إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 543 - شباط/ فبراير 2026
www.uabonline.org

المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر

مبادرة تجمع بين الاجهزة القضائية والأمنية والمصارف لمكافحة الإحتيال

الذكاء الإصطناعي والتحوّل الرقمي يُطوّران الخدمات المالية ويُعزّزان كفاءتها

قمّة دافوس 2026 تُحذّر من فقاعة الذكاء الإصطناعي

هيمنة خليجية على قائمة أكبر 100 بنك في الوطن العربي

دافوس.. السعودية في قلب الإقتصاد العالمي الجديد

حوكمة المصارف إطار لتعزيز الإستقرار والإستدامة المالية

QNB

Confidence in every transaction.

Providing you with trusted and secure banking solutions.

Call +974 4440 7777 or visit qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

الحوكمة المصرفية الرشيدة ركيزة أساسية لإستعادة الإنتظام المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي 7

موضوع الغلاف

المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر/مصر 8
قمّة دافوس 2026 تُحذّر من فقاعة الذكاء الإصطناعي 34
وزير المالية السعودي محمد الجدعان: الإستقرار «مرساة» لمواجهة الغموض 41
هيمنة خليجية على قائمة أكبر 100 بنك في الوطن العربي 44
10 بنوك سعودية ضمن قائمة فيرست 45
مؤشر «First»: مصر تحجز 11 «علامة محلية» 46
حوكمة المصارف إطار لتعزيز الإستقرار والإستدامة المالية 47
الإمتثال للقوانين الدولية لتعزيز الإستقرار المؤسسي وفتح آفاق أوسع للإندماج المالي 51

الأبحاث والتقارير

مستقبل التمويل عبر سلسلة الكتل: لإبتكار تكنولوجي يُعيد تشكيل النظام المالي العالمي 55
المصارف المراسلة ركيزة أساسية في تسهيل التجارة الدولية 60

مقالات

«إضعاف القطاع المصرفي اللبناني أو تفكيكه لن يخدم المودعين» 64
البُنُوك اليمنية في العام 2030 – وثلاثة سيناريوهات تناقش الواقع والمستقبل؟ 65
كيف أصبح تداول العملات الرقمية مشهوراً في دول الخليج؟ 68
قراءة في إختيار كيفن وارش لرئاسة مجلس الإحتياطي الفيدرالي 70
الإصلاح المالي في العراق... طريق لا بديل منه للإستقرار الإقتصادي 72
تكريم الخبير والإستشاري المصرفي الدولي أ.د. صادق الشمري 74

منتديات

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس: مرونة الإقتصاد ومنعته يعكسان التزام الحكومة بأجندة الإصلاح 75
إعلان المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب 77

نشاط الاتحاد

ورش عمل مصرفية لإتحاد المصارف العربية في الدار البيضاء ودبي وطرابلس وعبر التواصل المرئي 83

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي
المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+
فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

أخبار مصرفية

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله يشهد توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق أول ديبلوم ذكاء إصطناعي في القطاع المصرفي 86

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية: العملة السورية الجديدة لن تؤثر على قيمة الليرة 89

«مصارف البحرين» عضواً في لجنة المصارف الإسلامية لدى إتحاد المصارف العربية 91

شيخة العيسى أمينة عامة لإتحاد مصارف الكويت 92

بيت التمويل الكويتي يفوز بجائزة «أكبر بنك من حيث القيمة» من «فوربس» 92

«الأهلي المصري» يفتتح فرعه الجديد في الرياض 93

400 مليون جنيه من جهاز تنمية المشروعات لتمويل المشروعات عبر فروع بنك القاهرة 96

بنك مصر يُطوّر نموذج تشغيله لتسريع إتخاذ القرار وتمكين التحوُّل الرقمي 97

الأرباح الصافية لمجموعة البنك العربي ترتفع لتصل إلى 1.13 مليار دولار في نهاية العام 2025 98

أرباح البنك الإسلامي الأردني ترتفع إلى 113.6 مليون دينار قبل الضريبة لعام 2025 100

QNB يرسم ملامح مستقبل التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي في قطر 102

80.2 مليار درهم أرباح 12 بنكاً إماراتياً في العام 2025 بنمو 10.8 % 103

أخبار اقتصادية

د. محمود محيي الدين: الديون تمثل «تحدياً مركزياً» للبلدان النامية 105

القمّة العالمية للحكومات 2026 في دبي 106

الإقتصاد السعودي يقفز أكثر من الضعف في أقل من عقد 109

السعودية تحصد أعلى التصنيفات الإئتمانية العالمية 111

رئيس البنك الأهلي السعودي: 117 % نمو في التمويل ليتجاوز 213 مليار دولار في 5 أعوام 112

من هي أكبر الدول العربية إمتلاكًا لإحتياطات النقد الأجنبي في العام 2025؟ 113

هل أدمن الإقتصاد العالمي الديون الحكومية؟ 114

الإمارات ضمن الـ 10 الكبار في «مرونة الذكاء الإصطناعي» 116

غرفة الشارقة تسجّل أكثر من 76 ألف عضوية خلال العام 2025 بزيادة بلغت 14% 117

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يدعو إلى إصدار ديون أوروبية مشتركة لتقليص هيمنة الدولار 118

أخبار مصرفية

نشاط الاتحاد

منتديات

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

الحوكمة المصرفية الرشيدة ركيزة أساسية لإستعادة الإنتظام المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن الحوكمة المصرفية الرشيدة تُشكّل ركيزة أساسية لإستعادة الإنتظام المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وخصوصاً في المنطقة العربية، إذ من الضروري التركيز على تفعيل معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتعزيز الشفافية والإفصاح لمواجهة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي سبيل تطبيق الحوكمة المصرفية على نحو فعّال، وإثباتها على الصعيد المصرفي، ينبغي أن تشكل الحوكمة علاجاً للأزمات، إذ إن تطبيق سياسات حوكمة صارمة وشفّافة يُعد السبيل الوحيد لإعادة بناء الثقة في الأنظمة المصرفية العربية والعالمية وخصوصاً ما بعد الأزمات المالية التي تشهدها البلدان عادة، والتي تعاني أصلاً أزمات وتفتقر للثقة المصرفية الدولية وخصوصاً ثقة البنوك المراسلة.

كما من الضروري دعم الشمول المالي، الذي يلعب دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة. وفي هذا السياق يعمل إتحاد المصارف العربية على دعم الشمول المالي وتطوير منتجات رقمية مبتكرة ولا سيما في عدد من البلدان العربية الأكثر حاجة للشفافية في المعاملات المصرفية والمالية. وفي هذا السياق، نلاحظ أن تنظيم شركات الصرافة في الدول العربية يؤدي إلى رفع مستوى الحوكمة فيها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي. وعليه، يدفع الإتحاد نحو تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) إلتزاماً بأهداف التنمية المستدامة 2030.

كما يسعى الإتحاد نحو رفع مستوى الحوكمة والتحكيم في القطاع المصرفي العربي بالتعاون مع غرفة التجارة الدولية. علماً أن نجاح الإصلاح المصرفي في أي بلد عربي على نحو خاص، لا ينفصل عن الإصلاحات الهيكلية الشاملة، وأن حماية ودائع المودعين عبر أطر حوكمة واضحة، يُعتبر أولوية لعودة الثقة في أي قطاع مصرفي يتعرّض للإهتزاز، وقد بات يحتاج إلى إعادة هيكلة كما هي حال القطاع المصرفي اللبناني.

من هنا تأتي مطالبة إتحاد المصارف العربية وإصراره على تفعيل دور الحوكمة المصرفية في الدول العربية، والذي يُعتبر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وحماية المستهلك، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذلك يجب التشديد على أهمية الأطُر التنظيمية القوية، والتي تشمل إجراءات «إعرف عميلك» الصارمة، والضوابط التشغيلية، وتدابير نزاهة السوق، ومعايير حماية المستهلك. كذلك، يُعد التعاون الدولي أمراً حيوياً لضمان التنسيق والمواءمة مع أفضل الممارسات العالمية، إذ إن تعزيز التنظيم لن يحقق فوائد عديدة للإقتصادات العربية فحسب، بل سيُساهم أيضاً في خلق بيئة مالية عالمية أكثر أماناً، مستقرّة ومستدامة.

في المحصّلة، تأتي مطالبة إتحاد المصارف العربية بضرورة تطبيق الحوكمة المصرفية على نحو فعّال وإثباتها على الصعيد المصرفي ولا سيما في عصرنا الذي يتّسم بالعولمة والترابط، من الأهمية بمكان، في ظل التحدّيات التي يُواجهها القطاع المصرفي العربي ولا سيما في المنطقة العربية التي تشهد أزمات متعدّدة الأوجه، والتي تساهم في زعزعة الإقتصادات وتهريب الإستثمارات ورؤوس الأموال، كذلك الأدمغة والأيادي الماهرة والتي تشكل رأس المال البشري في دولنا العربية. لذلك فإن تطبيق الحوكمة المصرفية الرشيدة يُحافظ على أفضل العلاقات المتينة مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الأخرى في جميع أنحاء العالم، ويُمكّن المصارف العربية على وجه الخصوص من قبولها عبر الحدود ضمن المعايير الدولية المرعيّة الإجراء، وفي سبيل تأكيد الإلتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر/مصر

مبادرة تجمع بين الاجهزة القضائية والأمنية والمصارف لمكافحة الإحتيال

جاء إفتتاح المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر/مصر، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري معالي الأستاذ حسن عبد الله وفي حضوره، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «المركزي المصري»، وإتحاد بنوك مصر، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، على مدار ثلاثة أيام، تأكيداً على أهمية دور الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات في كشف عمليات الإحتيال، والتحدّيات القانونية والإجرائية لتبادل المعلومات في ظل مكافحة الإحتيال، وجهود المؤسسات الدولية في توظيف تقنيات مكافحة الإحتيال المدعومة بالذكاء الإصطناعي، ودور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة مكافحة الاحتيال، وجودة العملات النقدية وإنعكاسها على عمليات الفحص، ودور الذكاء الإصطناعي في الإستثمار الآمن والتوعية بالممارسات الإحتيالية في الأسواق المالية، وكشف أسرار الإحتيال المالي الرقمي، وتمكين المحقّقين في جرائم الإحتيال المالي وبناء قدراتهم في عصر التطوُّر الرقمي، والمسؤولية المشتركة للقطاعات المختلفة في مكافحة الإحتيال. علماً أن المؤتمر صاحبه معرض متخصّص للمؤسسات المصرفية والمالية المشاركة.

وشارك في الإفتتاح إلى راعي المؤتمر محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، والمهندس عبد المطلب عماره محافظ الأقصر، كل من السادة: محمد الأتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش أمين المجلس الأعلى ووكيل العلاقات الخارجية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في السعودية، والدكتور حاتم علي مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، والمستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وعدد كبير من الخبراء والمصرفيين المصريين والعرب.

كلمات الإفتتاح

محافظ الأقصر معالي المهندس عبد المطلب عماره:
إتحاد المصارف العربية منصّة فاعلة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات

المهندس عبد المطلب عماره

في كلمته، رحب محافظ الأقصر، المهندس عبد المطلب عماره بضيوف المؤتمر من الخبراء والمصرفيين العرب في مدينة الأقصر، مؤكداً «أهمية إحتضان محافظة الأقصر لمثل هذا المؤتمر الذي يُعد إضافة وإثراء للمحافظة بإعتباره إحتفالية في قطاع يصنع الثقة ويحمي الإستقرار ويصل الإقتصادات ببعضها، ويُعدّ ركيزة أساسية من ركائز الإستقرار المالي وداعماً مهماً للإقتصادات الوطنية في عالمنا العربي»، متمنّياً في «أن يُساهم المؤتمر في تعزيز التعاون العربي المشترك، لا سيما وأنه يناقش إحدى القضايا الحيوية التي تمسّ أمن الإقتصادات الوطنية العربية مثل مكافحة الاحتيال المالي»، ومشيداً بجهود إتحاد المصارف العربية «بإعتباره منصّة فاعلة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات، وتوحيد الجهود لمواجهة التحدّيات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي سواء على مستوى التشريعات، أو التحوُّل الرقمي، أو متطلّبات الإمتثال والحوكمة، ومكافحة الإحتيال المالي، وتسهيل حركة الأموال، وتعزيز الشمول المالي، بما يخدم مصالح مجتمعاتنا، ويُواكب تطلُّعات شعوبنا نحو نمو مستدام وإقتصاد أكثر مرونة». علماً أن محافظ الأقصر كان قد شارك في حضور الجلسة الأولى والتي تخلّلتها كلمة رئيسية بعنوان: «نظرة عامة على أعمال مكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي المصري».

الحضور الرسمي والمصرفي العربي وقوفاً للسلام المصري

وقال محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن البنوك المصرية تُطوّر أنظمة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بشكل مستمر لمواكبة التطور التكنولوجي المتسارع ودعم الجاهزية لمواجهة أية مخاطر محتملة»، موضحاً «أن إجمالي ودائع البنوك المصرية إرتفع إلى 15.3 تريليون جنيه، وأن حجم أصول القطاع المصرفي المصري إرتفع إلى 24 تريليون جنيه، مما يعكس قوة مؤشّرات الأداء المصرفي في مصر».

وأضاف الإتربي: «إن التطوُّر الكبير في مجال التكنولوجيا وآليات الذكاء الإصطناعي وما يرتبط به من الجرائم المالية والإقتصادية يتطلّب صوغ إستراتيجية متكاملة وإستباقية لدعم الأمن السيبراني وتعزيز الوعي المجتمعي لمواجهة الجيل الجديد من الجرائم المالية»، لافتاً إلى «أهمية ترسيخ الثقة مع العملاء، وزيادة برامج التوعية وخطط إستمرار الأعمال والتعافي السريع وهو ضرورة لقوة الأنظمة الدفاعية للبنوك في مواجهة المخاطر المحتملة».

رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
التطوُّر الكبير في مجال التكنولوجيا يتطلّب صوغ إستراتيجية متكاملة وإستباقية

الدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش:
نعمل على دعم الجهود المشتركة لتعزيز التعاون العربي في المجالات العدلية والقانونية

وقال الدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش أمين المجلس الأعلى ووكيل العلاقات الخارجية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في السعودية: «تعمل جامعة نايف على دعم الجهود المشتركة لتعزيز التعاون العربي في المجالات العدلية والقانونية، وفي مقدّمها تشريعات مكافحة الجرائم الإقتصادية، التي تضعها الجامعة ضمن أولوياتها».

أضاف د. الحرفش: «إن مكافحة الإحتيال المالي لم تعد تحدّياً فنياً أو رقابياً فحسب، بل مسؤولية مشتركة تتطلّب تشريعات مرنة، وقدرات متخصّصة، وتكاملاً فعّالاً بين الجهات الأمنية والمالية والرقابية، وأتطلّع في أن يُسهم هذا المؤتمر في تعميق التنسيق وتبادل الخبرات، وتقديم حلول عملية تُعزّز حماية الإقتصادات وترفع كفاءة المواجهة في هذا المجال المتسارع».

الدكتور حاتم علي:

باتت جريمة الإحتيال المالي تُمثل خطراً على الدول والمؤسسات المالية والمصرفية

وقال مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي د. حاتم علي: «لقد باتت جريمة الإحتيال المالي تُمثل خطراً ليس على الأفراد والشعوب وحسب، بل على الدول كما على المؤسسات المالية والمصرفية في هذه الدول»، مشيراً إلى بروز الإحتيال مؤخراً، والذي يتعلق بالصكوك المزوّرة لجمع التبرّعات لبناء مستشفيات ومساكن، مما يهدّد محدودي الدخل»، وقال: «عندما إلتحقتُ في الأمانة العامة لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة، العابرة للحدود الوطنية، كانت جرائم الإحتيال المالي قد وصلت إلى درجة تنص الإتفاقيات الدولية في شأنها على ضرورة قيام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وما بين الحكومة والمجتمع المدني لوضع إطار دولي لمكافحة الإحتيال المالي، الذي يهدّد الدول والعالم أجمع».

أضاف د. حاتم علي: «لقد أصبحت هناك مؤسسات إجرامية منظّمة تتحل صفة البنوك والمؤسسات المصرفية حيث تأخذ الأموال وتضعها في مقرّ الإحتيال الإفتراضي الذي يدّعي صفة البنك أو المؤسسة المالية»، عارضاً حالات معينة من الإحتيال في هذا الشأن، وملاحظاً «أن في إحدى دول المنطقة، قامت إحدى العصابات الإجرامية بإنتحال صفة إحدى الجهات الحكومية في هذه الدولة، بغية تجديد هويات المقيمين والمواطنين وإصدار تأشيرات الدخول إلى تلك الدولة، وقد إستمرت هذه العصابات بالعمل لفترة تزيد عن الشهر، حيث جمعت خلالها ملايين الدولارات».

وتابع د. علي: «وقد كان من دواعي سرورنا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، أن نعمل في شراكة إستراتيجية مع المنظمة الدولية للإنتربول، حيث سننظم في مارس/ آذار 2026، القمّة العالمية الأولى لمكافحة جرائم الإحتيال، والتي تحاول أن تضع إطاراً دولياً للشراكة والتعاون لمواجهة هذه الجريمة الدولية»، مشيراً إلى أنه في سياق هذه القمّة «ستُطرح وثيقتان، الأولى تتعلق بإطلاق النداء العالمي لمكافحة الإحتيال، والثانية تتعلق بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لمواجهة الإحتيال»، مشدّداً على أهمية التعاون مع إتحاد المصارف العربية لتقوية شراكتنا في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسائر جرائم الإحتيال».

وخلص د. حاتم علي إلى القول: «إن عقيدتنا في الأمانة العامة في الأمم المتحدة تؤكد أن الجهاز المصرفي والمالي هو الحائط الأول والسد المنيع لمكافحة كافة الجرائم المالية والمصرفية والإقتصادية، ولو لم يكن القطاع المالي والمصرفي شريكاً للأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية، فإن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كذلك إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية، لن تكون قابلة للتنفيذ ولا للتطبيق مهما بذلت الدول المعنية والأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة»، داعياً إلى تحفيز وتقوية هذه الشراكة بين المؤسسات المالية والمصرفية وأجهزة العدالة الجنائية، ومتحدثاً عن أهمية إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم السيبرانية، والتي تحض على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما بين القطاع المصرفي والمالي وأجهزة الدولة، بغية رسم السياسات والإستراتيجيات لمكافحة الإحتيال الإلكتروني الذي يتعرّض له العالم الحديث.

وأكد المستشار أحمد سعيد خليل، رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، خطورة جرائم الإحتيال، كونها ضمن الجرائم التي تهدد سلامة وإستقرار النظام المالي العالمي.

وإستشهد المستشار أحمد سعيد خليل بالجهود الدولية المبذولة لحثّ الدول على مكافحة هذه الجرائم بفعّالية، «بما يشمل قرار مؤتمر الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية»، مشيراً إلى عدد من التوصيات للدول الأطراف حيال الإحتيال المنظم، بالإضافة إلى إشارة العديد من المنظمات الدولية إلى تطوُّر أساليب إرتكاب جرائم الإحتيال، «كونها إحدى الجرائم المنظمة، بما يشمل تقرير منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) حول تقييم الإحتيال المالي العالمي، الصادر خلال العام 2024، كذلك مجموعة العمل المالي في تقريرها الصادر في هذا الشأن في نوفمبر/تشرين الثاني من العام 2023».

وأشار المستشار خليل إلى «الطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة، وهو ما حمل في ثناياه ثغرات قد يُمكن إساءة إستغلالها من قبل المجرمين لتنفيذ مخطّطاتهم الإجرامية، بما يشمل جرائم الإحتيال، التي هيمنت خلال الفترة الأخيرة على الجرائم السيبرانية المرتكبة، وفق ما أشارت إليه مجموعة العمل المالي»، موضحاً «أن الإحتيال المالي يُعد إحدى الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال، نظراً إلى ما ينطوي عليه من ممارسات إجرامية بقصد تحقيق عوائد غير مشروعة، يعمد مرتكبوها إلى إخفاء مصادرها عبر إدخالها إلى النظام المالي الرسمي».

وشدّد المستشار أحمد سعيد خليل على «حرص وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية على التصدّي الفعّال لهذه الجرائم ومكافحتها وفق الإختصاصات والصلاحيات المخوّلة لها قانوناً، بالتعاون والتنسيق مع كل الأطراف المعنية، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، من خلال العمل المشترك مع الجهات المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب مشاركتها الفاعلة في اللجان الوطنية ذات الصلة، فضلاً عن تعاونها الدولي عبر شبكات تبادل المعلومات، بما يُسهم في مواجهة جرائم الإحتيال وغسل الأموال والتصدّي لطبيعتها العابرة للحدود الوطنية».

المستشار أحمد سعيد خليل:

الطفرة التكنولوجية تحمل ثغرات قد يُمكن إساءة إستغلالها من قبل المجرمين

جانب من الحضور المصرفي في حفل افتتاح المؤتمر

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله:
تلتزم الدولة المصرية دعم كافة المبادرات الهادفة إلى مكافحة شتّى صور الإحتيال والجريمة المالية

وقال محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله: «لقد مثّل المؤتمر في نسخته الأولى أول منصّة عربية متخصصة لمناقشة قضايا الاحتيال المصرفي، وطرح آليات التعامل معها، وها نحن اليوم في النسخة الثانية نبني على ما تحقق من نتائج وتوصيات، وننطلق نحو آفاق أوسع، تتواكب مع ما يشهده العالم من تطورات متسارعة، وتحدّيات أكثر تعقيداً في هذا المجال الحيوي».

وأضاف المحافظ عبد الله: «يأتي إنعقاد النسخة الثانية من المؤتمر العربي لمكافحة الإحتيال في توقيت بالغ الأهمية، في ظل إستمرار التداعيات الناتجة عن الأزمات العالمية المتلاحقة، وما أفرزته من تحدّيات غير مسبوقة أمام الإقتصادات والمؤسسات المالية، لا سيما ما يتعلق بتطور أساليب الإحتيال، وتنامي المخاطر المرتبطة بالإستخدام المتزايد للتكنولوجيا والرقمنة».

وتابع عبد الله: «رغم الفرص التي تخلقها التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الإصطناعي والتحوُّل الرقمي، حيث تُسهم في تطوير الخدمات المالية وتحسين كفاءتها، إلاّ أنه من الناحية الأخرى تفرض تحدّيات جديدة ينتهجها المحتالون على نحو أفرز صناعة عالمية جديدة باتت تسمّى الإحتيال المنظم وفق أحدث إصدارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والذي تطلّب معه العمل على إيجاد أدوات أكثر تطورًا لمنع ورصد الأنماط الاحتيالية المستحدثة. وتطويعاً لتلك التكنولوجيا جاءت أهمية تعزيز قدرات المؤسسات المالية، ورفع مستوى الجاهزية الفنية والبشرية لمواجهة تلك المخاطر وما يصاحبها من أهمية رفع درجات الوعي والمعرفة لدى عملاء القطاع المصرفي والمتعاملين معه».

وقال المحافظ حسن عبد الله: «إن تحقيق مستوى فعّال من الحماية يُلقي بمسؤولية كبيرة على عاتق البنوك المركزية، التي تضطّلع بدورٍ محوري في تعزيز الثقة في الأنظمة المصرفية، من خلال وضع الأطر الرقابية، والتعليمات المنظمة، وآليات الحوكمة، بما يضمن حماية المؤسسات والعاملين والمتعاملين على حدٍ سواء.

ومن ناحية البنك المركزي المصري، تم تطبيق ذات النهج الذي ساهم في تقليص العديد من الممارسات غير المشروعة، وحماية العديد من المؤسسات والأفراد المتعاملين في القطاع المصرفي المصري من الوقوع كضحايا إحتيال، وفي ضوء الإجراءات الإستباقية المانعة المتخذة من جانب المؤسسات المالية تم إجهاض حالات إحتيالية بمقدار 4 مليارات جنيه مصري العام السابق، بما يمثل زيادة في نسب إجهاض الحالات الإحتيالية بحوالي 268 % عن العام 2024.

وعلى صعيد آخر كانت هناك طفرة غير مسبوقة في إجمالي المبالغ المستردة لصالح ضحايا أعمال الإحتيال، حيث بلغ إجمالي تلك المبالغ خلال العام المنقضي بمقدار 116.8 مليون جنيه مقارنة بمبلغ 6.5 ملايين جنيه خلال العام 2024، مما يعدّ مؤشّراً إيجابياً على سرعة إستجابة مؤسسات الدولة وتضافر جهودها نحو مكافحة واقعية لمختلف الممارسات الإحتيالية.

ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة الحالية تفرض علينا ضرورة التفكير في حلول ديناميكية مبتكرة تتواءم مع المنهج الذي يتبعه المحتالون للتحايل على أنظمة التأمين والضوابط المصرفية، كما تبرز الحاجة إلى التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي على حد سواء وذلك لرفع القدرات البشرية للعاملين في هذا المجال، فضلًا عن خلق قنوات رسمية آمنة لتبادل المعلومات، بما يُسهم في رفع المستوى التأميني للقطاع المصرفي العربي في مواجهة مخاطر الإحتيال، وتحقيق مزيد من الإستقرار المصرفي والنمو الإقتصادي المستدام بأقل قدر ممكن من الآثار السلبية.

وإنطلاقًا من إيماننا بأن مكافحة الإحتيال مسؤولية مشتركة وليست فردية، فإننا نؤكد أهمية تعزيز التنسيق بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية وأجهزة إنفاذ القانون وصولاً إلى مؤسسات القطاع الخاص، بما يدعم سلامة المعاملات المالية، ويُعزّز مناعة الأنظمة المصرفية العربية أمام مختلف أشكال الجرائم المالية».

وختم المحافظ عبد الله قائلاً: «إن مصر، بوصفها جزء لا يتجزّأ من المنظومة الإقليمية والدولية، تواصل جهودها الحثيثة لإتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بالحد من الآثار السلبية للمتغيّرات الإقتصادية والمالية العالمية المتسارعة، وبما يعكس إلتزام الدولة المصرية بدعم كافة المبادرات الهادفة إلى مكافحة شتّى صور الإحتيال والجريمة المالية».

شخصيات رسمية ومصرفية مصرية وعربية في افتتاح أعمال المؤتمر

جلسات المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر
ناقشت أهمية دور الذكاء الإصطناعي وبناء قدرات المحققين

ناقشت جلسات المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر، على مدار ثلاثة أيام، محاور أهمية دور الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات في كشف عمليات الإحتيال، والتحدّيات القانونية والإجرائية لتبادل المعلومات في ظل مكافحة الإحتيال، وجهود المؤسسات الدولية في توظيف تقنيات مكافحة الإحتيال المدعومة بالذكاء الإصطناعي، ودور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة مكافحة الإحتيال، وجودة العملات النقدية وإنعكاسها على عمليات الفحص، ودور الذكاء الإصطناعي في الإستثمار الآمن والتوعية بالممارسات الإحتيالية في الأسواق المالية، وكشف أسرار الإحتيال المالي الرقمي، وتمكين المحقّقين في جرائم الإحتيال المالي وبناء قدراتهم في عصر التطوُّر الرقمي، والمسؤولية المشتركة للقطاعات المختلفة في مكافحة الإحتيال.

اليوم الأول

كلمة رئيسية:

«مكافحة الإحتيال»

تحدث **السيد مصطفى خضر،**
رئيس الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال والجرائم المالية، البنك المركزي المصري، حول «نظرة عامة على أعمال مكافحة الإحتيال في القطاع المصرفي المصري».

ورقة عمل:

«جهود جمعية خبراء مكافحة الإحتيال»

وتناول **السيد Jhon D. Gill،**
رئيس جمعية محقّقي الإحتيال/ أميركا، جهود جمعية خبراء مكافحة الإحتيال ACFE في مكافحة الإحتيال والجرائم المالية.

المشاركون في جلسات أعمال المؤتمر

الجلسة الأولى

«التحدّيات القانونية والإجرائية»

تناولت الجلسة الأولى محور **«التحدّيات القانونية والإجرائية لتبادل المعلومات في ظل مكافحة الإحتيال»**. وقد ترأس الجلسة **محمد شعبان، وكيل المحافظ لقطاع الشؤون القانونية، البنك المركزي المصري.**

وتحدث في الجلسة كل من: **هشام سامي، مدير عام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، والمستشار أحمد خفاجي، رئيس الإستئناف، المحامي العام الأول لنيابة الشؤون الإقتصادية وغسل الأموال، مكتب النائب العام، مصر، واللواء طارق صوار، نائب مدير الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة، وزارة الداخلية، مصر، والعقيد خالد إسماعيل، عضو هيئة الرقابة الإدارية، مصر، ومنى سالم، المنسق الإقليمي لمشروع مكافحة الفساد وغسل الأموال، UNODC، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

المشاركون في جلسات أعمال المؤتمر

ورقة عمل:

«جهود المؤسسات الدولية»

وتناولت **السيدة فاتن وهبي،**
رئيس دائرة المخاطر في شمال أفريقيا، المشرق (ليفانت)
وباكستان، شركة VISA، ورقة عمل عن
«جهود المؤسسات الدولية في توظيف تقنيات مكافحة الإحتيال
المدعومة بالذكاء الإصطناعي».

ورقة عمل:

«الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات»

وتناول **الدكتور أحمد السيد،**
مدير الدعم الفني لمكافحة الإحتيال،
البنك المركزي المصري، ورقة عمل عن «الذكاء الإصطناعي
وتحليل البيانات في كشف عمليات الإحتيال».

الشخصيات المصرية الرسمية المصرفية المشاركة في جلسات أعمال المؤتمر

اليوم الثاني

كلمة رئيسية:

«مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

ألقى الكلمة الرئيسية في اليوم الثاني للمؤتمر، حامد سيف الزعابي، رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، والأمين العام ونائب رئيس اللجنة الوطنية لمزاجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل إنتشار التسلُّح، دولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكداً أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة جرائم الاحتيال، ودمج جهود مكافحتها ضمن الأطر الشاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يسهم في حماية الإستقرار المالي والاقتصادي.

الشخصيات الرسمية المصرفية العربية المشاركة في جلسات أعمال المؤتمر

الجلسة الأولى

«دور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة مكافحة الإحتيال»

تناولت الجلسة الأولى **«دور مجالس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز ثقافة مكافحة الإحتيال»**. ترأس الجلسة **هشام عكاشة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، بنك مصر.**

وتحدث في الجلسة كل من: **طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، المصرف المتحد،** والدكتور **أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك المصري لتنمية الصادرات، ومحمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك الزراعي المصري، ويحي أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي، البنك الأهلي المصري.**

المشاركون في جلسات أعمال المؤتمر

الجلسة الثانية

«جودة العملات النقدية وإنعكاسها على عمليات الفحص»

تناولت الجلسة الثانية **«جودة العملات النقدية وإنعكاسها على عمليات الفحص»**. وقد ترأس الجلسة **منى صبري، مدير مكافحة تزوير المستندات والعملات، البنك المركزي المصري.**

تحدث في الجلسة عن مكافحة التزوير **Brigadier General / Gianluca Vitagliano قائد وحدة مكافحة تزوير العملات في قوات الكارابينييري، إيطاليا.** كما تحدث كل من: **الدكتور أحمد سعيد عبد المنصف، خبير في أبحاث التزييف والتزوير، مصلحة الطب الشرعي، وزارة العدل، مصر، والسيدة Elena Zoubarik رئيس قسم تطوير نظام المعلوماتية – العملات، بيلاروسيا.**

جانب من المشاركين في جلسات أعمال المؤتمر

الجلسة الثالثة

«دور الذكاء الإصطناعي في الإستثمار الآمن والتوعية بالممارسات الإحتيالية في الأسواق المالية»

تناولت الجلسة الثالثة محور **«دور الذكاء الإصطناعي في الإستثمار الآمن والتوعية بالممارسات الإحتيالية في الأسواق المالية».**

وقد ترأس الجلسة **مصطفى فخري، مدير تحقيقات نظم الدفع الرقمية، البنك المركزي المصري.**

وتحدث في الجلسة كل من: **أشرف صبري، الرئيس التنفيذي، شركة فوري،** والدكتور **عمرو جمال خطاب، مدير مساعد في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر،** و **رولا الأسعد، مدير عمليات الأمن السيبراني، البنك العربي، الأردن،** و **عبد الإله المدان، رئيس المجموعة – الحوكمة والإمتثال، شركة Tap، السعودية،** و **المهندس إسلام مأمون، رئيس قطاع الخدمات المالية، شركة فودافون، مصر.**

ورقة عمل:

«خفايا المال المفقود»

تحدث في ورقة العمل

الدكتورة هالا فيصل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية عن «خفايا المال المفقود: كشف أسرار الإحتيال المالي الرقمي».

الجلسة الرابعة

«تمكين المحقّقين في جرائم الإحتيال المالي»

تناولت الجلسة الرابعة محور **«تمكين المحقّقين في جرائم الإحتيال المالي وبناء قدراتهم في عصر التطوُّر الرقمي»**. وقد ترأس الجلسة **الدكتورة هالا فيصل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.** وألقى كلمة رئيسية في الجلسة العميد **الدكتور موسى كرنيب، قائد وحدة في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، لبنان.**

وتحدث في الجلسة كل من: **الدكتور عبد العزيز نصير، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، ومحمد المديرس، الرئيس التنفيذي، الجمعية السعودية لمكافحة الإحتيال، وحسام الشافعي، رئيس جمعية ACFE فرع مصر، الهادفة إلى إعداد المحقّقين في مجال مكافحة الإحتيال.**

جانب من المشاركين في جلسات أعمال المؤتمر

الجلسة الخامسة

«فهم المخاطر»

تناولت الجلسة الخامسة محور **«فهم المخاطر: كيف نحمي الإستثمار من الإحتيال في عالم العملات المشفّرة»**. وقد ترأس الجلسة **الدكتور أحمد السيد مدير الدعم الفني لمكافحة الاحتيال في البنك المركزي المصري.**

وقد تحدث في الجلسة كل من: **كابتن ميركو غاريبللو، خبير في وحدة العملات المشفّرة، إيطاليا**، و **المستشار أحمد كشك، رئيس نيابة في مكتب النائب العام، مصر**، و **المقدم أحمد أسامة، عضو هيئة الرقابة الإدارية، مصر.**

صورة تذكارية للمشاركين في جلسات أعمال المؤتمر

اليوم الثالث

الجلسة الأولى

«المسؤولية المشتركة للقطاعات المختلفة في مكافحة الإحتيال»

تناولت الجلسة الأولى **«المسؤولية المشتركة للقطاعات المختلفة في مكافحة الإحتيال»**. وقد ترأس الجلسة **ماريان زكي، مدير سياسات مكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري.**

تحدث في الجلسة كل من: **حسام إمام، مدير عام في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر**، و الدكتور **أحمد منصور، نائب الرئيس التنفيذي، بنك التجاري وفا، مصر**، و الدكتورة حنين نجم، المدير العام، بيت التمويل العربي ومحاضرة في جامعة بيروت العربية، لبنان، وصفاء العشري، الرئيس الإقليمي لقطاع الإلتزام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنك أبو ظبي الأول، مصر، والدكتورة فاطمة الجولي، رئيس قطاع الإتصال المؤسسي، بنك مصر.

ورقة عمل:

«صناعة العملات النقدية»

تحدث فيها

المهندس **أحمد سعيد عبد الرازق،**

مدير عام البحوث والتطوير ورقابة وتوكيد الجودة

دار طباعة النقد المصري، مصر،

عن

«صناعة العملات النقدية وخصائص العلامات التأمينية».

ورقتا عمل:

«جرائم الإحتيال المالي عبر المحافظ الذكية ذاتية الإدارة»
و «الحماية المالية في السعودية»

ورقة العملة الأولى عن **«جرائم الإحتيال المالي عبر المحافظ الذكية ذاتية الإدارة نحو إعادة تصوّر المسؤولية الجنائية في عصر الـ Self-Custody Wallets»**، تحدث فيها كل من: **العقيد الحقوقي الدكتور محمد ذعار المطيري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، والعقيد مشعل بن محماس الحارثي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.**

تحدثت **الدكتورة صفاء أوتاني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية،** في ورقة العمل الثانية عن **«الحماية المالية في السعودية: تحليل للجهود التشريعية والمؤسسية في مكافحة الإحتيال».**

عدد من المشاركين في جلسات المناقشة المؤتمر

الجلسة الثانية

«نحو منظومة مصرفية عربية أكثر أماناً»

تناولت الجلسة الثانية والأخيرة محور «**نحو منظومة مصرفية عربية أكثر أماناً: الدروس المستفادة وخارطة الطريق لمكافحة الإحتيال**». وقد ترأس الجلسة **الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية**.

وتحدث في الجلسة كل من: **مصطفى خضر، مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الإحتيال، البنك المركزي المصري**، و **الدكتور حاتم علي، مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي**، و**مشعل بن محمد العبد الوهاب، مدير إدارة مكافحة الإحتيال وكالة الرقابة، البنك المركزي السعودي**.

صورة جماعية للشخصيات الرسمية والمصرفية المشاركة في المؤتمر

تكريم المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية

في ختام جلسات المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر، مصر،

جرى تكريم عدد من المصارف المؤسسات المتعاونة والراعية للمؤتمر.

QNB

البنك العربي

بنك مصر

البنك الأهلي المصري

بنك القاهرة

بنك الإسكان والتعمير

بنك الكويت الدولي

بنك Iscore

المصرف المتحد

التجاري وفا بنك

التجاري وفا بنك

التجاري وفا بنك

الصورة الرسمية للمشاركين في أعمال المؤتمر

على هامش المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر

حفل إستقبال كبار الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية

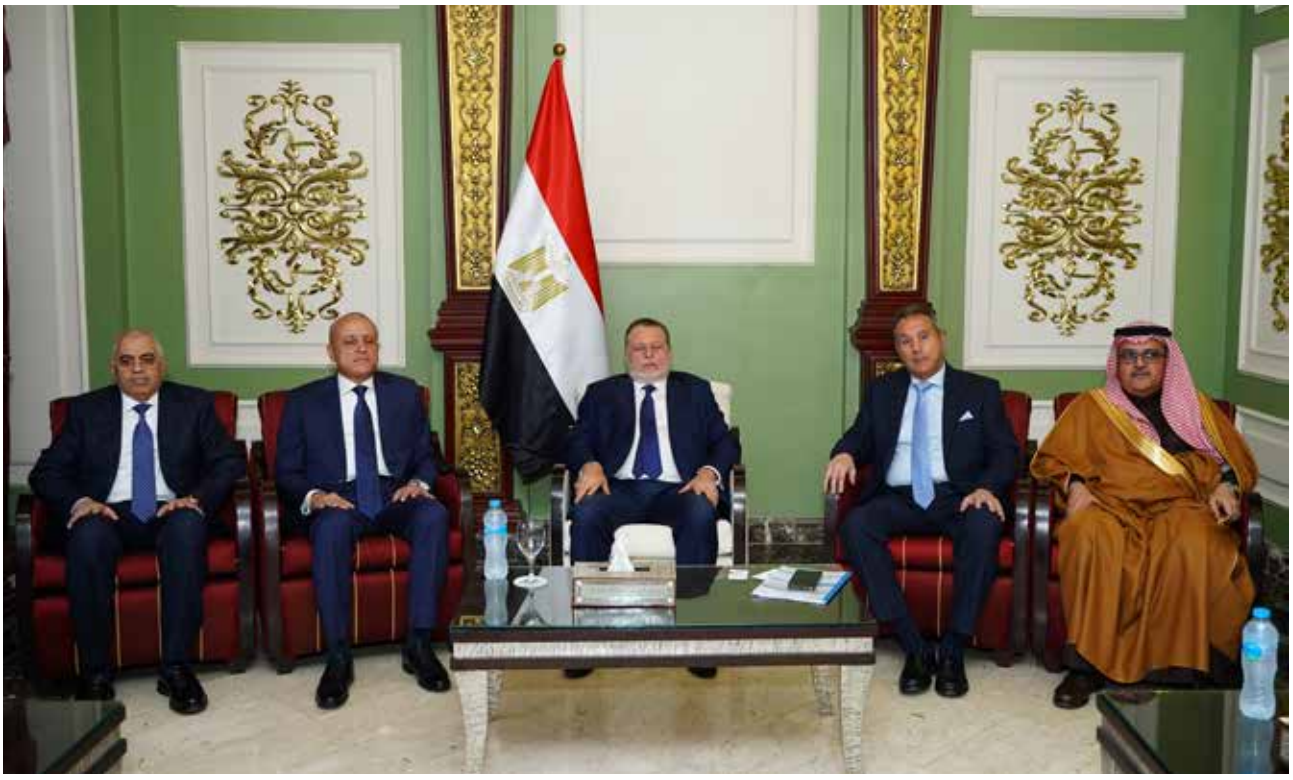

جرى على هامش إفتتاح المؤتمر العربي الثاني لمكافحة الإحتيال في الأقصر/ مصر، الذي إنعقد تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري معالي الأستاذ حسن عبد الله وفي حضوره، ونظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «المركزي المصري»، وإتحاد بنوك مصر، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، على مدار ثلاثة أيام، حفل إستقبال لكبار الشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية في مقدّمهم راعي المؤتمر المحافظ حسن عبد الله، والمهندس عبد المطلب عماره محافظ الأقصر، وكل من السادة: محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش أمين المجلس الأعلى ووكيل العلاقات الخارجية في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في السعودية، والدكتور حاتم علي مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي، والمستشار أحمد سعيد خليل رئيس مجلس الأمناء في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، وعدد كبير من الخبراء والمصرفيين المصريين والعرب.

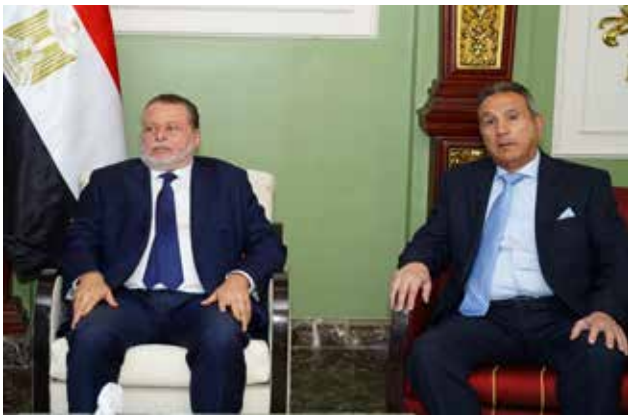
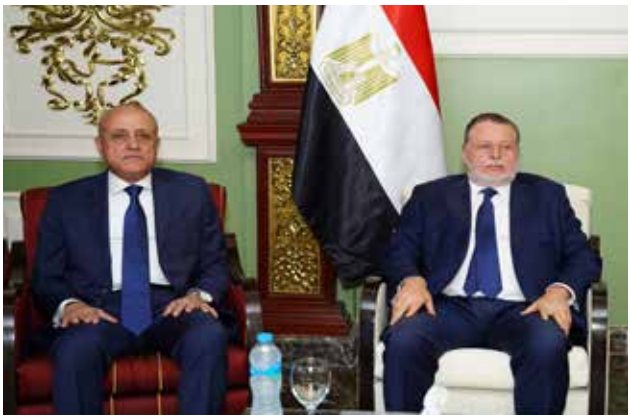

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة

Banque du Caire

مزيج من القوى الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية تُضخّم التوقُّعات إلى ما يتجاوز الواقع

قمّة دافوس 2026 تُحذّر من فقاعة الذكاء الإصطناعي

من إستراتيجيات إتحاد المصارف العربية لمواجهة مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي: ربط تبنّي الذكاء الإصطناعي بمكاسب إنتاجية حقيقية بتوظيفه في أعمال مصرفية أساسية كإدارة المخاطر

عقدت قمّة دافوس 2026، الإجتماع السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي، ما بين 19 و23 يناير/كانون الثاني تحت شعار «روح الحوار»، وقد جمعت القمة أكثر من 60 رئيس دولة، و400 زعيم سياسي، وأكثر من 800 رئيس تنفيذي لمناقشة التحديات العالمية الأكثر إلحاحاً. وقد هيمن الذكاء الإصطناعي على جدول أعمال القمّة، حيث تحدّث قادة التكنولوجيا مثل إيلون ماسك، وجينسن هوانغ، ومسؤولون تنفيذيون من مايكروسوفت وغوغل ديب مايند عن مخاطر وفرص الذكاء الإصطناعي.

وخلال قمّة دافوس 2026، وجّه ساتيا ناديلا، الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت، تحذيراً شديد اللهجة من أن التوسّع السريع للذكاء الإصطناعي قد يتحوّل إلى فقاعة إذا إقتصرت فوائده على عمالقة التكنولوجيا والدول الغنية، مؤكداً ضرورة أن يحقّق الذكاء الإصطناعي مكاسب ملموسة في الإنتاجية في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتصنيع لتبرير ارتفاع قيمته السوقية، ومحذّراً من أنه إذا لم تصل أدوات الذكاء الإصطناعي إلى الشركات الصغيرة والعاملين في الخطوط الأمامية والمناطق المحرومة، فقد تواجه تقنية الذكاء الإصطناعي فقاعة مثل الفقاعات التي واجهتها التقنيات السابقة بسبب الضجة الإعلامية التي تفوق التأثير الفعلي.

وحثّ ناديلا صانعي السياسات وقادة التكنولوجيا على إعطاء الأولوية لضمان الفائدة للإقتصاد بشكل عام من الذكاء الإصطناعي.

ماهية فقاعة الذكاء الإصطناعي

فقاعة الذكاء الإصطناعي هي حالة ينمو فيها الحماس والإستثمار في تقنيات الذكاء الإصطناعي بشكل غير متناسب مع التأثير الإقتصادي الفعلي على النطاق الواسع، مما يؤدي إلى تضخُّم التقييمات وتوقعات غير حقيقية. وكما هي الحال مع الفقاعات السابقة في قطاعي الإنترنت والإسكان، يكمن الخطر في فقاعة

ساتيا ناديلا

الذكاء الإصطناعي في أن الشركات والمستثمرين يضخّون موارد ضخمة في الذكاء الإصطناعي من دون وجود أدلّة كافية على أنه يحقّق مكاسب إنتاجية مستدامة في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى المضاربة بدلاً من إضفاء قيمة حقيقية. وإذا ظلّ تبنّي الذكاء الإصطناعي محصوراً بين عدد قليل من شركات التكنولوجيا أو إذا لم يعط فوائد للمجتمع على نطاق واسع، فقد تنفجر الفقاعة مما يتسبّب في خسائر مالية وخيبة أمل، ويُبطئ وتيرة الإبتكار الفعّال.

تحذير دافوس 2026 من فقاعة الذكاء الاصطناعي

في دافوس 2026، حذر ساتيا ناديلا، الرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت، من أن طفرة الذكاء الإصطناعي قد تتحوّل إلى فقاعة إذا بقيت فوائد الذكاء الإصطناعي محصورة بين عمالقة التكنولوجيا والدول الغنية، مؤكداً ضرورة أن يحقق الذكاء الإصطناعي مكاسب إنتاجية حقيقية في مختلف القطاعات لتجنّب الإنهيار.

يمثل تحذير ناديلا دعوة لإعادة تركيز الذكاء الإصطناعي على الإنتاجية والشمول الإقتصادي. وإذا لم يتم ذلك فقد يواجه الذكاء الإصطناعي خطر تكرار فقاعة الإنترنت، والتقييمات المرتفعة، والتأثير المحدود، والإضطرابات المحتملة.

تداعيات فقاعة الذكاء الإصطناعي

هناك تداعيات بالغة لفقاعة الذكاء الإصطناعي على صانعي السياسات وقطاع التكنولوجيا بسبب التأثير على الحوكمة وديناميكيات السوق. بالنسبة إلى صانعي السياسات، فإن إنفجار هذه الفقاعة يدل على هشاشة الأطر التنظيمية، مما يُجبر الحكومات على زيادة الرقابة على إستخدام الذكاء الإصطناعي، وتعزيز أنظمة حماية البيانات، ووضع معايير أكثر وضوحاً. وقد يُثير ذلك أيضاً ردود فعل معاكسة ضد ما يُعتبر مبالغة في الترويج، مما يُلزم الجهات التنظيمية بتحقيق التوازن بين الإبتكار وحماية المستهلك، مع إدارة التداعيات لفشل الإستثمارات في إستراتيجيات الذكاء الإصطناعي الوطنية. أما بالنسبة إلى القطاع الصناعي، فسيؤدي إنهيار التقييمات المُبالغ فيها للذكاء الإصطناعي إلى هروب رؤوس الأموال، والإندماج، وفشل الشركات الناشئة التي تفتقر إلى نماذج أعمال مستدامة، وحصر السلطة على الذكاء الإصطناعي في أيدي عدد قليل من شركات التكنولوجيا الكبرى المهيمنة.

وستُواجه شركات التكنولوجيا الكبرى مخاطر على سمعتها إذا لم تُحقّق وعودها المتعلقة بالذكاء الإصطناعي، بينما قد تشهد قطاعات مثل الخدمات المصرفية والرعاية الصحية والتصنيع توقّف مشاريع التحوُّل الرقمي. وعلى نطاق أوسع، سيحتاج كلٌّ من صانعي السياسات وقطاع التكنولوجيا إلى إعادة بناء الثقة من خلال تحويل التركيز من الترويج للذكاء الإصطناعي إلى تحقيق مكاسب إنتاجية ملموسة، وتبنّي شامل، وإعتماد أنظمة رقمية مرنة قادرة على الصمود أمام تقلُّبات السوق.

الأسباب الرئيسية لفقاعة الذكاء الإصطناعي

الأسباب الرئيسية لفقاعة الذكاء الإصطناعي هي مزيج من القوى الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية التي تضخّم التوقّعات إلى ما يتجاوز الواقع على المدى الطويل. وتُعتبر التدفقات الرأسمالية المفرطة من العوامل الرئيسية لفقاعة الذكاء الإصطناعي، حيث تضخ صناديق رأس المال الإستثماري والمستثمرون من الشركات أموالاً طائلة في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الإصطناعي. ويعود إرتفاع التدفقات الرأسمالية الى الضجة الإعلامية، حيث تبالغ التقارير الإعلامية والإعلانات المؤسسية في قدرات الذكاء الإصطناعي على المدى القريب، مما يؤدي إلى توقعات غير واقعية. ولا يزال تبنّي الذكاء الإصطناعي محصوراً إلى حد كبير في عمالقة التكنولوجيا والإقتصادات الغنية، مما يزيد من خطر

العوامل التي تؤدي إلى فقاعة الذكاء الإصطناعي

العوامل	تحذير ناديلا
إنحسار الفوائد	لا يتم إستخدام الذكاء الإصطناعي إلاّ من قبل شركات التكنولوجيا والدول الغنية
انعدام التأثير الفعلي	لم تُسجل أي مكاسب في الإنتاجية في القطاعات الأساسية
ضجة مفرطة ورأس مال ضخم	التركيز على التقييمات بدلاً من النتائج
طفرة من جانب العرض	نموٌّ قائم على التكنولوجيا دون قيمة مجتمعية

عدم تحقق مكاسب الإنتاجية على النطاق الواسع. كما تلعب نماذج الأعمال القائمة على المضاربة دوراً كبيراً في إحداث فقاعة الذكاء الإصطناعي، حيث تعد الشركات بتقديم حلول قائمة على الذكاء الإصطناعي من دون مسارات واضحة لتحقيق الربحية والنتائج المرجوة. ويُمكن أن يؤدي عدم اليقين التنظيمي وغياب الأطر التشريعية للذكاء الإصطناعي إلى تغذية النمو القائم على المضاربة، حيث تتسابق الشركات من دون إعتماد نهج واضح حيال الإمتثال والأخلاقيات والحوكمة.

وتؤدي هذه العوامل إلى نظام بيئي هش حيث تتضخم التقييمات للذكاء الاصطناعي بسبب التفاؤل بدلاً من أن تستند إلى تأثير واسع النطاق وقابل للقياس.

آثار فقاعة الذكاء الاصطناعي على النطاق الواسع

يمتد تأثير فقاعة الذكاء الإصطناعي ليشمل الإقتصادات والمجتمعات وهياكل الحوكمة مع عواقب وخيمة نظراً إلى تكامل الذكاء الإصطناعي في الأنظمة الحيوية.

إقتصادياً، سيؤدي إنفجار الفقاعة إلى زعزعة ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى تصحيحات حادّة في تقييمات شركات التكنولوجيا وإنخفاض التمويل المخصّص للشركات الناشئة، مما قد يُعوّق مسارات الإبتكار. ويؤثر هذا الإنكماش بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على رأس المال الإستثماري، مما يزيد من هيمنة عدد قليل من الشركات الكبرى على الذكاء الإصطناعي.

إجتماعياً، قد تؤدي خيبة الأمل إلى تقويض ثقة الجمهور في الذكاء الإصطناعي، مما يبطئ تبنّيه في قطاعات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والزراعة، ويجعل المجتمعات متشكّكة في الفوائد الموعودة.

على صعيد سوق العمل، قد يُواجه العمّال الذين أُعيد تدريبهم أو فقدوا وظائفهم بسبب إدخال الذكاء الإصطناعي حالات عدم إستقرار، مما يتسبّب في خلل في أسواق العمل.

عالمياً، قد يؤدي إنهيار فقاعة الذكاء الإصطناعي إلى إتساع الفجوة الرقمية، حيث قد تعاني الإقتصادات النامية التي إستثمرت بكثافة في البنية التحتية للذكاء الإصطناعي من الديون وتوقف التحديث.

سياسياً، ستُواجه الحكومات ضغوطاً لتنظيم إستخدام الذكاء الإصطناعي بشكل أكثر صرامة، مع الموازنة بين الإبتكار والرقابة. إن إنهيار فقاعة الذكاء الإصطناعي سيؤدي إلى صدمة هيكلية تُعيد تشكيل مسارات تبنّي التكنولوجيا والتنمية الإقتصادية والثقة العالمية في التحوُّل الرقمي.

مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي

تتجاوز مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي حدود الأسواق المالية، إذ تُسبّب نقاط ضعف في مجالات التكنولوجيا والمجتمع والحوكمة.

فعلى الصعيد الإقتصادي، قد تنهار التقييمات المبالغ فيها بمجرّد أن يُدرك المستثمرون أن العديد من مشاريع الذكاء الإصطناعي تفتقر إلى إيرادات مستدامة أو فائدة عملية، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، وفشل الشركات الناشئة، وتمركز السلطة في

أيدي عدد قليل من الشركات المهيمنة، مما يُعوّق الإبتكار ويُقلّل المنافسة.

أما على الصعيد الإجتماعي، فقد يُؤدي إنفجار فقاعة الذكاء الإصطناعي إلى تآكل ثقة الجمهور في الذكاء الإصطناعي، مما يجعل المجتمعات متشكّكة في وعود الذكاء الإصطناعي ويُبطئ تبنّيه في مجالات حيوية كالرعاية الصحية والتعليم والزراعة.

وعلى صعيد سوق العمل، قد يُواجه العمال الذين أُعيد تدريبهم أو سُرّحوا من وظائفهم حالة من عدم الإستقرار إذا لم تتحقّق المكاسب من الذكاء الإصطناعي، مما يُفاقم البطالة وعدم المساواة.

وعلى الصعيد العالمي، قد تُصبح الإقتصادات النامية التي إستثمرت بكثافة في البنية التحتية للذكاء الإصطناعي مُثقلة بأعباء الديون مما يُوسع الفجوة الرقمية.

أما على الصعيد السياسي، فستُواجه الحكومات ضغوطاً لفرض تشريعات أكثر صرامة تجاه ما يُعتبر مبالغة في الترويج للذكاء الإصطناعي وإهداراً للموارد.

وعليه، فإن انهيار فقاعة الذكاء الإصطناعي سيؤدي إلى إضطراب نظامي، مما يقلّل الثقة في التحوّل الرقمي ويعيد تشكيل مسار التقدم التكنولوجي.

إستراتيجيات المصارف العربية لمواجهة فقاعة الذكاء الإصطناعي

تواجه المصارف العربية مخاطر عدة نتيجة فقاعة الذكاء الإصطناعي. ولمواجهة هذه المخاطر، يتوجّب على المصارف العربية أن توازن إستراتيجياتها بين الحذر والشمولية والتأكد من أن هناك قيمة مضافة من الذكاء الإصطناعي على المدى الطويل وعدم الإنجراف وراء الضجة الإعلامية للذكاء الإصطناعي.

ويضع إتحاد المصارف العربية إستراتيجيات عدّة يُمكن للمصارف العربية أن تعتمدها لمواجهة مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي:

• **الإستراتيجية الأولى:** ربط تبنّي الذكاء الإصطناعي بمكاسب إنتاجية حقيقية، وذلك بتوظيفه في أعمال مصرفية أساسية كإدارة المخاطر، وأتمتة الإمتثال، وكشف الإحتيال، وخدمة العملاء، بدلاً من المشاريع المضاربة. وهذا يضمن أن تُحقّق الإستثمارات تحسينات ملموسة في الكفاءة.

• **الإستراتيجية الثانية:** على المصارف العربية تبنّي نهج إستثماري تدريجي، بتجربة حلول الذكاء الإصطناعي في مجالات محدودة قبل التوسُّع، وبالتالي تجنّب التعرُّض المفرط لتقنيات غير مجربة.

• **الإستراتيجية الثالثة:** تعزيز التعاون الإقليمي مما يُمكّن المصارف العربية من تجميع مواردها من خلال مراكز إبتكار مشتركة أو بيئات تجريبية، ويُقلّل الإزدواجية ويُوزّع المخاطر مع التوافق مع الأطر التنظيمية المتطوّرة كتلك الموجودة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

• **الإستراتيجية الرابعة:** إعطاء الأولوية للتوافق التنظيمي والشفافية، لضمان إمتثال تطبيقات الذكاء الإصطناعي لتوجيهات المصارف المركزية، وقوانين حماية البيانات، ومبادئ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يحميها من التداعيات القانونية والسمعة السيئة في حال إنهيار السوق.

• **الإستراتيجية الخامسة:** بناء المواهب والقدرات من خلال تدريب الموظفين على دمج الذكاء الإصطناعي بمسؤولية وبناء الخبرات الداخلية بدلاً من الإعتماد كلياً على الموردين الخارجيين.

• **الإستراتيجية السادسة:** تنويع الإستراتيجيات الرقمية، والإستثمار أيضاً في التقنيات التكميلية مثل تقنية سلسلة الكتل للسجلّات الرقمية، والبنية التحتية للأمن السيبراني، ومنصّات الخدمات المصرفية المفتوحة، بحيث تكون عملية التحديث مرنة حتى في حالة إنهيار تقييمات الذكاء الإصطناعي.

أولويات المصارف العربية

لمعالجة مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي، يتوجّب على المصارف العربية تبنّي إستراتيجية مرحلية توازن بين الحذر على المدى القصير والمرونة على المدى الطويل.

فعلى المدى القصير، يجب على المصارف العربية التركيز على تجربة الذكاء الإصطناعي في وظائفها المصرفية الأساسية، مثل كشف الإحتيال، وأتمتة الإمتثال، وخدمة العملاء، مع ضمان التوافق مع أطر دول مجلس التعاون الخليجي وتجنُّب الإستثمارات المضاربة. وفي الوقت نفسه، يتوجب على المصارف العربية بناء قدراتها الداخلية من خلال تدريب الموظفين والمشاركة في بيئات تجريبية إقليمية لتبادل الخبرات.

أما على المدى الطويل، فعلى المصارف العربية توسيع نطاق إستخدام الذكاء الإصطناعي في مجالات متقدّمة، مثل تقييم الجدارة الإئتمانية والتحليلات التنبئية، وإنشاء مراكز تميُّز في مجال الذكاء الإصطناعي، والمساهمة في صوغ معايير الحوكمة الإقليمية والعالمية.

تباينات قادة التكنولوجيا حول الذكاء الاصطناعي تهيمن على نقاشات دافوس 2026

إن تنويع البنية التحتية الرقمية، من خلال دمج سجلات تقنية البلوك تشين، وأنظمة الأمن السيبراني، ومنصّات الخدمات المصرفية المفتوحة، سيضمن إستمرار عجلة التحديث في المصارف العربية حتى في حال تراجع تقييمات الذكاء الإصطناعي، مما يضع المصارف العربية في طليعة المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الرقمي المستدام.

بين عامي 2026 و2030، يُمكن للمصارف العربية أن تُرتّب إستراتيجياتها للحدّ من مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي، وذلك بالبدء في العام 2026 بتطبيقات تجريبية في وظائف مصرفية أساسية مثل كشف الاحتيال وأتمتة الامتثال، ثم في العام 2027 بضمان التوافق مع الأنظمة والقوانين والمشاركة في بيئات الإختبار التجريبية في دول مجلس التعاون الخليجي لإختبار النماذج القابلة للتطوير.

وفي حلول العام 2028، يتوجّب على المصارف الإستثمار في تنمية المواهب وتعزيز الوعي الداخلي بالذكاء الإصطناعي لتقليل الإعتماد على الموردين، مع توسيع نطاق مراكز التعاون الإقليمية.

وفي العام 2029، يتحوّل التركيز إلى توسيع نطاق إستخدام الذكاء الإصطناعي في مجالات مثل تقييم الجدارة الإئتمانية وتحسين المحافظ الإستثمارية، بدعم من أطر حوكمة قوية.

وفي حلول العام 2030، يتوجّب على المصارف العربية تنويع بنيتها التحتية الرقمية، ودمج سجلّات تقنية البلوك تشين، والأمن السيبراني، ومنصّات الخدمات المصرفية المفتوحة، مع المساهمة في وضع معايير الذكاء الإصطناعي الإقليمية والعالمية لضمان المرونة طويلة الأجل والنمو الشامل.

جدول زمني لأولويات المصارف العربي

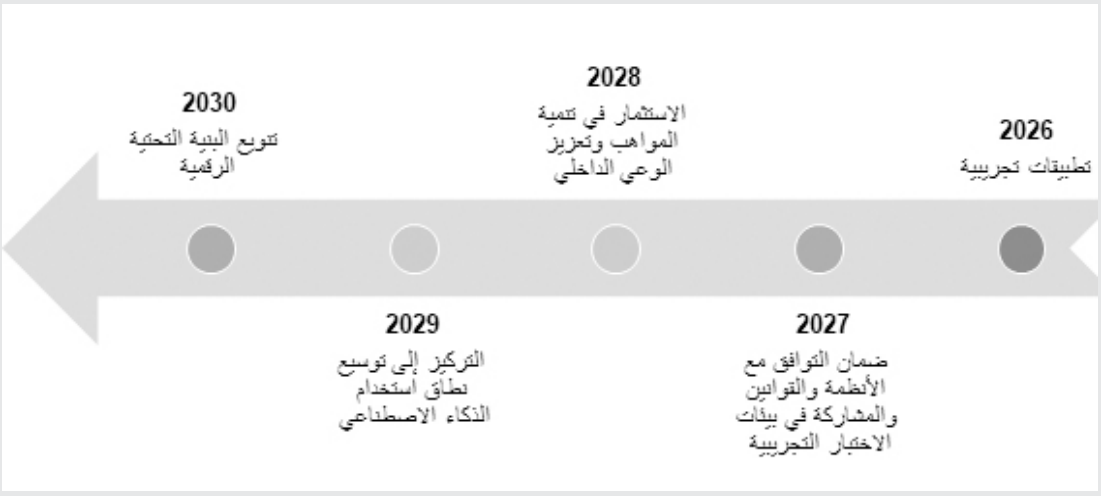

أولويات المصارف العربية لمواجهة مخاطر فقاعة الذكاء الإصطناعي

الاولويات	الخطوات على المدى القصير (1 - 3 سنوات)	الخطوات على المدى البعيد (3 - 10 سنوات)
إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي	تطبيق الذكاء الإصطناعي تجريبياً في الوظائف المصرفية الأساسية (كشف الإحتيال، وأتمتة الإمتثال، وروبوتات خدمة العملاء) لتحقيق مكاسب ملموسة في الكفاءة	توسيع نطاق إستخدام الذكاء الإصطناعي في المجالات المتقدمة (التصنيف الإئتماني، وتحسين المحافظ الإستثمارية، ونمذجة المخاطر التنبئية) مع عائد مقبول
الإستثمار في الذكاء الاصطناعي	إستثمار تدريجي وحذر في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الإصطناعي وحلول الموردين مع تجنُّب المشاريع المضاربة	بناء منصّات ذكاء اصطناعي خاصة وأنظمة إبتكار إقليمية لتقليل الإعتماد على المورّدين الخارجيين
التعاون والنظام البيئي	المشاركة في بيئات الإختبار التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي والبرامج التجريبية المشتركة لتبادل المعرفة	إنشاء مراكز ابتكار الذكاء الاصطناعي العابرة للحدود وأطر إقليمية لتبادل البيانات لتعزيز القدرة على الصمود
التوافق التنظيمي	ضمان الإمتثال لتوجيهات البنك المركزي وقوانين حماية البيانات ومبادئ التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	صوغ المعايير التنظيمية الإقليمية والمساهمة في أطر حوكمة الذكاء الإصطناعي العالمية
تعزيز المواهب والقدرات	تدريب الموظفين على مهارات الذكاء الإصطناعي وإستخدامه المسؤول وتشكيل فرق داخلية صغيرة للمشاريع التجريبية	تطوير خبرات داخلية عميقة، وإنشاء مراكز تميّز في مجال الذكاء الإصطناعي، ودمج الذكاء الإصطناعي في مسارات القيادة
تنويع إستخدام التكنولوجيا	التنويع في إستخدام أدوات رقمية تكميلية (سجلّات البلوك تشين، والأمن السيبراني، وواجهات برمجة تطبيقات الخدمات المصرفية المفتوحة) للتحوُّط ضد تقلُّبات سوق الذكاء الإصطناعي	بناء نظام بيئي متوازن للتحوُّل الرقمي، حيث يمثل الذكاء الإصطناعي أحد أركانه الأساسية ضمن مجموعة من التقنيات المرنة
إدارة المخاطر	مراقبة تقييمات الذكاء الإصطناعي ومدى تعرُّضها للخطر وإختبار مدى تحمل المحافظ الإستثمارية لمخاطر إنفجار فقاعة الذكاء الإصطناعي	إضفاء الطابع المؤسسي على أطر حوكمة مخاطر الذكاء الإصطناعي، ودمجها في إدارة مخاطر المؤسسة وتخطيط إستخدام رأس المال

د. سهى معاد

كاتبة ومحللة إستراتيجية

دافوس «هندسة الأثر» تضع السعودية في قلب الإقتصاد العالمي الجديد

وزير المالية السعودي محمد الجدعان: الإستقرار «مرساة» لمواجهة الغموض

جاء إجتماع قادة من الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في العالم، في إطار المنتدى الإقتصادي العالمي، الذي إنعقد على مدار 5 أيام (ما بين 19 و23 يناير/كانون الثاني 2026)، في منتجع دافوس في جبال الألب السويسرية، مؤشراً غير مسبوق لمناقشة التحدّيات العالمية والأولويات المستقبلية، في ظل إضطرابات جيوسياسية متفاقمة، تشمل إستمرار الحرب في أوكرانيا، وتصاعد التوترات بين القوى الكبرى، وتزايد المخاوف من إندلاع مواجهات عسكرية مباشرة بين الدول. وفي وقتٍ يبحث فيه العالم عن بوصلة، وسط «ضبابية» المشهد الإقتصادي، قدّمت السعودية نموذجاً فريداً في «هندسة الأثر» الإقتصادي، حيث رسم وزراء ومسؤولون في منتدى دافوس الإقتصادي، خريطة طريق لمرحلة قوامها «الذكاء التشغيلي»، حيث لم يعد الطموح مجرّد تحقيق النمو، بل جودة هذا النمو وتكلفته المستدامة. وبينما كان العالم يترقّب صدمات جديدة، كانت الرياض تعلن إنتقالها من مرحلة «التخطيط الهيكلي» إلى مرحلة «تعظيم النتائج»، محوّلة الإستقرار من مجرّد حالة سياسية إلى «فرصة تنافسية» نادرة تجذب رؤوس الأموال العالمية في زمن التجزُّؤ.

وقد عُقدت جلسة حوارية خاصة في المنتدى تحت عنوان «نظرة على الإقتصاد السعودي»، بمشاركة وزير المالية محمد الجدعان، ووزير الإقتصاد والتخطيط فيصل الإبراهيم، ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، وعدد من المسؤولين.

الجدعان و«ضريبة الغموض»

وقد أطلق **وزير المالية، محمد الجدعان**، مصطلحاً جوهرياً بوصفه «ضريبة الغموض» كأكبر تحدٍّ يُواجه المستثمرين عالمياً، مؤكداً أن دور المملكة يتجاوز صياغة التشريعات إلى إستئصال آفة هذا الغموض، ومشدّداً على أن «المالية العامة هي مرساة الإقتصاد»، ومعلناً بوضوح: «لا نساوم على إستدامة المالية من أجل الإقتصاد»، في إشارة إلى الموازنة الدقيقة بين تسريع المشاريع والحفاظ على متانة المركز المالي للدولة.

وأوضح الجدعان أن «إبطاء» بعض المشاريع أحياناً ليس تراجعاً، بل هو إجراء ضروري لمنع «سخونة الإقتصاد» وضمان قدرة القطاع الخاص على المواكبة، وصولاً إلى جعل فلسفة الإصلاح «سلوكاً مؤسسياً» يتجاوز لغة الأرقام والمستهدفات، مؤكداً «أن المشهد الإقتصادي العالمي بات محكوماً بقاعدة «عدم اليقين»، وهو الواقع الذي ترفضه قطاعات الأعمال وتتحاشاه الشركات الكبرى»، شارحاً فلسفة المملكة في إدارة البيئة الإستثمارية، ومشيراً إلى «أن الشركات تمتلك القدرة والخبرة لتحديد أسعار تجارتها بناءً على التعريفات الجمركية الواضحة أو الضرائب الإضافية المعلنة، إلاّ أنها تقف عاجزة أمام غياب الرؤية والتقلُّبات غير المتوقعة»، مشدّداً على «أن الدور الجوهري لصنّاع السياسات يكمن في إستئصال هذا الغموض، وضمان توفير «ملاذ آمن»، وبيئة مستقرّة تتيح للأعمال النمو من دون مفاجآت تشريعية أو إجرائية».

العجز والدين

بدوره، قال وزير الإقتصاد والتخطيط، فيصل الإبراهيم: إن الإقتصاد السعودي إنتقل إلى مرحلة «التوظيف الأمثل لرأس المال»، موضحاً أن المنظومة الإقتصادية اليوم تمتلك «ذكاءً تشغيلياً» يُمكّنها من التمييز بدقة بين توقيت تسريع النمو وتوقيت ضبط الإيقاع، مشيراً إلى أن إرتفاع العجز أو الدين، ولم يعد مجرّد أرقام حسابية، بل أصبح «إنفاقاً إستراتيجياً» موجّهاً إلى قطاعات ذات قيمة مضافة وعوائد اقتصادية واضحة ومستدامة.

محمد الجدعان

فيصل الإبراهيم

وحسب الإبراهيم، فإن الزخم الإقتصادي قوي في عدد كبير من القطاعات، وإن الأنشطة غير النفطية تمثل اليوم 56 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك للمرة الأولى، موضحاً أن هذا التحوُّل لم يحدث بشكل مفاجئ، بل جاء نتيجة نمو تدريجي خلال السنوات الماضية، حيث يبلغ معدل نمو الأنشطة غير النفطية نحو 5 % .

سوق العمل

من جانبه، قدّم رئيس مجموعة البنك الدولي، أجاي بانغا، خلال الجلسة نفسها، خريطة طريق للفصل بين التقلُّبات العابرة والأزمات الهيكلية الجسيمة. وبينما أبدى بانغا تفاؤلاً

أجاي بانغا

حذراً بقدرة القوى الكبرى على الصمود، أطلق صرخة تحذير تجاه «قنبلة موقوتة» تتعلق بسوق العمل في الدول الناشئة، معتبراً أن العالم اليوم يقف أمام مفترق طرق: إما صناعة الأمل وإما مواجهة عدم الإستقرار العالمي.

وأبدى بانغا دهشته من مرونة الاقتصاد العالمي، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة والصين والهند حقّقت معدّلات نمو تجاوزت التوقعات، عازياً هذا التفوّق إلى الإستثمارات الضخمة في قطاعات الذكاء الإصطناعي، والبيانات، والبنية التحتية، مؤكداً أن هذه الإقتصادات تمتلك أنظمة مؤسسية مكّنتها من تجاوز الظروف الصعبة؛ إذ سجّلت الصين نمواً بنحو 5 %، فيما لامست الهند حاجز الـ8 %.

عبد الله السواحة

بندر الخريف

التكنولوجيا والتعدين

وفي جلسة أخرى من المنتدى، كشف وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر الخريف، عن وجود «علاقة تكافلية» بين التكنولوجيا والتعدين؛ ففي حين يقود الذكاء الإصطناعي الطلب على المعادن، توفّر التكنولوجيا الحلول لتأمين هذا الإمداد.

ووفق الخريف، فإن التكنولوجيا تقدم للقطاع التعديني الكفاءة والسلامة، من خلال المساعدة في تسريع إستكشاف المعادن، وفهم أنواعها، ومكامن تركيزها، فضلاً عن معالجتها والمساهمة في تصنيع منتجاتها النهائية بطرق كالطباعة ثلاثية الأبعاد.

في المقابل، لفت الخريف إلى أن التوسُّع الهائل في تقنيات الذكاء الإصطناعي ومراكز البيانات يمثل المحرّك الأكبر للطلب على المعادن الحرجة.

الذكاء الإصطناعي

من ناحية أخرى، أكد وزير الإتصالات وتقنية المعلومات السعودي، المهندس عبد الله السواحة، أن بلاده تتبنى طموحات عالمية لقيادة عصر الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى أن «الاستراتيجية الوطنية لا تستنسخ تجارب الآخرين، وتهدف إلى المساهمة في إضافة 100 تريليون دولار للقيمة الاقتصادية العالمية المقبلة».

هيمنـة خليجية على قائمة أكبر 100 بنك في الوطن العربي

كشفت قائمة «First Bank لأكبر 100 بنك في الوطن العربي في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، عن هيمنة خليجية واضحة على المشهد المصرفي العربي، حيث إستحوذت البنوك الخليجية على أكثر من نصف القائمة بواقع 59 بنكاً، في إنعكاس مباشر لقوة مراكزها المالية، وقدرتها على التوسع الإقليمي.

وتصدّر القطاع المصرفي الإماراتي القائمة، بعدما نجحت البنوك الإماراتية في حجز 17 مقعداً، بما يعكس متانة القطاع، وإستمرار دوره المحوري في دعم النشاط الإقتصادي على المستويين المحلي والإقليمي.

وجاء القطاع المصرفي الأردني في المركز الثاني، مستحوذاً على 12 مقعداً ضمن القائمة، مما يؤكد قدرته على الحفاظ على حضور قوي رغم التحدّيات الإقليمية.

وعلى صعيد القطاع المصرفي المصري، أثبتت البنوك المصرية صلابة مراكزها المالية، بعدما إستحوذت على 11 مقعداً ضمن القائمة، في مؤشر على دورها المتنامي في دعم النشاط الإقتصادي رغم التحدّيات الإقليمية والمحلية.

وحصدت البنوك السعودية 10 مراكز ضمن التصنيف، كما أظهرت القائمة تعزيزاً ملحوظاً للحضور الكويتي بواقع 9 بنوك، في حين سجّلت قطر والبحرين والمغرب تمثيلاً متوازناً بواقع 8 بنوك لكل دولة.

وفي المقابل، إستحوذت سلطنة عُمان على 7 مقاعد ضمن التصنيف، بينما جاء الحضور التونسي محدوداً نسبياً بـ4 بنوك، في حين إقتصر تمثيل كل من الجزائر ولبنان على مقعدين لكل دولة، وحصدت فلسطين والعراق مقعداً واحداً لكل منهما.

وقد إعتمد التصنيف على ترتيب البنوك وفق حجم الأصول المعلن والمقوّم بالدولار، بما يُوفر أداة مقارنة موحّدة بين المؤسسات المصرفية المختلفة، كما إستثنى التصنيف البنوك التي لا تتوافر عنها بيانات رسمية، لضمان دقة النتائج وموثوقية المنهجية المعتمدة.

وأظهرت القائمة حفاظ البنوك العشرة الأوائل على مواقعهم المتقدمة في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، من دون تغيّر مقارنة بقائمة «First Bank» لأكبر 100 بنك عربي في نهاية العام 2024، وهو ما يعكس إستقرار هياكل القوة داخل القطاع المصرفي العربي، وترسُّخ المراكز المالية للبنوك الكبرى.

وعلى صعيد ترتيب أكبر 10 بنوك ضمن القائمة، إحتل بنك

قطر الوطني المركز الأول عربياً ومحلياً بحجم أصول بلغ نحو 381.10 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وجاء بنك أبوظبي الأول في المركز الثاني عربياً والأول محلياً، بعدما وصلت أصوله إلى نحو 376.33 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، فيما حل البنك الأهلي السعودي في المركز الثالث عربياً والأول على المستوى المحلي، بحجم أصول بلغ 321.74 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وإحتل بنك الإمارات دبي الوطني المركز الرابع عربياً والثاني محلياً بحجم أصول بلغ حوالي 310.11 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، وتلاه مصرف الراجحي في المركز الخامس عربياً والثاني على المستوى المحلي بحجم أصول سجل 282.45 مليار دولار في نهاية الفترة ذاتها.

وسيطر بنك أبوظبي التجاري على المركز السادس عربياً والثالث على المستوى المحلي، بعدما سجّلت أصوله نحو 202.63 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، فيما جاء البنك الأهلي المصري في المركز السابع عربياً والأول محلياً بحجم أصول بلغ حوالي 186.67 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وإقتنص بنك الكويت الوطني المركز الثامن على مستوى البنوك العربية، والأول محلياً بحجم أصول وصل إلى 146.96 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، يليه بنك الرياض في المركز التاسع عربياً والثالث محلياً بحجم أصول سجل 135.34 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وإستحوذ بنك بيت التمويل الكويتي على المركز العاشر عربياً والثاني على المستوى المحلي بعدما بلغت محفظته من الأصول نحو 133.35 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

10 بنوك سعودية ضمن قائمة «First Bank»

كشف تصنيف حديث أصدره «First Bank» لأكبر 100 بنك في الوطن العربي من حيث حجم الأصول في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، عن وجود 10 بنوك سعودية ضمن القائمة.

وقد إعتمد التصنيف على ترتيب البنوك وفق حجم الأصول المعلن والمقوّم بالدولار، بما يُوفر أداة مقارنة موحدة بين المؤسسات المصرفية المختلفة، كما إستثنى التصنيف البنوك التي لا تتوافر عنها بيانات رسمية، لضمان دقة النتائج وموثوقية المنهجية المعتمدة.

وتضمن التصنيف المجموعات المصرفية الأم في مختلف البلدان العربية ولم يتضمّن البنوك الخارجية التابعة لها.

وبالتطرُّق إلى ترتيب البنوك ضمن التصنيف، نجد أن البنك الأهلي السعودي جاء في المركز الثالث عربياً والأول سعودياً بحجم أصول بلغ 321.74 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وقد إقتنص مصرف الراجحي المركز الخامس عربياً والثاني بين البنوك السعودية، حيث بلغت محفظته من الأصول 282.45 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وقد جاء بنك الرياض في المركز التاسع عربياً والثالث على مستوى البنوك السعودية بحجم أصول بلغ 135.34 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وقد حصد البنك السعودي الأول (SAB) المركز الـ11 عربياً والرابع سعودياً بحجم أصول بلغ 118.78 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، تلاه البنك السعودي الفرنسي في المركز الـ14 عربياً والخامس بين البنوك السعودية في محفظة أصول سجلت 83.98 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وقد إنتزع مصرف الإنماء المركز الـ17 عربياً والسادس على مستوى البنوك السعودية، حيث بلغ حجم أصوله 81.92 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وحصل البنك العربي الوطني على المركز الـ19 بين البنوك العربية والسابع سعودياً بحجم أصول بلغ 74.79 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، يليه البنك السعودي للإستثمار في المركز الـ27 عربياً والثامن على مستوى البنوك السعودية في محفظة أصول سجلت 46.64 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وحل بنك البلاد في المركز الـ28 عربياً والتاسع سعودياً بحجم أصول بلغ 44.78 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، ثم بنك الجزيرة في المركز الـ31 عربياً والـ10 بين البنوك السعودية بحجم أصول بلغ 43.58 مليار دولار في نهاية الفترة نفسها.

مؤشر «First» : مصر تحجز 11 «علامة محلية» ضمن تصنيف «First Bank» لأكبر 100 بنك في الوطن العربي

كشف تصنيف حديث أصدره «First Bank» لأكبر 100 بنك في الوطن العربي من حيث حجم الأصول في نهاية سبتمبر/ أيلول 2025، عن وجود 11 علامة محلية مصرية ضمن القائمة.

وقد إعتمد التصنيف على ترتيب البنوك وفق حجم الأصول المعلن والمقوّم بالدولار، بما يُوفر أداة مقارنة موحّدة بين المؤسسات المصرفية المختلفة، كما إستثنى التصنيف البنوك التي لا تتوافر عنها بيانات رسمية، لضمان دقة النتائج وموثوقية المنهجية المعتمدة.

وبالتطرُّق إلى ترتيب البنوك ضمن التصنيف، نجد أن البنك الأهلي المصري جاء في المركز السابع عربياً والأول على مستوى البنوك المصرية بحجم أصول بلغ 186.67 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وحصد بنك مصر المركز الثالث عشر عربيًا والثاني مصريًا بحجم أصول بلغ 86.49 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وإنتزع البنك التجاري الدولي (CIB) المركز الـ39 عربياً والثالث بين البنوك المصرية، حيث بلغت محفظته من الأصول 28.2 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025.

وجاء البنك العربي الإفريقي الدولي في المركز 48 عربياً والرابع مصرياً بحجم أصول بلغ 19.04 مليار دولار في نهاية سبتمبر/ أيلول 2025، يليه بنك القاهرة في المركز الـ69 عربياً والخامس على مستوى البنوك المصرية في محفظة أصول سجلت 11.18 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وإقتنص بنك فيصل الإسلامي المصري المركز الـ87 عربياً والسادس بين البنوك المصرية بحجم أصول بلغ 5.24 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، ثم بنك قناة السويس في المركز 89 عربياً والسابع مصرياً بحجم أصول سجل 4.84 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وحصد بنك الإسكندرية المركز الـ90 عربياً والثامن مصرياً بحجم أصول بلغ 4.72 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، تلاه بنك التعمير والإسكان في المركز الـ93 عربياً والتاسع بين البنوك المصرية بحجم أصول بلغ 4.38 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

وحصل البنك المصري لتنمية الصادرات (EBank) على المركز الـ96 عربياً والـ10 على مستوى البنوك المصرية بحجم أصول بلغ 4.13 مليار دولار في نهاية سبتمبر/أيلول 2025، ثم بنك الشركة المصرفية العربية (saib) بحجم أصول بلغ 3.75 مليار دولار في نهاية الفترة عينها.

حوكمة المصارف إطار لتعزيز الإستقرار والإستدامة المالية
تعزيز دور مجلس الإدارة مدخل أساسي لتحسين كفاءة الحوكمة المصرفية

تكتسب حوكمة المصارف أهمية متزايدة في المرحلة الراهنة، في ظل التحوُّلات العميقة التي يشهدها النظام المالي العالمي، وما يرافقها من إرتفاع مستويات المخاطر، وتزايد الترابط بين الأسواق المالية، وتشدُّد الأطر الرقابية الدولية. وقد أظهرت التجارب المتعاقبة، وخصوصاً الأزمة المالية العالمية في عاميّ 2008 و2009، أن ضعف أُطُر الحوكمة المصرفية كان من بين العوامل الرئيسة التي أسهمت في تفاقم الأزمات المالية، سواء على مستوى المؤسسات المصرفية الفردية أو على مستوى الاستقرار المالي الكلي.

وفي هذا السياق، لم تعد الحوكمة المصرفية تقتصر على كونها مجموعة من القواعد التنظيمية أو متطلبات رقابية شكلية، بل أصبحت إطاراً مؤسسياً متكاملاً يحكم عملية اتخاذ القرار داخل المصارف، وينظم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة المختلفين. ويُفترض أن يضمن هذا الإطار تحقيق التوازن بين متطلّبات النمو والربحية من جهة، وإدارة المخاطر والحفاظ على سلامة المراكز المالية من جهة أخرى. وتكتسب الحوكمة المصرفية أهمية خاصة في الإقتصادات العربية، في ضوء التحدّيات البنيوية والظرفية التي تُواجهها المصارف، بما في ذلك تقلُّبات الأوضاع الاقتصادية والمالية، وتفاوت مستويات التطوُّر المؤسسي والرقابي بين الدول، وتزايد متطلّبات الإمتثال للمعايير الدولية. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تعزيز أطر الحوكمة المصرفية بوصفها مدخلاً أساسياً لدعم الإستقرار المالي وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وتحقيق الإستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

تعزيز دور مجلس الإدارة في وضع الإستراتيجيات والإشراف

يُشكّل مجلس الإدارة المحور الأساسي في منظومة الحوكمة المصرفية، إذ تقع على عاتقه مسؤولية إرساء التوجُّهات الإستراتيجية العامة للمصرف، وتحديد أهدافه طويلة الأجل، وإعتماد مستوى المخاطر المقبول بما ينسجم مع هيكل الميزانية العمومية وطبيعة الأنشطة المصرفية. ولا يقتصر

دور المجلس على إعتماد الاستراتيجيات، بل يمتد إلى المتابعة الدورية لمدى تنفيذها وتقييم كفاءة الإدارة التنفيذية في تحقيق الأهداف المعتمدة، بما يضمن المواءمة بين الأداء التشغيلي والإستدامة المالية.

وتشير الدراسات الصادرة عن بنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن المصارف التي تتمتع بمجالس إدارة فاعلة ومستقلة نسبياً تُظهر مستويات أعلى من المتانة المالية. وتحديداً، فإن المصارف التي تضمُّ لجاناً متخصّصة فاعلة ضمن مجلس الإدارة، ولا سيما لجان المخاطر والتدقيق، سجلت في المتوسط نسب كفاية رأس مال أعلى بنحو 1.5–2 نقطة مئوية مقارنة بالمصارف ذات الهياكل الإدارية الأضعف، إلى جانب انخفاض معدلات القروض المتعثرة بنحو 20–30 % على المدى المتوسط.

كما تُظهر تقارير صندوق النقد الدولي أن ضعف الإشراف من قبل مجالس الإدارة كان عاملاً مشتركاً في عدد كبير من حالات التعثُّر المصرفي خلال العقدين الماضيين، في حين أسهمت المجالس التي مارست دوراً رقابياً نشطاً في الحدّ من

التوسُّع الإئتماني المفرط، وتحسين إدارة المخاطر خلال فترات التقلبات الإقتصادية. ويبرز في هذا الإطار أهمية الفصل الواضح بين مهام رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وهو ما تُوصي به المعايير الدولية، إذ تشير التقديرات إلى أن هذا الفصل يرتبط بتحسُّن ملموس في جودة القرارات الإستراتيجية وتقليص إحتمالات تضارب المصالح.

وعليه، فإن تعزيز دور مجلس الإدارة لا يُعد إجراءً تنظيمياً فحسب، بل يمثل مدخلاً أساسياً لتحسين كفاءة الحوكمة المصرفية، وترشيد عملية إتخاذ القرار، وتعزيز قدرة المصارف على التكيُّف مع المخاطر المتغيّرة، بما يدعم الإستقرار المالي ويُعزّز الثقة بالقطاع المصرفي على المدى الطويل.

سياسات إدارة المخاطر والإمتثال والرقابة الداخلية

تُعدُّ سياسات إدارة المخاطر والإمتثال والرقابة الداخلية أحد الأعمدة الجوهرية لمنظومة الحوكمة المصرفية، إذ تشكّل الإطار العملي الذي تترجم من خلاله الإستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة إلى ممارسات تشغيلية منضبطة. وتكمن فعّالية هذه السياسات في شموليتها وقدرتها على تغطية مختلف أنواع المخاطر، ولا سيما المخاطر الإئتمانية والسوقية والتشغيلية ومخاطر السيولة والإمتثال، مع تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات وآليات المتابعة والتقييم.

وتشير تقارير رقابية صادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أن أوجه القصور في أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كانت من بين الأسباب الرئيسة لتعثُّر عدد من المصارف خلال الأزمات المالية العالمية، لا سيما عندما لم تكن وحدات المخاطر والإمتثال تتمتع بالإستقلالية الكافية أو الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة. وفي المقابل، أظهرت الدراسات أن المصارف التي تعتمد أطراً متقدمة لإدارة المخاطر تسجّل مستويات أقل من «الخسائر غير المتوقعة» (Unexpected losses)، وتحسُّناً ملحوظاً في جودة الأصول.

وتوضح البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن المصارف التي تطبّق نظم رقابة داخلية فعّالة ولديها وظائف إمتثال مستقلة، سجّلت في المتوسط معدّلات أدنى للقروض المتعثّرة بنحو 25 % مقارنة بالمصارف ذات الأطر الرقابية الأضعف، كما أظهرت قدرة أعلى على الإمتثال للمتطلّبات الرقابية خلال فترات الضغوط الإقتصادية. وتبرز في هذا السياق أهمية تبنّي منهجية خطوط الدفاع الثلاثة، التي تضمن الفصل الواضح بين الوظائف التنفيذية، ووحدات الرقابة، والتدقيق الداخلي.

كما يكتسب الإمتثال التنظيمي دوراً متزايد الأهمية في ظل تشدّد المتطلّبات الدولية المتعلّقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة المخاطر، وحماية المستهلك المالي. في المقابل، يؤدي ضعف الإمتثال إلى تكبّد المصارف كلفة مالية وسمعة مرتفعة، إذ تشير التقديرات الدولية إلى أن الغرامات التنظيمية المفروضة على المصارف عالمياً تجاوزت 400 مليار دولار خلال العقد الأخير، ما يعكس الأثر المباشر لقصور أنظمة الإمتثال والرقابة.

وعليه، فإن تعزيز سياسات إدارة المخاطر والإمتثال والرقابة الداخلية لا يقتصر على تلبية المتطلبات الرقابية، بل يشكل عنصراً أساسياً في تحسين جودة القرارات وحماية المراكز المالية وتعزيز ثقة الأسواق والمودعين. كما يمثل هذا التعزيز شرطاً لازماً لرفع متانة المصارف وقدرتها على التكيُّف مع المخاطر المتزايدة في بيئة مالية تتسم بالتعقيد وعدم اليقين.

الإلتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل والجهات الرقابية ذات الصلة

يُمثل الإلتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية والجهات الرقابية ذات الصلة عنصراً محورياً في تعزيز فعالية الحوكمة المصرفية ورفع مستوى متانة القطاع المصرفي، إذ تُوفّر هذه المعايير إطاراً رقابياً موحداً يهدف إلى تحسين جودة رأس المال وتعزيز إدارة المخاطر وضمان كفاية السيولة، بما يحدّ من إحتمالات التعثُّر ويُعزّز قدرة المصارف على إمتصاص الصدمات المالية.

وقد أسهم تطبيق معايير بازل 3، ولا سيما متطلّبات كفاية رأس المال ونسب السيولة، في تعزيز صلابة المراكز المالية للمصارف على المستوى العالمي. وتشير بيانات دولية إلى أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاضعة لهذه المعايير ارتفع من نحو 11 % قبل الأزمة المالية العالمية إلى ما يفوق 15 % في العديد من الأنظمة المصرفية خلال السنوات الأخيرة، ما إنعكس تحسُّناً ملموساً في القدرة على

مواجهة الخسائر غير المتوقعة. كما ساهمت أدوات السيولة، مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، في الحدّ من مخاطر السيولة خلال فترات التوتر.

وفي السياق العربي، إكتسب الإلتزام بالمعايير الدولية أهمية إضافية، نظراً إلى دوره في تعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية والبنوك المراسلة بالقطاع المصرفي العربي. وقد أظهرت التجارب أن المصارف التي تطبّق متطلّبات بازل بشكل أكثر صرامة تتمتع بقدرة أفضل على النفاذ إلى التمويل الخارجي، وتحافظ على علاقات أكثر إستقراراً مع المصارف العالمية، لا سيما في ظل تشدُّد المتطلّبات المرتبطة بمخاطر الإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما يساهم الإلتزام بالمعايير الرقابية الدولية في تعزيز الشفافية والإفصاح وتحسين قابلية المقارنة بين المصارف، ما ينعكس إيجاباً على التصنيفات الإئتمانية وتكلفة التمويل. وفي هذا الإطار، فإن التطبيق الفعّال لهذه المعايير لا ينبغي أن يكون شكلياً، بل يجب أن يُدمج ضمن منظومة الحوكمة المصرفية، بما يضمن مواءمة الأطر الرقابية مع الخصوصيات المحلية دون الإخلال بجوهر المتطلّبات الدولية. وعليه، فإن الإلتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل والجهات الرقابية ذات الصلة يُعدّ ركيزة أساسية لبناء قطاع مصرفي أكثر متانة وإستقراراً، وقادر على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، بما يدعم الإستقرار المالي ويُعزّز دور المصارف في تمويل الإقتصاد الحقيقي على المدى الطويل.

دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية وأثرها في تحقيق الإستدامة المالية

تؤدي الحوكمة المصرفية دوراً محورياً في ترشيد عملية اتخاذ القرار المالي داخل المصارف، من خلال إرساء أطر مؤسسية واضحة تحدّد الصلاحيات والمسؤوليات، وتضمن خضوع القرارات الإستثمارية والإئتمانية لمعايير موضوعية قائمة على تقييم المخاطر والعائد على المديين المتوسط والطويل. ويُسهم هذا النهج في الحدّ من النزعة نحو القرارات قصيرة الأجل ذات المخاطر المرتفعة، ويُعزّز الإنضباط المؤسسي في إدارة الموارد المالية.

كما تؤكد الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة الحوكمة المصرفية وإستدامة الأداء المالي، إذ تُظهر المصارف التي تعتمد أطر حوكمة متقدّمة مستويات أعلى من الإستقرار في الأرباح، وتقلباً أقل في العائد على الأصول وعلى حقوق الملكية، إلى جانب قدرة أكبر على الحفاظ على كفاية رأس المال خلال الدورات الإقتصادية المختلفة. كما تبيّن أن هذه المصارف تكون أقل عرضة للتوسع الائتماني المفرط خلال

فترات الانتعاش، وأكثر قدرة على ضبط المخاطر خلال فترات التباطؤ. وتُسهم الحوكمة الرشيدة في تحقيق الإستدامة المالية من خلال تحسين تخصيص الموارد وتعزيز إدارة رأس المال والسيولة، وربط سياسات المكافآت والحوافز بالأداء طويل الأجل وليس بالنتائج الآنية فقط. كما يبرز دور الحوكمة في دمج إعتبارات الإستدامة المالية والبيئية والاجتماعية ضمن عملية إتخاذ القرار، بما يحدّ من المخاطر المستقبلية المرتبطة بالتقلّبات الإقتصادية والتغيُّرات التنظيمية ومخاطر السمعة. ضمن السياق نفسه، تشير التقديرات الدولية إلى أن المصارف التي تطبّق ممارسات حوكمة فعّالة سجّلت خلال فترات الأزمات المالية معدّلات خسائر أدنى، وسرعة أكبر في إستعادة الربحية مقارنة بالمصارف ذات الأطر المؤسسية الأضعف. ويعكس ذلك الأثر التراكمي للحوكمة في تعزيز جودة القرارات المالية، وتحسين القدرة على التكيُّف مع الصدمات، وضمان إستمرارية الدور الوسيط للمصارف في دعم الإقتصاد الحقيقي.

بناءً على ما تقدم، يظهر بوضوح أن الحوكمة المصرفية تمثل أداة إستراتيجية لترشيد القرارات المالية وتحقيق الإستدامة، وليس مجرّد إطار رقابي. ويُعدّ تعزيز ممارسات الحوكمة شرطاً أساسياً لضمان قدرة المصارف على تحقيق نمو متوازن ومستدام، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ودعم الإستقرار المالي على المدى الطويل.

توصيات لتعزيز فعّالية الحوكمة المصرفية

في ضوء ما تقدم، وبالإستناد إلى أفضل الممارسات الدولية والتجارب الإقليمية، يُمكن طرح مجموعة من التوصيات بغية تعزيز فعّالية الحوكمة المصرفية ودورها في دعم الإستقرار والإستدامة المالية في المصارف العربية، وهي:

أولاً، ضرورة تعزيز الدور الإستراتيجي والرقابي لمجالس الإدارة، من خلال رفع كفاءتها المؤسسية، وتوسيع نطاق خبراتها، ولا سيما في مجالات إدارة المخاطر والرقابة والإبتكار المالي، مع التأكيد على الفصل الواضح بين مهام الإشراف والتنفيذ، وتفعيل عمل اللجان المتخصصة المنبثقة عن المجلس.

ثانياً، تطوير أطر متكاملة لإدارة المخاطر والإمتثال والرقابة الداخلية، تضمن إستقلالية هذه الوظائف وإرتباطها المباشر بمجلس الإدارة، وإعتماد منهجيات استباقية في تحديد المخاطر وقياسها، بما يُعزّز القدرة على التعامل مع الصدمات المالية والتشغيلية والرقابية.

ثالثاً، الإستمرار في مواءمة الأطر الرقابية الوطنية مع المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل والجهات الرقابية ذات الصلة، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل سوق مصرفية، وبما يضمن التطبيق الفعلي لهذه المعايير كجزء من منظومة الحوكمة وليس كمتطلّبات شكلية.

رابعاً، ربط القرارات المالية وسياسات الحوافز والمكافآت بالأداء طويل الأجل وبمؤشّرات الإستدامة المالية، بما يحدّ من السلوكيات عالية المخاطر قصيرة الأجل، ويُعزّز الإنضباط المؤسسي وجودة تخصيص الموارد.

خامساً، تعزيز الإفصاح والشفافية في ما يتعلق بالحوكمة وهيكلية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر، بما يُساهم في رفع مستوى الثقة لدى المودعين والمستثمرين والجهات الرقابية، ويُحسّن صورة القطاع المصرفي العربي على المستويين الإقليمي والدولي.

في المحصّلة، تمثل الحوكمة المصرفية الفعّالة شرطاً أساسياً لبناء قطاع مصرفي أكثر متانة وقدرة على الصمود في وجه التحدّيات المتزايدة. ويُعد الإستثمار في تطوير أطر الحوكمة وتعزيز ممارساتها مدخلاً إستراتيجياً لضمان الإستقرار المالي، ودعم النمو الإقتصادي، وتحقيق الإستدامة على المديين المتوسط والطويل.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

الإمتثال للقوانين الدولية لتعزيز الإستقرار المؤسسي وفتح آفاق أوسع للإندماج المالي

الإمتثال الدولي بات أحد المعايير الجوهرية في تقييم متانة المصارف

يُعدُّ إمتثال المصارف العربية للقوانين والمعايير الدولية شرطاً عملياً لإستمرارية إندماجها في النظام المالي العالمي، لا سيما عبر الحفاظ على علاقات البنوك المراسلة، وضمان نفاذ العملاء إلى المدفوعات العابرة للحدود، وتقليص مخاطر العزل المالي وإرتفاع كلفة الامتثال. ومع تزايد تعقيد الأطر التنظيمية الدولية من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى العقوبات والإلتزام الضريبي العابر للحدود، وصولاً إلى متطلّبات حوكمة البيانات والأمن السيبراني، أصبحت فجوة الإمتثال لا تُقاس فقط بوجود السياسات، بل بقدرة المصرف على إثبات فعّالية التطبيق أمام الجهات الرقابية والشركاء الدوليين.

الإطار المفاهيمي للإمتثال الدولي في العمل المصرفي

يُقصد بالإمتثال الدولي منظومة السياسات والضوابط والإجراءات التي تضمن توافق أعمال المصرف مع المتطلّبات العابرة للحدود، سواء كانت قوانين ملزمة (عقوبات، التزام ضريبي، مكافحة فساد...) أو معايير تنظيمية (بازل، مبادئ الحوكمة، ممارسات إدارة المخاطر...) أو توقعات سوقية يفرضها شركاء دوليون (البنوك المراسلة، شبكات الدفع، شركات المراسلة والتحويل...).

ويجب التمييز هنا بين:

- **الإمتثال القائم على القواعد (Rule-based):** وهو الإلتزام الحرفي بالنصوص والإجراءات.
- **الإمتثال القائم على المخاطر (Risk-based):** وهو تصميم ضوابط متدرّجة وفق مخاطر العميل/المنتج/الدولة.
- **الإمتثال القائم على الإثبات (Evidence-based):** وهو القدرة على توثيق القرار والرقابة والنتائج (Audit trail). يكتسب الإمتثال الدولي بُعداً تنافسياً متزايداً، إذ تميل المؤسسات المالية العالمية إلى تفضيل التعامل مع مصارف تمتلك أطر إمتثال متقدّمة وقابلة للتكيُّف مع المتغيّرات التنظيمية. وفي المقابل، قد يُؤدي ضعف الإمتثال إلى إرتفاع كلفة التمويل وتشدّد إجراءات العناية الواجبة من قبل الشركاء الدوليين، بل وإلى إحتمالات تقليص أو إنهاء علاقات المراسلة، وهو ما ينعكس مباشرة على كفاءة العمليات المصرفية الخارجية.

وعليه، يُمكن النظر إلى الإمتثال الدولي بإعتباره أحد المرتكزات الأساسية للمتانة المؤسسية في المصارف الحديثة، حيث يتقاطع مع الحوكمة الرشيدة، وإدارة المخاطر، والتحوُّل الرقمي، والإستدامة المالية. ومن هذا المنطلق، فإن التحدّي الحقيقي أمام

المصارف العربية لا يكمن في تبنّي المعايير الدولية فحسب، بل في بناء نماذج تشغيلية مرنة قادرة على إستيعاب التغيُّرات التنظيمية المتسارعة وتحويل الإمتثال من عبء تشغيلي إلى مصدر قوة يُعزّز الإستقرار ويدعم الإندماج الفعّال في المنظومة المالية العالمية.

أهم القوانين والمعايير الدولية المؤثرة في إمتثال المصارف العربية

تخضع المصارف العربية لمنظومة متسارعة التعقيد من القوانين والمعايير الدولية التي باتت تؤثر بصورة مباشرة في إستدامة نماذج أعمالها وقدرتها على الإندماج في النظام المالي العالمي. ولم يعد الإمتثال مجرّد إستجابة تنظيمية، بل تحوّل إلى عامل حاسم في تقييم متانة المصارف ومستوى موثوقيتها لدى الشركاء الدوليين، خصوصاً في ظل تشدُّد الرقابة العابرة للحدود وإرتفاع كلفة المخاطر غير المالية.

وفي هذا السياق، تبرز متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوصفها الركيزة الأساسية في بنية الإمتثال الحديثة. فبحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، تُقدّر الأموال التي يتم غسلها سنوياً بما يُراوح بين 2 % و5 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل نحو 800 مليار إلى تريليوني دولار.

وتعكس هذه التقديرات ضخامة التدفقات المالية غير المشروعة، مما دفع الجهات الرقابية إلى تشديد إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وتعزيز متطلّبات تحديد المستفيد الحقيقي وتكثيف المراقبة المستمرة للمعاملات، بما يقلّص إحتمالات توظيف النظام المصرفي في أنشطة غير قانونية.

وبالتوازي، تتزايد مخاطر الاحتيال المالي بوتيرة لافتة مع توسع الاقتصاد الرقمي. فبحسب تقرير Global State of Scams، والصادر عن التحالف العالمي لمكافحة الإحتيال (GASA)، تجاوزت خسائر الإحتيال عالمياً 440 مليار دولار سنوياً، ما يشير إلى أن الجرائم المالية لم تعد ظاهرة هامشية، بل أصبحت تهديداً هيكلياً للاستقرار المالي. وقد دفع هذا الواقع المصارف إلى توجيه إستثمارات متنامية نحو أنظمة الرصد والتحليل المتقدمة والذكاء الإصطناعي للحدّ من الخسائر وتعزيز كفاءة الكشف المبكر.

أما على صعيد العقوبات الدولية، فقد أدى إتساع نطاقها وتزايد تشابكها مع الإعتبارات الجيوسياسية إلى رفع مستوى المخاطر القانونية والتشغيلية. وتشير بيانات تقرير الغرامات العالمية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال إلى فرض غرامات بمليارات الدولارات على مؤسسات مالية خلال السنوات الأخيرة نتيجة إخفاقات في الإمتثال، وهو ما رسّخ قناعة لدى المصارف بأن تكلفة عدم الإمتثال قد تفوق بكثير كلفة الإستثمار في البنية الرقابية والتكنولوجية.

وفي إطار المعايير الإحترازية، أسهمت المتطلّبات الدولية في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الصدمات، لكنها في المقابل رفعت الأعباء التشغيلية.

فبحسب دراسة True Cost of Financial Crime Compliance الصادرة عن LexisNexis Risk Solutions، يتجاوز الإنفاق السنوي للمؤسسات المالية عالمياً على الإمتثال للجرائم المالية 200 مليار دولار، في مؤشّر واضح على التحوُّل الهيكلي الذي جعل الإمتثال جزءاً أصيلاً من البنية التشغيلية للمصارف، وليس مجرد وظيفة داعمة. ولا يقل الإمتثال التكنولوجي أهمية عن الأطر القانونية، خصوصاً مع تسارع التحوُّل الرقمي في الخدمات المالية. فوفق تقديرات Cybersecurity Ventures، يُتوقع أن تصل الكلفة العالمية للجرائم السيبرانية إلى نحو 10.5 تريليون دولار سنوياً، ما يجعلها من أكبر المخاطر الإقتصادية على الإطلاق. ويعكس هذا الرقم الحاجة المتزايدة إلى الإستثمار في البنية التحتية للأمن السيبراني ودمجها ضمن إستراتيجيات الإمتثال الشاملة.

تشير كل تلك المؤشرات إلى أن الإمتثال الدولي يتجه نحو مزيد من التشدُّد والإتساع، مدفوعاً بتقاطع العوامل التنظيمية والتكنولوجية والجيوسياسية. وبالنسبة إلى المصارف العربية، لم يعد التحدّي مقتصراً على فهم هذه المعايير، بل أصبح يتمثل في القدرة على مواءمتها مع البيئات التشريعية المحلية، وبناء أنظمة مرنة تستوعب التغيُّرات المتلاحقة من دون الإخلال بالكفاءة التشغيلية. فكلما إرتفع مستوى التوافق مع المعايير الدولية، تعزّزت فرص الإندماج المالي، وتراجعت مخاطر العزل، وإزدادت قدرة القطاع المصرفي على دعم النمو الإقتصادي المستدام.

التحدّيات الهيكلية التي تواجه المصارف العربية في الإمتثال الدولي

تواجه المصارف العربية مجموعة متداخلة من التحدّيات الهيكلية في سعيها لمواءمة أنظمتها مع متطلّبات الإمتثال الدولي، وهي تحدّيات لا ترتبط فقط بالجوانب التنظيمية، بل تمتد لتشمل الأبعاد التشغيلية والتكنولوجية والجيوسياسية. ومع تزايد إعتماد النظام المالي العالمي على معايير موحّدة عالية الصرامة، أصبح أيّ قصور في منظومة الإمتثال كفيلاً برفع كلفة التمويل، أو تقليص

العلاقات المصرفية العابرة للحدود، أو حتى الحدّ من القدرة على تنفيذ المعاملات الدولية بكفاءة.

وفي مقدّمة هذه التحدّيات تبرز ظاهرة تقليص علاقات البنوك المراسلة (De-risking)، حيث تميل المصارف العالمية إلى الحدّ من تعاملها مع الأسواق التي تُصنّف ضمن بيئات المخاطر المرتفعة. فبحسب صندوق النقد الدولي، شهدت بعض المناطق النامية تراجعاً ملحوظاً في عدد علاقات المراسلة خلال العقد الأخير نتيجة تشدُّد متطلّبات الإمتثال وإرتفاع كلفته، مما إنعكس على كفاءة التحويلات المالية والتجارة الخارجية. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في الإقتصادات التي تعتمد على التدفقات المالية من الخارج، إذ قد يؤدي فقدان قنوات المراسلة إلى زيادة الاعتماد على مسارات تحويل أعلى تكلفة وأقل شفافية.

كما يشكل تباين الأطر التنظيمية بين الدول العربية تحدّياً إضافياً، إذ تختلف درجات التوافق مع المعايير الدولية من سوق إلى أخرى، سواء من حيث سرعة تحديث التشريعات أو مستوى التطبيق الرقابي. ووفق تقارير مجموعة العمل المالي، لا تزال بعض الدول بحاجة إلى تعزيز الفعّالية لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإنتقال من الإمتثال القائم على القواعد إلى الإمتثال القائم على المخاطر، وهو تحوُّل يتطلّب إستثمارات مؤسسية وبشرية كبيرة. ومن التحدّيات الجوهرية أيضاً إرتفاع التكلفة الإقتصادية للإمتثال، والتي أصبحت تمثل عبئاً متزايداً على الربحية، لا سيما لدى المصارف متوسطة الحجم. فبحسب بنك التسويات الدولية، أدّى تصاعد المتطلّبات التنظيمية بعد الأزمة المالية العالمية إلى زيادة النفقات التشغيلية المرتبطة بالمخاطر والإمتثال، مقابل تراجع نسبي في هوامش الربحية لدى العديد من البنوك الدولية. ويشير هذا الإتجاه إلى أن المصارف لم تعد تتعامل مع الإمتثال بوصفه تكلفة مؤقتة، بل كإستثمار طويل الأجل في الإستقرار المؤسسي.

وضمن هذا السياق، تبرز فجوات البيانات وصعوبة تحديد المستفيد الحقيقي كأحد مصادر المخاطر المتنامية، خصوصاً في ظل الهياكل المؤسسية المعقّدة لبعض الشركات العابرة للحدود. ويُعد تعزيز شفافية الملكية الفعلية للشركات عنصراً محورياً في الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة، إلا أن تطبيق هذه المتطلبات لا يزال متفاوتاً بين الدول، ما يزيد من الأعباء الواقعة على المصارف في عمليات التحقق والتدقيق.

ولا يُمكن إغفال تأثير التوترات الجيوسياسية وتوسُّع أنظمة العقوبات، والتي تفرض على المصارف تحديث أنظمة الفحص والرقابة بصورة شبه مستمرة. فالتغيُّرات السريعة في قوائم العقوبات ترفع مستوى المخاطر التشغيلية، وتزيد إحتمالات الوقوع في مخالفات غير مقصودة، خصوصاً عند التعامل مع شبكات تجارية معقّدة. وقد دفع هذا الواقع العديد من المصارف إلى تبنّي نهج أكثر تحفظاً في إدارة علاقاتها الدولية لتجنُّب المخاطر القانونية.

إلى جانب ذلك، يفرض التسارع في التحوُّل الرقمي تحدّيات مزدوجة، فمن جهة يُساهم في تحسين الكفاءة وتوسيع قاعدة العملاء، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام أنماط جديدة من الجرائم المالية.

وتشير تقديرات المنتدى الإقتصادي العالمي إلى أن الجرائم السيبرانية باتت من أبرز المخاطر العالمية من حيث التأثير والإحتمالية، ما يجعل دمج الأمن السيبراني ضمن إطار الإمتثال ضرورة إستراتيجية وليس خياراً تقنياً. وتكشف هذه التحدّيات مجتمعة أن الإمتثال الدولي لم يعد مسألة إجرائية يُمكن إحتواؤها عبر تحديث السياسات فقط، بل أصبح إختباراً لقدرة المصارف العربية على إعادة مواءمة نماذج أعمالها مع بيئة مالية عالمية تتسم بارتفاع الحساسية للمخاطر. وعليه، فإن تعزيز التكامل التنظيمي والإستثمار في التكنولوجيا الرقابية وبناء ثقافة مؤسسية قائمة على إدارة المخاطر، تمثل جميعها عناصر حاسمة لضمان إنتقال المصارف العربية من موقع الإستجابة للمتطلّبات إلى موقع الجاهزية الإستباقية، بما يدعم إستقرارها ويُعزّز قدرتها التنافسية في المدى الطويل.

إستراتيجيات تعزيز الإمتثال الدولي في المصارف العربية: نحو حلول مستدامة وجذرية

فـي ظل البيئة التنظيمية العالمية المتسارعة، لم يعد تعزيز الإمتثال خياراً تطويرياً، بل ضرورة إستراتيجية ترتبط مباشرة بإستمرارية المصارف العربية وقدرتها على المنافسة الدولية. فالتجارب المصرفية الحديثة تشير إلى أن المؤسسات الأكثر نجاحاً في إدارة مخاطر الإمتثال هي تلك التي إنتقلت من نهج الإستجابة التنظيمية إلى نهج الجاهزية الإستباقية، عبر تبنّي إصلاحات هيكلية تعالج جذور المخاطر بدل الإكتفاء بإحتوائها مرحلياً.

تتمثل الخطوة الأولى في ترسيخ حوكمة إمتثال متقدمة تنطلق من أعلى الهرم المؤسسي، بحيث يتحوّل الإمتثال إلى مسؤولية استراتيجية يشرف عليها مجلس الإدارة بشكل مباشر، لا مجرّد وظيفة رقابية تشغيلية. وقد أظهرت مراجعات بنك التسويات الدولية أن فعّالية إدارة

المخاطر ترتبط بدرجة إندماجها في عملية صنع القرار، حيث تتمتع المصارف ذات الهياكل الحوكمية القوية بقدرة أعلى على إمتصاص الصدمات التنظيمية والحفاظ على ثقة الأسواق.

أما على المستوى التشغيلي، فإن أحد أكثر الحلول جذرية يتمثل في التحوُّل نحو الإمتثال القائم على المخاطر بدل النماذج التقليدية الموحّدة. ويعني ذلك توجيه الموارد الرقابية إلى المجالات الأعلى تعرُّضاً للمخاطر، بما يرفع كفاءة الإنفاق ويقلّل الهدر التشغيلي. وفي هذا السياق، تؤكد مجموعة العمل المالي FATF أن تبنّي هذا النهج لا يُعزّز فعّالية أنظمة مكافحة الجرائم المالية فحسب، بل يساهم أيضاً في تقليص ظاهرة علاقات المراسلة عبر تحسين ثقة الشركاء الدوليين بالأنظمة الرقابية المحلية.

ومن الحلول المحورية كذلك الإستثمار في التكنولوجيا الرقابية (RegTech)، التي باتت تمثل نقلة نوعية في إدارة الإمتثال عبر إستخدام التحليلات المتقدّمة والذكاء الإصطناعي لرصد الأنماط غير الإعتيادية وتقليل الإنذارات الكاذبة. ويُشير معهد التمويل الدولي إلى أن توظيف الحلول الرقمية في وظائف الإمتثال يُمكن أن يخفّض التكاليف التشغيلية بشكل ملموس مع تحسين دقة عمليات الكشف، وهو ما يمنح المصارف مزيجاً نادراً من الكفاءة والفعّالية في آنٍ واحد. غير أن الحلول المؤسسية وحدها لا تكفي ما لم تترافق مع بناء رأس مال بشري متخصّص. فالطلب العالمي على خبراء الإمتثال والتحقيقات المالية يشهد إرتفاعاً مستمراً، ما يجعل الإستثمار في التدريب الإحترافي والشهادات المتخصّصة عنصراً حاسماً في تقليص المخاطر التشغيلية.

وعلى المستوى الإقليمي، تبرز الحاجة إلى تعميق التنسيق بين الجهات الرقابية العربية والعمل نحو قدر أكبر من المواءمة التشريعية، بما يقلّص فجوات التطبيق التي قد تستغلها التدفقات المالية غير المشروعة. فكلّما إرتفع مستوى التقارب التنظيمي، إزدادت قدرة المصارف العربية على التفاوض مع المصارف العالمية من موقع أكثر قوة، وتراجعت مخاطر تصنيف بعض الأسواق ضمن البيئات عالية المخاطر. كذلك، أصبح من الضروري تبنّي مقاربة استباقية في إدارة علاقات المصارف المراسلة عبر تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات، وتطوير ما يُعرف بـ «حزم الإمتثال» التي توثّق قوة الأطر الرقابية الداخلية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن المصارف التي تعتمد هذا النهج تنجح بدرجة أكبر في الحفاظ على قنواتها المالية حتى في فترات التشدّد التنظيمي.

ولا يقل أهمية عن ذلك دمج الأمن السيبراني ضمن منظومة الإمتثال الشاملة، إذ لم يعد يُنظر إلى الهجمات الرقمية كمخاطر تقنية فحسب، بل كمصدر محتمل لمخالفات تنظيمية وخسائر سمعة، لذلك، فإن بناء بنية تحتية رقمية مرنة وقابلة للتكيُّف مع التهديدات المتغيّرة يُمثل أحد أعمدة الإستقرار المصرفي الحديث.

الإمتثال الدولي كمحدّد لمستقبل التنافس المصرفي

تشير التحوُّلات المتسارعة في البيئة التنظيمية العالمية إلى أن الامتثال الدولي يتجه ليصبح أحد المعايير الجوهرية في تقييم متانة المصارف، جنباً إلى جنب مع كفاية رأس المال وجودة الأصول والسيولة. فمع تزايد الترابط بين الأنظمة المالية، لم يعد ضعف الإمتثال يمثل خطراً داخلياً فحسب، بل قد يتحوّل بسرعة إلى مصدر لمخاطر نظامية تمتد عبر الحدود، مما يُفسّر تشدّد الجهات الرقابية وإرتفاع سقف التوقعات المفروضة على المؤسسات المالية. وفي هذا السياق، تبدو المصارف العربية أمام نقطة تحوُّل إستراتيجية؛ إذ إن قدرتها على مواكبة المعايير الدولية لن تحدّد فقط مستوى إندماجها في النظام المالي العالمي، بل ستؤثر أيضاً في كلفة تمويلها، وجاذبيتها الإستثمارية، وإستمرارية علاقاتها مع المصارف المراسلة. ومن المرجح أن يشهد القطاع المصرفي خلال السنوات المقبلة إنتقالاً تدريجياً من تقييم يعتمد على المؤشرات المالية التقليدية إلى نموذج أوسع يضع كفاءة إدارة المخاطر والإمتثال في صلب الجدارة الإئتمانية للمؤسسات. كما توحي الإتجاهات الراهنة بأن الإمتثال سيتجاوز وظيفته الوقائية ليُصبح أداة إستراتيجية لتعزيز الثقة، خصوصاً في ظل التوسُّع المتسارع للرقمنة المالية وإرتفاع المخاطر السيبرانية وإستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي. وعليه، فإن المصارف التي تبادر إلى بناء أطر امتثال مرنة وقابلة للتكيُّف مع المتغيّرات لن تكتفي بتقليص تعرُّضها للمخاطر، بل ستتمكن من تحويل الإمتثال إلى رافعة للنمو وميزة تنافسية مستدامة.

في المحصّلة، لم يعد السؤال المطروح أمام المصارف العربية ما إذا كان ينبغي الإمتثال للمعايير الدولية، بل كيف يُمكن توظيف هذا الإمتثال لتعزيز الإستقرار المؤسسي وفتح آفاق أوسع للإندماج المالي، فكلّما تسارعت وتيرة التحوُّل نحو نماذج رقابية متقدمة، ترسّخت متانة القطاع المصرفي، وإزدادت قدرته على دعم التنمية الإقتصادية في بيئة مالية عالمية تتّسم بإرتفاع الحساسية للمخاطر وتزايد متطلّبات الشفافية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

مستقبل التمويل عبر سلسلة الكتل:
للإبتكار تكنولوجي يُعيد تشكيل النظام المالي العالمي
سلسلة الكتل لا تسعى إلى إلغاء الخدمات المالية التقليدية
بقدر ما تدفعها إلى التطور والتكيّف

شهد النظام المالي العالمي في العقد الحالي مرحلة تحوّل هيكلي عميق، تقوده موجة متسارعة من الإبتكار التكنولوجي غير المسبوق، وفي مقدّمه تقنية سلسلة الكتل (Blockchain). والحق لم تعد هذه التقنية محصورة في نطاق العملات المشفّرة أو التطبيقات التجريبية، بل باتت تمثل إحدى الركائز الأساسية لإعادة تعريف مفهوم التمويل وآليات الوساطة المالية وطبيعة العلاقة بين مقدّمي الخدمات المالية والمستخدمين. ويطرح التمويل عبر سلسلة الكتل نموذجاً جديداً يقوم على اللامركزية، والشفافية، والأتمتة الذكية، وهو نموذج يتحدّى البنى التقليدية التي هيمنت لعقود طويلة على النظام المالي العالمي.

في ظل تزايد الضغوط على الأنظمة المالية التقليدية – سواء نتيجة إرتفاع تكاليف التشغيل أو بطء التسويات العابرة للحدود أو محدودية الشمول المالي، برز التمويل القائم على سلسلة الكتل كحل بديل قادر على معالجة عدد كبير من هذه الإختلالات البنيوية. فالعقود الذكية ودفاتر الحسابات الموزعة والبروتوكولات اللامركزية، أتاحت تنفيذ المعاملات المالية بصورة شبه فورية، وبتكلفة أقل ودرجة أعلى من الموثوقية، من دون الحاجة إلى وسطاء مركزيين. لا يقتصر هذا التحوُّل على تحسين الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يمتد ليعيد صوغ مفهوم الثقة في النظام المالي ذاته، حيث تنتقل من المؤسسات إلى الخوارزميات والقواعد البرمجية.

حجم السوق الحالية والتوقعات المستقبلية

تشهد الأسواق المالية الرقمية نمواً إستثنائياً في القيمة والنشاط، حيث تشير تقديراتMarket Research Future إلى أن سوق التمويل عبر سلسلة الكتل بلغ حوالي 18.8 مليار دولار خلال العام 2024، مع توقعات بأن ينمو إلى نحو 260 مليار دولار في حلول العام 2035، أي بمعدّل نمو سنوي مركّب يقارب 27 % ، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في إمكانات هذه التكنولوجيا. علماً أن هذا النمو لا يُقاس فقط بالقيمة السوقية، بل أيضاً بإرتفاع عدد المستخدمين النشطين، وزيادة حجم المعاملات المنفّذة عبر الشبكات اللامركزية، وتوسُّع البنية التحتية التقنية الداعمة لهذه الأنشطة.

وفي قلب هذه السوق المتنامية، يحتل قطاع التمويل اللامركزي مكانة محورية، حيث تشير البيانات إلى أن القيمة السوقية لهذا القطاع تجاوزت 46 مليار دولار في العام 2024، مدفوعة بإزدياد الاعتماد على بروتوكولات الإقراض والتداول اللامركزي، إضافة إلى التوسُّع في إستخدام العملات المستقرّة المرتبطة

بالعملات الرسمية. ويُنظر إلى هذه المؤشّرات على أنها دليل على إنتقال التمويل عبر سلسلة الكتل من كونه نشاطاً مضارباً محدود النطاق إلى كونه منظومة مالية رقمية متكاملة تؤدي وظائف قريبة من تلك التي يقدّمها النظام المالي التقليدي، ولكن بكفاءة أعلى ومرونة أكبر. وتذهب بعض التقديرات إلى أبعد من ذلك، حيث ترى أن قطاع التمويل اللامركزي وحده قد يصل إلى مستويات تتجاوز التريليون دولار خلال العقد المقبل، إذا ما إستمر الزخم الحالي في الإبتكار وتوسع الاستخدامات العملية. ويرتبط هذا السيناريو المتفائل بتزايد إعتماد المؤسسات المالية التقليدية على حلول البلوك تشين، سواء في تسريع عمليات التسوية، أو خفض التكاليف التشغيلية، أو تطوير منتجات مالية جديدة تعتمد على الأصول المرمّزة والعقود الذكية.

وتكمن دلالة هذه الأرقام في أنها تشير إلى تحوُّل هيكلي طويل الأمد، وليس مجرد دورة نمو مؤقتة. فالتوسُّع المتوقّع في سوق التمويل عبر سلسلة الكتل يعكس تغيُّراً في تفضيلات المستخدمين، وتطوراً في الأطر التنظيمية، وإرتفاعاً في مستوى النضج التكنولوجي للبنى اللامركزية. ومع دخول المصارف وشركات إدارة الأصول ومقدّمي خدمات الدفع العالميين إلى هذا المجال، تزداد إحتمالات أن يتجاوز حجم السوق التوقعات الحالية، وأن يُصبح التمويل القائم على سلسلة الكتل أحد الأعمدة الأساسية للنظام المالي العالمي في السنوات المقبلة.

التمويل اللامركزي (Decentralized Finance)
محرّك الإبتكار والنمو التكنولوجي

التمويل اللامركزي هو أحد أهم تطبيقات السلسلة في التمويل الحديث، وهو يعتمد على العقود الذكية (Smart Contracts) لتقديم خدمات مثل الإقراض، والإقتراض، والتداول، والتأمين بشكل لا مركزي وشفاف. ولم يعد التمويل اللامركزي مجرد سوق ناشئ، بل أصبح جزءاً مؤثراً في الإقتصادات الرقمية، بما في ذلك الإقراض اللامركزي الذي نما بشكل ملحوظ، حيث إرتفعت القروض القائمة بنسبة أكثر من 54 % في الربع الثالث من العام 2025 وحده في بعض منصّات التمويل اللامركزي، مما يدل على أن الطلب على الحلول المالية المستقلة مستمر في الإرتفاع. ويرجع هذا النمو في جزء كبير منه إلى قدرة التمويل اللامركزي على إزالة الوسطاء التقليديين وتقديم خدمات مباشرة بين المستخدمين بآليات موثوقة تعتمد على الرموز الرقمية، ما يقلّل من التكاليف ويزيد من الشفافية والدخول السريع في الأسواق المالية.

ويُعد التمويل اللامركزي أحد أكثر تطبيقات سلسلة الكتل ديناميكية وتأثيراً في التحوُّل المالي العالمي، إذ يُمثل جوهر الإنتقال من النماذج المالية التقليدية القائمة على الوساطة المركزية إلى نماذج جديدة تعتمد على البرمجيات المفتوحة والعقود الذكية. ويقوم التمويل اللامركزي على بنية تقنية تسمح بتنفيذ المعاملات المالية بشكل مباشر بين الأطراف، من دون الحاجة إلى مؤسسات وسيطة مثل المصارف أو شركات الوساطة، مع الإعتماد الكامل على شبكات البلوك تشين العامة التي تضمن الشفافية وقابلية التحقق وعدم قابلية التلاعب. لا يقتصر هذا التحوُّل على الجانب التقني، بل يعكس تغييراً عميقاً في فلسفة تقديم الخدمات المالية وإدارة الثقة داخل النظام المالي. كما يكمن جوهر الإبتكار في التمويل اللامركزي في الإعتماد على العقود الذكية، التي تمثل برامج ذاتية التنفيذ تعمل وفق شروط محددة مسبقاً، من دون تدخل بشري. تتيح هذه العقود تقديم خدمات مالية متنوّعة تشمل الإقراض والإقتراض، والتداول في البورصات اللامركزية، وإدارة السيولة، والتأمين اللامركزي، بكفاءة أعلى وتكلفة أقل مقارنة بالأنظمة التقليدية.

كما أن طبيعتها المفتوحة تسمح لأي مطوّر ببناء تطبيقات مالية جديدة فوق البروتوكولات القائمة، مما يخلق بيئة إبتكار مستمرة تتطور بوتيرة أسرع من النظم المالية التقليدية المغلقة.

ومن أبرز مظاهر النمو التكنولوجي في هذا المجال، التوسُّع السريع في بروتوكولات الإقراض اللامركزي، التي باتت تنافس المصارف في تقديم التمويل قصير الأجل باستخدام أصول رقمية كضمان. وقد سجلت بعض هذه البروتوكولات معدّلات نمو سنوية تجاوزت 50 % في حجم القروض القائمة، مدفوعة بمرونة الشروط وسرعة التنفيذ وإمكانية الوصول العالمي من دون قيود جغرافية. ويعكس هذا الاتجاه تزايد الطلب على حلول تمويل بديلة، خاصة في البيئات التي تعاني ضعف الشمول المالي أو القيود المصرفية التقليدية. إلى جانب ذلك، لعب التمويل اللامركزي دوراً محورياً في تطوير أسواق التداول الرقمية من خلال البورصات اللامركزية، التي باتت تستحوذ على حصة متنامية من أحجام التداول في أسواق الأصول الرقمية. وتتميّز

هذه البورصات بقدرتها على العمل دون دفاتر أوامر تقليدية، معتمدة على آليات صانعي السوق الآليين، وهو ما يعكس إبتكاراً تقنياً أعاد تعريف مفاهيم السيولة والتسعير في الأسواق المالية الرقمية. ولا يمكن فصل نمو التمويل اللامركزي عن التطوُّر المتوازي في البنية التحتية التكنولوجية لسلسلة الكتل، بما في ذلك تحسين قابلية التوسع وإنخفاض تكاليف المعاملات وتطور شبكات الطبقة الثانية، فقد أسهمت هذه التحسينات في جعل استخدام تطبيقات التمويل اللامركزي أكثر سهولة وجدوى إقتصادية، وساعدت على جذب شريحة أوسع من المستخدمين، بعد أن كانت هذه التطبيقات محصورة في نطاق تقني ضيق خلال مراحلها الأولى.

ومع دخول مؤسسات مالية تقليدية وصناديق استثمار وشركات تكنولوجيا مالية إلى مجال التمويل اللامركزي، بدأ هذا القطاع يشهد مرحلة جديدة من النضج، تتسم بتطوير حلول هجينة تجمع بين مزايا اللامركزية ومتطلبات الامتثال والتنظيم. ويشير هذا الإتجاه إلى أن التمويل اللامركزي لم يعد في مواجهة مباشرة مع النظام المالي التقليدي، بل أصبح عنصراً مكملاً له، يُسهم في دفعه نحو مزيد من الإبتكار والكفاءة.

وفي الخلاصة، يمكن إعتبار التمويل اللامركزي المحرك الأساسي للإبتكار والنمو التكنولوجي في منظومة سلسلة الكتل المالية، ليس فقط من حيث الأرقام والقيم السوقية، بل من حيث قدرته على إعادة تعريف كيفية تصميم الخدمات المالية، وتوسيع نطاق الوصول إليها، وتسريع وتيرة التطور في النظام المالي العالمي. ومع إستمرار التطور التقني وتزايد وضوح الأطر التنظيمية، يُتوقع أن يلعب التمويل اللامركزي دوراً أكثر مركزية في تشكيل مستقبل التمويل الرقمي خلال السنوات المقبلة.

تأثير سلسلة الكتل على الخدمات المالية التقليدية

لم يعد تأثير سلسلة الكتل على الخدمات المالية التقليدية مسألة إفتراضية أو محصورة في نطاق التجارب المحدودة، بل أصبح واقعاً ملموساً يفرض نفسه تدريجياً على البنوك والمؤسسات المالية حول العالم. فقد أدركت الجهات الفاعلة في النظام المالي التقليدي أن تجاهل هذه التكنولوجيا قد يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية في بيئة تتسم بالتسارع الرقمي وإرتفاع توقعات العملاء من حيث السرعة، الشفافية، وتكلفة الخدمات. ونتيجة ذلك، بدأت المؤسسات المالية تنظر إلى سلسلة الكتل ليس كتهديد مباشر، بل كأداة إستراتيجية يمكن توظيفها لتحسين الكفاءة التشغيلية وإعادة هيكلة نماذج الأعمال القائمة.

يظهر هذا التأثير بوضوح في مجال المدفوعات والتحويلات المالية العابرة للحدود، التي طالما شكّلت أحد أكثر جوانب العمل المصرفي تعقيدًا وكلفة. فالتقنيات التقليدية تعتمد على شبكات مراسلة متعدّدة وتسويات تستغرق أياماً عدة، إضافة إلى رسوم مرتفعة يتحملها العملاء. في المقابل، تتيح الحلول القائمة على سلسلة الكتل تنفيذ التحويلات الدولية في غضون دقائق أو ثوانٍ، مع تقليص كبير في عدد الوسطاء وتكاليف المعالجة. وقد دفع

هذا التطوُّر عدداً متزايداً من البنوك العالمية إلى إختبار أو إعتماد منصات بلوكتشين خاصة أو هجينة لتحسين كفاءة المدفوعات الدولية، خصوصاً في الأسواق الناشئة التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات الخارجية.

كما يمتد تأثير سلسلة الكتل إلى عمليات التسوية والمقاصة في الأسواق المالية، حيث تمثل سرعة التسوية عنصراً حاسماً في إدارة المخاطر وتقليل الحاجة إلى رأس المال الإحتياطي. ففي الأنظمة التقليدية، قد تستغرق تسوية الصفقات المالية يومين أو أكثر، ما يفرض أعباءً تنظيمية ورأسمالية على المؤسسات. أما إعتماد البلوك تشين في هذا المجال فيتيح إمكانية التسوية شبه الفورية، وهو ما يُساهم في خفض مخاطر الطرف المقابل وتحسين كفاءة إستخدام رأس المال. وتُعد هذه الميزة من الأسباب الرئيسية التي دفعت بعض البورصات والمؤسسات المالية الكبرى إلى تجربة حلول قائمة على السجلات الموزعة في تسوية الأوراق المالية والسندات.

ويبرز تأثير آخر بالغ الأهمية في مجال إدارة الأصول، ولا سيما مع صعود مفهوم ترميز الأصول المالية والحقيقية. فبفضل سلسلة الكتل، أصبح بالإمكان تحويل أصول تقليدية مثل السندات، الأسهم الخاصة، والعقارات إلى رموز رقمية قابلة للتداول، ما يفتح آفاقًا جديدة لزيادة السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين. هذا التحوُّل لا يغيّر فقط طريقة تداول الأصول، بل يعيد صوغ العلاقة بين المستثمرين ومديري الأصول، ويقلّل من الحواجز التي كانت تحول من دون دخول صغار المستثمرين إلى أسواق كانت حكراً على المؤسسات الكبرى.

ولا يُمكن إغفال تأثير سلسلة الكتل على وظائف الإمتثال وإدارة الهوية الرقمية داخل المؤسسات المالية. فالأنظمة التقليدية لمكافحة غسل الأموال والتحقق من هوية العملاء تعتمد على قواعد بيانات مركزية وإجراءات مكلفة ومتكررة. في المقابل، تتيح حلول البلوك تشين إنشاء هويات رقمية قابلة للتحقق وآمنة، يُمكن مشاركتها بين المؤسسات بشكل موثوق، مع الحفاظ على خصوصية البيانات. هذا التطوُّر يحمل إمكانات كبيرة لتقليص تكاليف الإمتثال وتسريع عمليات فتح الحسابات وتقديم الخدمات، دون الإخلال بالمتطلبات التنظيمية.

ومع ذلك، فإن تأثير سلسلة الكتل على الخدمات المالية التقليدية لا يتم بمعزل عن تحديات حقيقية، أبرزها التوفيق بين متطلبات اللامركزية والإمتثال التنظيمي، إضافة إلى الحاجة إلى تحديث البنى التحتية القديمة داخل المؤسسات المصرفية.

ولهذا السبب، يتجه العديد من البنوك إلى تبنّي نماذج هجينة تجمع بين خصائص البلوك تشين العامة ومزايا الأنظمة الخاصة الخاضعة للرقابة، بما يسمح لها بالإستفادة من الإبتكار التكنولوجي دون التفريط بالضوابط التنظيمية والإستقرار المالي.

في المحصّلة، إن سلسلة الكتل لا تسعى إلى إلغاء الخدمات المالية التقليدية بقدر ما تدفعها إلى التطور والتكيّف. فالتكنولوجيا تعيد تعريف كيفية تقديم هذه الخدمات، وتفرض على المؤسسات إعادة النظر في نماذج أعمالها، وهياكل تكاليفها، وعلاقتها بالعملاء. ومع استمرار نضوج الأطر التنظيمية وتزايد الخبرة المؤسسية في هذا المجال، يُتوقع أن يتعمق اندماج سلسلة الكتل في صميم النظام المالي التقليدي، ليشكّل أحد المحركات الرئيسية لتحديثه وتعزيز كفاءته في السنوات المقبلة.

التحدّيات التنظيمية والأمنية

رغم النمو المتسارع والإبتكار الواسع الذي يشهده التمويل عبر سلسلة الكتل، فإن هذا التوسُّع يصطدم بجملة من التحديات التنظيمية والأمنية التي تشكّل أحد أبرز محددات مسار تطوره المستقبلي. فالنظام المالي القائم على البلوك تشين يتميّز بطبيعة عابرة للحدود، ولا مركزية، وسريعة التطوُّر، وهي خصائص تصعّب مهمة الجهات الرقابية التي إعتادت العمل ضمن أطر قانونية وطنية واضحة وبنى مؤسسية مركزية. ونتيجة ذلك، لا يزال الإطار التنظيمي العالمي للتمويل القائم على سلسلة الكتل مجزّأً وغير متجانس، ما يخلق حالة من عدم اليقين لدى المؤسسات والمستثمرين ويحد من سرعة التبني المؤسسي الواسع.

وتتمثل إحدى أبرز التحديات التنظيمية في غياب تعريفات قانونية موحّدة للأصول الرقمية والأنشطة المرتبطة بها، مثل الإقراض اللامركزي والتداول عبر البورصات اللامركزية أو إصدار الأصول المرمّزة. ففي حين تتعامل بعض الدول مع هذه الأنشطة كأدوات مالية تخضع للرقابة التقليدية، تنظر دول أخرى إليها كمنتجات تكنولوجية أو أصول إفتراضية خارج نطاق القوانين المالية القائمة.

يؤدي هذا التباين التنظيمي إلى ما يُعرف بـ «التنقل التنظيمي» (Regulatory Navigation)، حيث تنتقل المشاريع إلى دول

أكثر مرونة، وهو ما قد يُعزّز الإبتكار من جهة، لكنه في المقابل يزيد من مخاطر غياب الرقابة وحماية المستثمرين من جهة أخرى.

كما يبرز تحدٍ تنظيمي آخر في مسألة الإمتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقُّق من هوية العملاء، وهي متطلّبات أساسية في النظام المالي التقليدي. فالطبيعة شبه المجهولة لبعض تطبيقات التمويل اللامركزي تثير مخاوف الجهات الرقابية حيال إمكانية إساءة إستخدام هذه المنصّات في أنشطة غير مشروعة. ورغم التطوُّر الملحوظ في حلول الإمتثال القائمة على سلسلة الكتل نفسها، مثل التحليلات الجنائية على السلسلة وأنظمة الهوية الرقمية، إلاّ أن دمج هذه الحلول ضمن أطر تنظيمية فعّالة لا يزال في مراحله الأولى ويحتاج إلى تعاون أوثق بين المطوّرين والجهات الرقابية.

إلى جانب التحدّيات التنظيمية، تواجه منظومة التمويل عبر سلسلة الكتل تحدّيات أمنية لا تقل أهمية، وتُعد من أكثر العوامل تأثيراً على ثقة المستخدمين والمستثمرين. فرغم أن تقنية البلوك تشين نفسها تتمتع بدرجة عالية من الأمان بفضل التشفير ولامركزية السجلات، إلاّ أن التطبيقات المبنية فوق هذه التقنية، ولا سيما بروتوكولات التمويل اللامركزي، تبقى عرضة للثغرات البرمجية والأخطاء في تصميم العقود الذكية. وقد شهدت السنوات الأخيرة حوادث إختراق وسرقة أصول رقمية بمليارات الدولارات، ما سلّط الضوء على المخاطر الكامنة في الإعتماد على برمجيات ذاتية التنفيذ دون آليات حماية كافية.

وتكمن خطورة هذه التحدّيات الأمنية في أن المعاملات على سلسلة الكتل غالباً ما تكون غير قابلة للعكس، ما يعني أن أيّ خطأ أو إختراق قد يؤدي إلى خسائر فورية ودائمة للمستخدمين، من دون وجود جهة مركزية قادرة على التدخل أو التعويض. يفرض هذا الواقع ضرورة تعزيز معايير التدقيق البرمجي وتطوير آليات تأمين وحوكمة أكثر نضجاً، سواء على مستوى البروتوكولات أو على مستوى المنصات الوسيطة التي تسهّل الوصول إلى خدمات التمويل اللامركزي.

كما تواجه المؤسسات المالية التقليدية تحدّيات خاصة عند محاولتها الانخراط في هذا المجال، إذ يتعيّن عليها الموازنة بين الإستفادة من الإبتكار الذي توفره سلسلة الكتل وبين الإلتزام الصارم بالمتطلّبات التنظيمية ومعايير إدارة المخاطر. إن تحقيق هذا التوازن ليس سهلاً، ويستدعي إستثمارات كبيرة في تحديث البنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر وتطوير نماذج حوكمة جديدة تتناسب مع بيئة رقمية سريعة التغير.

نحو نظام مالي أكثر كفاءة وشفافية

في الخلاصة، تُظهر البيانات أن مستقبل التمويل عبر سلسلة الكتل، مُشرق ومدعوم بنمو قوي وإبتكار مستمر. فمع تزايد قيمة السوق، تؤكد التطوُّرات المتسارعة في مجال التمويل القائم على سلسلة الكتل أن هذه التكنولوجيا لم تعد مجرّد إبتكار تقني، بل أصبحت عنصراً فاعلاً في إعادة تشكيل النظام المالي العالمي على أسس أكثر كفاءة وشفافية. فالإعتماد على السجّلات الموزّعة والعقود الذكية يسهم في تبسيط العمليات المالية وخفض التكاليف وتسريع تنفيذ المعاملات، بما يعزّز الثقة ويحدّ من المخاطر التشغيلية والإحتيال.

وفي الوقت نفسه، يفتح هذا التحوُّل آفاقاً واسعة لبناء نظام مالي أكثر شمولاً، قادر على إستيعاب شرائح كانت مهمّشة تقليدياً، عبر إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية من دون قيود البنية المصرفية التقليدية. غير أن نجاح هذا المسار يبقى مرهوناً بقدرة الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية على إيجاد توازن فعّال بين تشجيع الابتكار وضمان الإستقرار المالي وحماية المستخدمين.

وعليه، يُمثّل التمويل عبر سلسلة الكتل خطوة متقدمة نحو نظام مالي عالمي أكثر شفافية وعدالة وإستدامة، يعكس متطلبات العصر الرقمي ويؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها الإبتكار التكنولوجي أداة لتعزيز الكفاءة والثقة في آن واحد.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

المصارف المراسلة ركيزة أساسية في تسهيل التجارة الدولية وتمكين التحويلات العابرة للحدود

قدرة المصارف العربية على التكيُّف مع التحوُّلات سيشكل عاملاً محورياً في دعم النمو والبقاء للمصارف العالمية الأكثر قدرة على إدارة المخاطر في بيئة مالية متغيّرة

تُعتبر المصارف المراسلة ركيزة أساسية في تسهيل التجارة الدولية وتمكين التحويلات العابرة للحدود وتعزيز إندماج الإقتصادات في المنظومة المالية العالمية. فالعلاقات المصرفية المراسلة ليست مجرّد قنوات لتنفيذ المدفوعات، بل هي عنصر إستراتيجي يدعم الإستقرار المالي ويُعزّز ثقة المستثمرين ويُسهّل تدفقات رؤوس الأموال.

إلاّ أن هذه العلاقات بدأت تُواجه خلال السنوات الأخيرة ضغوطاً متزايدة نتيجة تشدُّد الأطر التنظيمية العالمية وإرتفاع متطلّبات الإمتثال المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تنامي المخاطر الجيوسياسية وتوسُّع نطاق العقوبات الدولية. وقد أدّى ذلك إلى بروز ظاهرة تقليص العلاقات المصرفية (أو تجنّب المخاطر De-risking)، حيث فضّل عدد من المصارف العالمية إعادة تقييم إنتشارها الجغرافي والحدّ من التعامل مع مصارف في بعض الأسواق التي تصنّف ضمن فئات المخاطر المرتفعة أو التي تتطلّب كلفة إمتثال كبيرة مقارنة بالعائد المتوقع.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن العديد من الدول النامية شهدت تراجعاً في عدد علاقات المراسلة خلال العقد الأخير، مما إنعكس على كلفة التحويلات، وسرعة تنفيذ المدفوعات، وعلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الدولية. كما أكّد صندوق النقد الدولي أن إستمرار هذا الإتجاه قد يحدّ من قدرة بعض الإقتصادات على الإندماج في النظام المالي العالمي ويُؤثر في تدفقات التجارة والإستثمار.

أم بالنسبة إلى المصارف العربية، فتكتسب هذه القضية أهمية مضاعفة بسبب سعيها إلى توسيع حضورها الدولي وتمويل التجارة وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، لا سيما في مرحلة تتسم بتسارع التحوُّل الرقمي وتزايد المنافسة في قطاع المدفوعات العالمية.

فالحفاظ على علاقات مراسلة قوية لم يعد خياراً تشغيلياً فحسب، بل أصبح ضرورة إستراتيجية ترتبط مباشرة بمتانة القطاع المصرفي وقدرته على دعم النمو الإقتصادي.

تحولات شبكة المصارف المراسلة العالمية

لم تعد أزمة المصارف المراسلة مسألة علاقات مصرفية بقدر ما أصبحت إعادة تسعير للمخاطر في النظام المالي العالمي. فالمصارف الدولية توازن اليوم بين العائد من خدمات المراسلة، وبين كلفة الإمتثال والغرامات المحتملة ومخاطر السمعة، ما يدفعها إلى تقليص الإنكشاف على الأسواق التي تصنّف عالية المخاطر. وتُظهر بيانات بنك التسويات الدولية أن عدد المصارف المراسلة النشطة عالمياً تراجع بنحو 20 % بين عاميّ 2011 و2018 رغم نمو قيمة المدفوعات عبر الحدود، ما يعني تركز التدفقات في عدد أقل من تلك المصارف. كما تشير بيانات لجنة المدفوعات والبنى التحتية السوقية التابعة لبنك التسويات الدولية إلى أن الإنخفاض بلغ نحو 22 % بين عاميّ 2011 و2019، مع تراجع الروابط النشطة وتزايد مركزية الشبكة.

وضمن هذا الإطار، يتحوّل التحدّي أمام المصارف العربية من مجرّد الحفاظ على حساب مراسل إلى إثبات الجدارة الإئتمانية والامتثالية بشكل مستمر، إذ إن أي خلل في منظومة الحوكمة أو غموض في تحديد المستفيد الحقيقي أو قصور في تطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد يدفع المصارف المراسلة إلى إتخاذ قرارات سريعة بتقليص العلاقات المصرفية. ولا تقتصر تداعيات هذه القرارات على تقييد قنوات تمويل التجارة والتحويلات العابرة للحدود، بل تمتد لتشمل إرتفاع كلفة الخدمات المالية وتباطؤ تنفيذ المدفوعات، بما قد يؤثر سلباً في تنافسية القطاع المصرفي وقدرته على الاندماج في النظام المالي العالمي.

الضغوط التنظيمية والربحية

تشير البيانات الدولية إلى أن نموذج المصارف المراسلة يُواجه تحوّلاً هيكلياً عميقاً نتيجة تصاعد الضغوط التنظيمية وإرتفاع كلفة الإمتثال. فكما أشرنا اعلاه، إنخفض عدد المصارف المراسلة خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس ميلاً متزايداً نحو تركيز العلاقات في عدد أقل من المصارف الكبرى القادرة على إستيعاب الأعباء التنظيمية المتزايدة.

ويعود هذا التراجع إلى تشدُّد الأطر الرقابية وارتفاع مخاطر الغرامات، إذ تشير تقارير الصناعة إلى أن المصارف العالمية دفعت خلال العقد الأخير غرامات تجاوزت 26 مليار دولار مرتبطة بإخفاقات في تطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية. وقد أدت هذه البيئة التنظيمية الصارمة إلى رفع الإنفاق على الإمتثال، حيث تنفق بعض المصارف الكبرى ما بين 5 % و15 % من مصروفاتها التشغيلية على أنظمة الإمتثال والرقابة الداخلية.

وعليه، لم يعد التحدّي أمام المصارف المراسلة مقتصراً على إدارة المخاطر التشغيلية، بل أصبح يتمثل في إعادة تعريف نموذج أعمالها ضمن معادلة دقيقة تجمع بين الإمتثال الصارم والربحية المستدامة والحفاظ على الثقة الدولية. فكلّما إرتفعت كلفة الإمتثال مقارنة بالعائد المتوقع، إزدادت إحتمالية تقليص العلاقات، وهو ما يضع ضغوطاً إضافية على المصارف في الأسواق الناشئة، ويعيد رسم خريطة التدفقات المالية العالمية.

التحدّيات الهيكلية التي تواجه المصارف العربية في الحفاظ على علاقات المراسلة

تُواجه المصارف العربية تحدّيات متنامية في الحفاظ على علاقات مراسلة مستقرّة، في وقت يشهد فيه النظام المالي العالمي تحوُّلات عميقة تعيد رسم خريطة التدفقات المالية. فرغم إستمرار توسُّع النشاط المصرفي الدولي، تشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى أن الإئتمان المصرفي عبر الحدود إرتفع بنحو 832 مليار دولار خلال العام 2025 ليصل إلى قرابة 45 تريليون دولار، مع نمو الإقراض للمقترضين في الأسواق الناشئة (بما فيها منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا) بنحو 17 % . ورغم هذا النمو، فإن شبكة المصارف المراسلة أصبحت أكثر تمركزاً حول عدد محدود من المصارف الكبرى القادرة على تحمل الأعباء التنظيمية والإستثمار في البنية التكنولوجية المتقدمة، وهو ما يرفع من مخاطر الإعتماد على قنوات مالية أقل تنوعاً.

وتشير أبحاث البنك الأوروبي للتنمية والتعمير (European Bank for Reconstruction and Development) إلى أن نحو 37 % من المصارف تعتبر أن العائد لم يعد يبرّر كلفة العناية الواجبة، بينما يرى 32 % أن التشدُّد في تطبيق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمثل عاملاً رئيسياً وراء تقليص علاقات المراسلة. وتؤكد هذه المؤشرات أن معادلة الربحية مقابل المخاطر باتت عاملاً حاسماً في قرارات المصارف الدولية عند إختيار شركائها.

إلى جانب ذلك، يبرز عامل هيكلي جديد يتمثل في التوسُّع السريع لقطاع الوساطة المالية غير المصرفية، إذ يوضح تقرير مجلس الإستقرار المالي أن هذا القطاع نما بنحو 9.4 % في العام 2024 ليشكل أكثر من 50 % من الأصول المالية العالمية. ويعني ذلك أن المصارف لم تعد اللاعب الوحيد في تمويل الإقتصاد العالمي، ما يزيد حدّة المنافسة على قنوات التمويل والمدفوعات الدولية ويضع ضغوطاً إضافية على نموذج المراسلة التقليدي.

وعليه، تجد المصارف العربية نفسها أمام بيئة مزدوجة التحدّي. فمن جهة، يتوسّع النشاط المالي العالمي بوتيرة متسارعة، ومن جهة أخرى تتزايد متطلّبات الدخول إلى شبكاته الأساسية. ولم يعد الحفاظ على علاقات المراسلة مسألة إمتثال فحسب، بل أصبح إختباراً للقدرة المؤسسية والجاهزية التكنولوجية ومستوى الشفافية. فكلّما تمكّنت المصارف من تقليص فجوات الإمتثال وتعزيز الحوكمة والإستثمار في البنية الرقمية، إزدادت قدرتها على التحوُّل من موقع المتلقي للمخاطر إلى شريك موثوق ضمن شبكة مالية عالمية تتّجه تدريجياً نحو مزيد من التركز والإنتقائية. ولا تقتصر التحدّيات التي تواجه المصارف المراسلة على الضغوط التنظيمية والربحية الراهنة، بل تمتد إلى تحوُّلات هيكلية قد تعيد تعريف هذا النموذج المصرفي خلال السنوات المقبلة. فالتسارع الكبير في تقنيات المدفوعات العابرة للحدود، وظهور منصّات مالية رقمية، وتنامي دور المؤسسات المالية غير المصرفية، كلُّها عوامل تقلّص تدريجياً الإحتكار التقليدي للمصارف في إدارة التدفقات الدولية.

وفي هذا السياق، يحذر مجلس الإستقرار المالي من أن التوسُّع المتواصل في الوساطة المالية غير المصرفية التي باتت تمثل أكثر من نصف الأصول المالية العالمية، قد يغيّر توازنات التمويل الدولي ويزيد المنافسة على الخدمات التي كانت تاريخياً ضمن نطاق المصارف. بالإضافة إلى أن المدفوعات العالمية تتجه نحو مزيد من الرقمنة والترابط، وهو ما يفرض على المصارف إستثمارات أكبر في البنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني للحفاظ على قدرتها التنافسية.

وعليه، لم يعد التحدّي الأساسي أمام المصارف يتمثل فقط في الحفاظ على علاقات المراسلة القائمة، بل في إعادة مواءمة نماذج أعمالها مع نظام مالي عالمي يتسم بسرعة الإبتكار وإرتفاع معايير الشفافية وتزايد الحساسية للمخاطر. فالمؤسسات التي ستنجح في هذا التحوُّل هي تلك القادرة على الجمع بين الإمتثال المتقدم، والمرونة التشغيلية، والإستثمار الإستراتيجي في التكنولوجيا، بينما قد تجد المصارف الأقل جاهزية نفسها خارج الشبكات المالية الأكثر تأثيراً.

المصارف المراسلة تمرُّ بمرحلة تحول هيكلي عميق

في المحصّلة، تؤكد المعطيات الدولية أن المصارف المراسلة تمرّ بمرحلة تحوُّل هيكلي عميق، مدفوع بتشدُّد الأطر التنظيمية وإرتفاع كلفة الإمتثال وتسارع الإبتكار التكنولوجي، إلى جانب تزايد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية. وقد أسهمت هذه العوامل في إعادة تشكيل شبكة العلاقات المصرفية العالمية نحو مزيد من التركز والإنتقائية، مما جعل الحفاظ على علاقات مراسلة مستقرّة أكثر تعقيداً من أي وقت مضى.

وبالنسبة إلى المصارف العربية، تتضاعف أهمية هذا التحدّي في ظل إعتماد العديد من إقتصادات المنطقة على تمويل التجارة والتحويلات العابرة للحدود، ما يجعل إستمرارية قنوات المراسلة مسألة ترتبط مباشرة بالاستقرار المالي والقدرة على الإندماج في الإقتصاد العالمي.

ولم يعد كافياً الإمتثال للحدّ الأدنى من المتطلبات الرقابية، بل باتت المرحلة تفرض تبني نماذج مؤسسية أكثر تطوراً ترتكز على حوكمة فعّالة وبنية إمتثالية متقدمة واستثمارات مستدامة في التحوُّل الرقمي وإدارة المخاطر.

كما تشير الإتجاهات الحديثة إلى أن مستقبل العلاقات المراسلة سيتجه نحو شراكات أكثر إنتقائية تعتمد على مستويات عالية من الشفافية والكفاءة التشغيلية، وهو ما يُحتّم على المصارف الإنتقال من نهج الإستجابة للمتطلبات التنظيمية إلى نهج إستباقي يُعزّز الجدارة المؤسسية ويرسّخ الثقة لدى الشركاء الدوليين. وعليه، فإن قدرة المصارف العربية على التكيُّف مع هذه التحوُّلات لن تحدّد فقط موقعها ضمن شبكة التمويل العالمية، بل ستشكل أيضاً عاملاً محورياً في دعم النمو الإقتصادي وتعزيز مرونة الأنظمة المالية في مواجهة الصدمات. فالمشهد المصرفي العالمي يتجه بوضوح نحو مؤسسات أكثر صلابة وتكاملاً، حيث لن يكون البقاء للأكبر حجماً فحسب، بل للأكثر جاهزية وقدرة على إدارة المخاطر في بيئة مالية تتسم بالتغيُّر المستمر.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

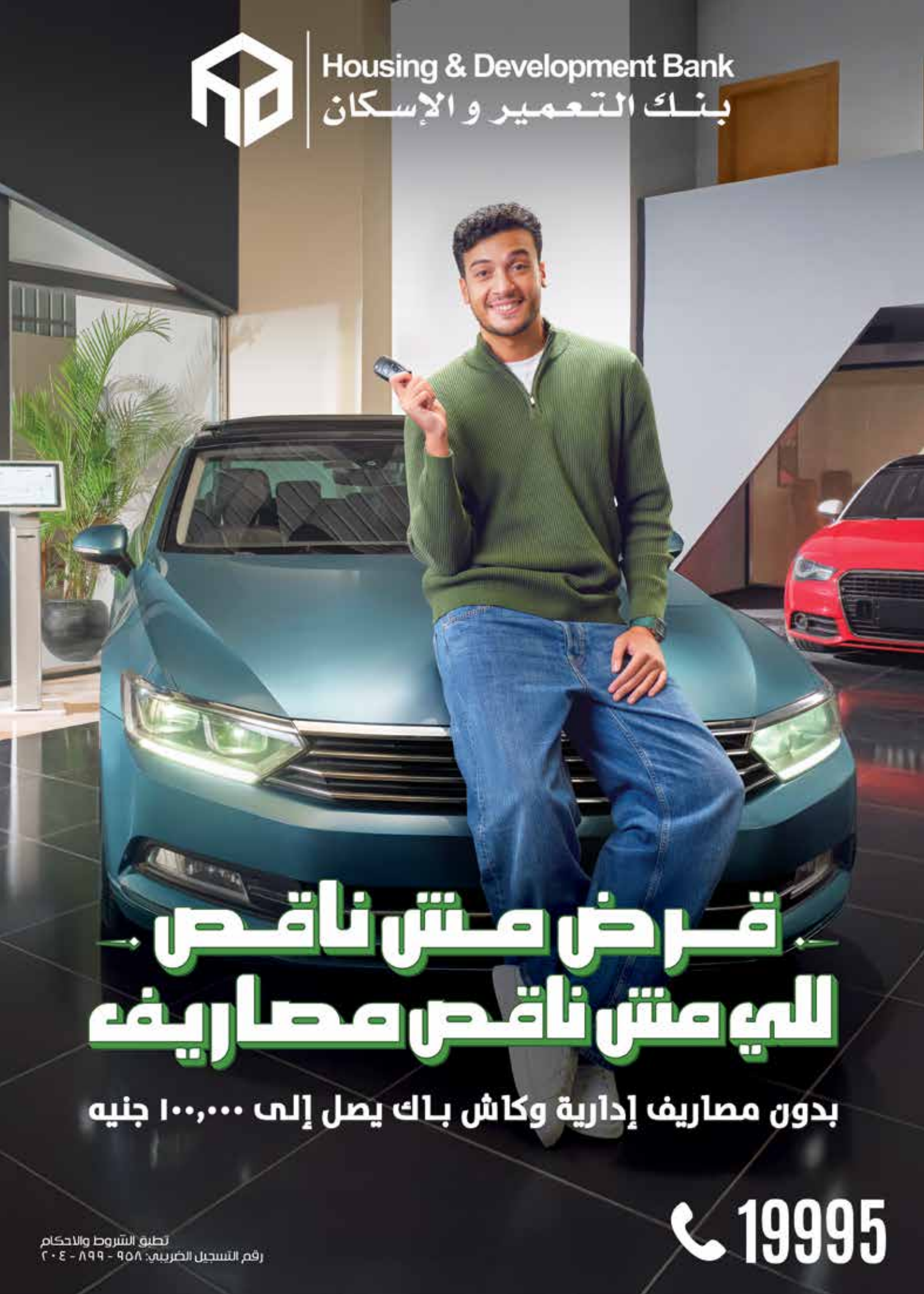
Housing & Development Bank
بنك التعمير و الإسكان
قرض مش ناقص
للي مش ناقص مصاريف
بدون مصاريف إدارية وكاش باك يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه
19995
تطبق الشروط والاحكام
رقم التسجيل الضريبي: ٩٥٨ - ٨٩٩ - ٢٠٤

«إضعاف القطاع المصرفي اللبناني أو تفكيكه لن يخدم المودعين»

بقلم الدكتور فادي خلف
الأمين العام لجمعية مصارف لبنان

كتب الدكتور فادي خلف الأمين العام لجمعية مصارف لبنان في إفتتاحية التقرير الشهري لجمعية مصارف لبنان، كانون الثاني/يناير 2026، مقالاً بعنوان «إضعاف القطاع المصرفي أو تفكيكه لن يخدم المودعين».

ومما ورد في المقال: «إمتحان السيولة: مفتاح للإنتظام المالي».

يُعد مشروع «قانون الإنتظام المالي» محاولة لكسر الجمود في ملف الودائع، إلاّ أن نجاحه سيُقاس قبل أي شيء بقدرته على تأمين السيولة النقدية اللازمة للتنفيذ. القانون ليس إعلان نوايا، فأي إلتزام بالدفع يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ ضمن موارد معلومة وتوقيت واقعي، وإلاّ تحوّل التنفيذ إلى أزمة ثقة جديدة بدل أن يشكل مخرجاً من الأزمة.

أولاً، الواقع: السيولة المطلوبة في السنوات الأربع الأولى لتسديد 100 ألف دولار لكافة المودعين تتجاوز 20 مليار دولار بحسب التقديرات، تتحمّلها المصارف ومصرف لبنان. في حال قيام مصرف لبنان بتمويل حصّته خلال السنوات الأربع الأولى من خلال التوظيفات الإلزامية، أي أموال المصارف المودعة لديه، فإن عدداً محدوداً من المصارف قد يملك سيولة كافية لتغطية متطلبات هذه المرحلة.

الخطر الأكبر يكمن في عدم التمكُّن من الإيفاء بالوعود المعطاة بعد سنة أو سنتين من المرحلة الأولى، في وقت لا توجد حتى الآن خطة واضحة لمعالجة أوضاع المودعين في المصارف التي لن تتمكن من الإستمرار.

ثانياً، المعالجات: إختبار السيولة قبل الوعود: الخطر يكمن في الخلط بين «الوعود النظرية» و«الإمكانات الفعلية»، لذلك يبقى الإختبار المبكر للسيولة (liquidity stress test) شرطاً ضرورياً لتحديد الإمكانات قبل إقرار أي سقوف أو جداول زمنية. فمن يضع إطار الحل لا يجوز أن يمنح المودعين وعوداً قد لا يستطيع الوفاء بها.

ماذا لو تعثّر مصرف خلال السداد؟

إحتمال توقف عدد من المصارف عن الدفع خلال فترة السداد يبقى وارداً. لذا إن تجاهل هذا الإختبار المبكّر يعني أن الخطة قد تنهار من داخلها قبل أن تبلغ منتصف الطريق، لأن الإيفاء بالوعود هو قلب القانون وشرط صدقيته.

دور الدولة في التمويل

إذا أوفت الدولة اللبنانية موجباتها تجاه مصرف لبنان، تتغيّر القدرة على تأمين السيولة وفق جدول قابل للحياة. أما إذا لم تقدم الدولة على دفع ما عليها، فإن العملية تصبح إفتراضية، أكثر منها واقعية.

ضمان إستمرارية القطاع المصرفي

إن تصفير رساميل المصارف وفرض أعباء مستقبلية على المساهمين سيقضيان على أي حافز لإعادة الرسملة. لذا إن إعادة تأهيل القطاع المصرفي تتطلّب توازناً بين إعادة الحقوق للمودعين، وضمان إستمرارية القطاع كقناة تمويل أساسية وشريك في النمو الإقتصادي. وعليه، إن إضعاف القطاع المصرفي أو تفكيكه لن يخدم المودعين، وسيقف حائلاً دون إمكانية السداد. في المحصّلة، ما لم تؤخذ في الإعتبار السيولة والمعالجات المشار إليها أعلاه، فإن القانون سيؤدي إلى توقُّف جديد عن الدفع بدل أن يكون إطاراً لإستعادة الحقوق»

البُنُوك اليمنية في العام 2030
وثلاثة سيناريوهات تناقش الواقع والـمستقبل؟!

في ظل تحوُّل عالميّ مهول في جميع مجالات النَّهضة الإقتصادية والسِّياسية والإجتماعية والفكرية، ها نحن نشهد إطلاق رؤىً تنموية «فوق إستراتيجية»؛ والتي تجاوزت حقيقةً ما كان يُسمى من ذي قبل بـ «الخُطط الخمسية»، بل وقفزت فوق كل البرامج التَّطويرية ذات النَّظرة المرحلية أو الوقتية أو المُخصَّصة للبرامج الإنتخابية أو غيرها، وتتبدئ العديد من هذه الرُّؤى في عالمنا العربي، وعلى رأسه تأتي دول الخليج العربي، التي تسابقت لإطلاق رؤىً وخططاً نهضويةً تنموية تمتد حتى العام 2030، تهدف منها إلى تحسين جودة حياة شُعوبها، وبناء مجتمعاتٍ متطورةٍ ومتكاملة، وإقتصاداتٍ مزدهرة ومتنوّعة، وتعزيز القُدرات التَّنافسية لهذه الإقتصادات، وتحقيق التَّنمية المستدامة والمُتوازنة، بل وتذهب إلى أبعد من ذلك في تحوُّل إقتصاداتها إلى إقتصاداتٍ قائمة على ركيزتين أساسيتين هما: المعرفة والإبتكار، هادفة من كل ذلك إلى بناء حاضرها واستشراف مستقبلها؛ والحديث هنا سيطول كثيراً؛ ولكنني سأتكلم فقط عن جزئية مهمة منه ألا وهو القطاع المصرفي؛ والذي ناله حظّاً كبيراً، فهذه الرُّوى تضمَّنت إحداث تطوراتٍ كبيرة لتُحقِّق مع قادم السِّنين الحلم الكبير المتمثل ببنوكٍ رقميةٍ شاملةٍ وكاملة؛ أي ما يُمكننا تسميته بالبُنُوك الذَّكية؛ القائمة على الشُّمول المالي في كل قطاعاتها وعناصرها وخدماتها ومنتجاتها وتدخلاتها التَّنموية... إلخ.

محمد علي ثامر

وهذا المجال وذاك سابقة جدّ طموحة؛ ولكن يتبادر إلى الذِّهن العديد من الأسئلة التي تُثير الإهتمام؛ فأين اليمن – كدولةٍ جارة لهذا المُحيط المُتقدم – في خارطة التَّنمية المُستدامة، وهل سيتحوَّل إقتصاده ليكون أكثر تطوراً وإستدامةً؟! بل وأين البُنُوك اليمنية كواجهةٍ فُضلى لهذا البلد وهذا الإقتصاد في ظل حربٍ أهليةٍ طويلة الأمد، وصراعٍ سياسيّ منقطع النَّظير، أوجدا انقساماً اقتصادياً حاداً، وتقاسماً وتنازعاً في كل مؤسساته؟! بل وهذا هو السُّؤال الأهم، يا تُرى كيف سيكون وضع هذه البُنُوك في العام 2030، هل ستظل محلك سر – كما يقولون؟! أم ستحاول الخروج من شرنقة الواقع اليمني المُزري؟! أم إلى أين المسير؟!

وللإجابة على هذه التَّساؤلات؛ لا بُد لنا من قراءةٍ متأنيةٍ لواقع البُنُوك اليمنية في الوقت الحالي؛ فليس بينه وبين العام 2030 سوى أربع سنواتٍ فقط، ومن ثم محاولة إستشراف مستقبلها، عبر طرح ثلاثة سيناريوهاتٍ تُحدِّد الوجع، وترسم الأمل، وتطرح ما يمكن من حلولٍ نجدها مهمةً لكي نصل إلى العام 2030، والوضع قد تغيَّر/ أو ظلَّ باقٍ على ما هو عليه.

أولاً: الواقع المُرعِب.. وسياسة التَّنفير!!

(أ) التَّباينات الدَّاخلية:

تتعرَّض البُنُوك اليمنية لتحديات كثيرة، برزت إلى الأفق مع الحرب الأهلية التي طال أمدها كثيراً (2014 – 2025) ولا تزال مستمرة، جعلت من هذا البلد بيئة صعبةً ومُنفِّرة وطاردةً لكل مُقومات الحياة فيه؛ فلا إستثمار قائم، ولا واقع يسمح بالإنجاز وإحداث التطوير، ولا وجود لدولة تقوم على طمأنة رؤوس الأموال وعرض الفرص الإستثمارية؛ وفي هذه الجُزئية، فقد بلغ الرأسمال اليمني المغادر منذ بداية هذه الحرب أكثر من (100) مليار دولار، بحسب تقارير

الأُمم المُتحدة؛ وبالتَّالي فهذه البيئة ليست مُشجِّعة، ولا مُحفِّزة بأي حالٍ من الأحوال، ليزداد الطِّين بلة، عندما إنتقل الوضع إلى الانقسام الحادّ في السِّياسة النَّقدية للبلد برمته؛ كنتاج لعدة عوامل؛ أولها وجود ما يشبه السُّلطتين، والحكومتين، والعُملتين، والبنكين المركزيين؛ ليتساءل البعض كيف يُمكن أن يكون هناك بنكان مركزيان في بلدٍ واحد؛ ولعل هذه هي إحدى غرائب اليمن وليست عجائبه؟!

(ب) التَّهديدات الدُّولية:

في يناير/ كانون الثاني 2025 صنَّفت الولايات المُتحدة جماعة الحُوثي كمنظمة إرهابية، وبدأ التَّنفيذ الفعلي لهذا التَّصنيف في 4 مارس/آذار من العام ذاته، وأصدرت وزارة الخزانة الأميركية حزمة قيودٍ مُشدَّدةٍ على الشَّبكات الماليّة التَّابعة للجماعة، إضافةً إلى إجراءاتٍ تستهدف المعاملات المصرفية والقطاعات الاقتصادية التي توفِّر لهم مصادر تمويلٍ وعائداتٍ مالية لها، بما في ذلك تجارة المشتقات النِّفطية ونظام الإتصالات.. إلخ؛ الأمر الذي جعل البُنُوك اليمنية كلّها على كفّ عفريت، بل وفي وضعٍ مقلقٍ وخطير، لتبدأ سلسلة من قرارات العُقوبات الأميركية تنزل على رأسها؛ حيث يُفاجأ القطاع المصرفي اليمني برمته في 20 يناير/كانون الثاني 2025 بقرار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التَّابع لهذه الوزارة بإدراج بنك اليمن والكويت للتِّجارة والإستثمار ضمن هذه العقوبات.

ثانياً: مستقبل البُنُوك اليمنية.. و3 سيناريوهات!!

بدايةً كانت اليمن تنتهج إعلان خططٍ تنموية خمسية، تقوم على الواقع المُعاش، وتُحدِّد الرؤية المستقبلية للبلاد، بل وماهي الأهداف والأولويات التي تسعى الدَّولة لتحقيقها من خلال الموارد المُتاحة لديها، وكيفية الإستفادة منها بشكلٍ أمثل؛ وهي في الوقت عينه تُمكن من الإستخدام كأداةٍ لتقييم أداء الحكومات والمؤسسات التَّابعة لها؛ ورغم كل التَّحديات التي واجهتها هذه الخُطط الخمسية السَّابقة، إلاّ أنها قدَّمت دروساً قيّمةً يُمكن الإستفادة منها في المستقبل.

وللتَّوضيح أكثر؛ لا بُد لنا من رسم سيناريوهاتٍ مُحتملةٍ للبنوك اليمنية ولقطاعه المصرفي في العام 2030م، نذكرها كالتَّالي:

(أ) السِّيناريو الأكثر تشاؤماً.. «الإنقسامُ يتعمَّـق»

يا للأسف، الواقع اليمني، لا ملامح واضحة له، ولا حلولٍ ناجعةٍ تعالجه؛ سواء من النَّاحية السِّياسية أو الإقتصادية؛ فالواقع والمُعطيات تقول إن البُنُوك اليمنية في العام 2030 ستظلُّ كما هي؛ لا تطورٍ في العمل، ولا تقدم في الخدمات، ولا وجود لعناصر

الإبتكار والإبداع في عملها المصرفي.

ويُلاحظ إرتفاع الحاجة للمساعدات الإنسانية، فيما ستُطرح تحدياتٍ كبيرةٍ أخرى على هذه البُنُوك؛ أبرزها: تأخير عملية التَّحوُّل الرَّقمي، وإيقاف الشُّمول المالي في كل أعمالها وتدخلاتها، وبالتَّالي زيادة تفاقم المشاكل القائمة حالياً، وتدهور الخدمات المصرفية أكثر فأكثر مع الأيام، إضافة إلى تراجع الثِّقة في القطاع المصرفي برمته، يُرافقه تآكل في البُنية التَّحتية له، ونقصٌ في الكفاءات المُؤهلة للعمل في مجال التُّكنولوجيا المالية، وظهور للتَّداخل في اللَّوائح التَّنظيمية التي تعوّق عملية الابتكار والتَّطوير في هذا القطاع؛ مما سيؤدي إلى تراجعٍ في مستوى تطورها، وضعفٍ للقُدرة التَّنافسية في الأسواق الإقليمية والدُّولية، وبالتَّالي سيتخلَّف هذا القطاع عن أمثاله في الدُّول الأخرى في المنطقة، وسيتأخر في تطبيقه للمعايير والمبادئ الدُّولية؛ وحتماً سيؤثر كل ذلك سلباً على النُّمو الاقتصادي للبلد، ويحرم شرائح واسعة من المجتمع من الخدمات المالية.

ولتجنُّب هذا السّيناريو، يجب على أطراف الصِّراع اليمني في المقام الأول، والبُنُوك اليمنية في المقام الثَّاني اتخاذ إجراءاتٍ عاجلة؛ أبرزها: العمل على تحقيق السَّلام والإستقرار في البلاد، وإعادة بناء الثِّقة في القطاع المصرفي بشكلٍ عام، وإعادة إكتساب البُنُوك ذاتها لثقة عُملائها ونيل رضاهم عبر تقديمها لمزيدٍ من الخطوات اللازمة في الشَّفافية والنَّزاهة والتَّطوُّر والإبتكار، والبحث عن الشَّراكات الدُّولية التي تُحقِّق تبادل الخبرات وتقديم الدَّعم التِّقني والمالي للخروج من هذا الوضع المُظلم.

(ب) السِّيناريو المُرجَّح (الوسيط).. «توازنٌ هش»

وهذا السِّيناريو، ربما بدأت ملامحه بالظُّهور مؤخراً، بدءاً من الإجراءات المُتَّخذة من قبل الحكومة الشَّرعية في عدن والبنك

المركزي هناك؛ حيث شهد تحسناً ملحوظاً في سعر صرف الرِّيال اليمني أمام سلة العُملات الأجنبية، واكبه تحسُّن طفيف على أسعار المواد الغذائية، والخدمات الأخرى؛ ولكنه إستقرار مؤقت بحسب شهادات العديد من المُختصين والإقتصاديين؛ فبعض الإستقرار السِّياسي الجزئي، والإتفاقات المؤقتة التي تسمح بتدفقات سيولةٍ مُنظمَّة كـ (دعمٍ إقليمي/دولي) يتمثل في الودائع السُّعودية، أو السَّحب من الشَّهادات الدُّولية، وإعادة بناء تدريجي لوظائف البُنُوك كـ (الخدمات التِّجارية، والتَّحويلات، والتَّوسع المحدود في إطلاق المحافظ الإلكترونية)؛ لكن مع بقاء قيودٍ على الإئتمان والتَّمويل طويل الأجل.

(ج) السِّيناريو المُتفائل .. «إنتعاش مشروط»

نتمنى أن يكون هذا السِّيناريو في العام 2030 هو واقع الحال، وهو في حقيقة الأمر ليس بصعب أو محال؛ بل يُمكن تحقيقه في حال توافرت الإرادة والإدارة المُحبَّة لهذا البلد؛ فالإتفاق السِّياسي الكامل أو حتى الجزئي أو التَّفاهم النَّقدي سيقود إلى توحيد العُملة اليمنية، ولآلية تثبيت أسعارها، وفي الوقت عينه سيعمل على البحث عن دعمٍ خارجي لإعادة رسملة القطاع المصرفي اليمني وعلى رأسه البُنُوك، وإجراء الإصلاحات التَّنظيمية،.. وغيرها؛ مما سيُوسّع من إعتمادها على تطوير خدمات الدَّفع الرَّقمي، والإتجاه كثيراً نحو التَّمويل الأصغر والمتوسط، وتمويل مشاريع إعادة الإعمار، والتَّمويل الأخضر تدريجياً؛ وكل ذلك يحتاج إلى شروطٍ وضماناتٍ سياسية وإستدامة نقدية، ربما لا تلوح في الأفق قريباً؛ ولكنها أيضاً ليست بعيدة المنال.

ثالثاً: توصيات عملية أراها ضرورية

لكي نصل إلى العام 2030 ونرى اليمن يخطو خطوات كبيرة في مجاله الإقتصادي وفي قطاعه المصرفي؛ لا بُد لصانعي السِّياسة فيه، وهم المسؤولون بالدَّرجة الأولى عن الوضع المُتردي الذي يعيشه اليمنيون منذ أكثر من عقدٍ زمني، ولقيادة البُنُوك العمل في ضوئها سواء أكان الوضع كما جاء في أحد السِّيناريوهات الآنفة الذِّكر أو في غيره؛ وهذه التَّوصيات هي:

1) على صانعي السِّياسة في البلد؛ إقرار السَّلام الدَّائم فيه، والإتفاق من أجل إنقاذه مما هو واقعٌ فيه بسبب الأطماع الطَّائفية أو الحزبية أو الفئوية أو المناطقية.

2) البحث عن طريقٍ لتوحيد السِّياسات النَّقدية تدريجياً؛ وهذه المهمة تقع على عاتق الحكومة والبنك المركزي؛ وذلك عبر ترتيب آليةٍ مؤقتةٍ لتبادل/تسوية العُملات بين الأطراف بما يمنع التَّقلبات في الوضع الإقتصادي للبلد، ومن ثم دراسة حلول مرحلية تحت إشراف وساطة دولية.

3) إعادة بناء بُنية الدَّفع الدَّاخلية سواءً كنظام تسوية وتصفية الحسابات يربط بين البُنوك والخدمات الرقمية العاملة في البلد، مع إتخاذ إجراءاتٍ أمنيةٍ حمائية لوقف الاختراقات السُّوقية.

4) تنفيذ برامج رسملة واستعادة الثِّقة في القطاع المصرفي عبر إيجاد دعم إقليمي/دولي، يتمثل في ضماناتٍ دولية، وودائع مرحلية، وخطوط سيولة موجهة لاستيراد الغذاء والدَّواء، وبرامج فنية من قبل صندوق النَّقد والبنك الدُّوليين.

5) على البُنُوك اليمنية إتخاذ إجراءاتٍ فوريةٍ قابلةٍ للتَّطبيق؛ من حيث إدارة السُّيولة وتنويع مصادرها، ورفع الإحتياطات من النَّقد الأجنبي، وتنفيذ عقود شراكةٍ مع شركات الصَّرافة الموثوقة لتقليل انقطاع المدفوعات؛ وهذا الأمر يساعد البلد في الفترات الهشَّة كثيراً.

6) تسريع إطلاقها لمنتجات رقمية منخفضة التَّكلفة كمحافظ إلكترونية، وأدوات دفع عبر الهاتف، وخلق شراكات دولية تخدم التَّطور المرحلي لهذه البُنُوك.

7) تطبيق مبادئ الحوكمة والإمتثال المُحكَمين؛ عبر تحديث إجراءات «إعرف عميلك» – KYC/AML لتجنُّب فرض قيود دولية عليها (كلها أو بعض منها)؛ لأن الوصول إلى النِّظام المالي الدُّولي يعتمد على الإمتثال بصورةٍ رئيسية.

8) يجب على المانحين سواء الإقليميين أو المؤسسات الدُّولية، إيجاد آليات ضمان جزئية للقُروض/التَّحويلات لتشجيع البُنُوك على تقديم خدمة تحويلاتٍ رسمية، وتنفيذ وتمويل مشاريع إعادة الإعمار، وتقديم دعم فني لإطلاق منصّات دفع وطنية آمنة وربطها بمشاريع المُساعدات لتضمين المستفيدين في النِّظام المصرفي.

وأخيراً، وفي ظل حلول العام 2030 يُمكن قياس مدى تقدُّم البُنُوك اليمنية أو مُراوحتها لوضعها الحالي، أو تقهقرها إلى الأسفل أكثر، وذلك عبر مؤشرّات مراقبة مسارها، وأين هي في العام 2030، وقياس سعر صرف الرِّيال مقابل الدُّولار بصورةٍ شهرية، وحجم الودائع المصرفية الصَّافية، وإحتياطات النَّقد الأجنبي المتوافرة لدى البنك المركزي اليمني، ونسبة المدفوعات الرَّقمية من إجمالي المُعاملات، وعدد المحافظ الإلكترونية النَّشطة، ومستوى الإنخراط الدُّولي مع المؤسسات الدُّولية، والبنوك المراسلة، وأيضاً مدى إمكانية الوصول إلى نظام السُّويفت (SWIFT).

محمد علي ثامر
كاتب وباحث إقتصادي

يرجع التداول بها إلى العام 2010
كيف أصبح تداول العملات الرقمية مشهوراً في دول الخليج؟

بدأ الإهتمام بتداول العملات الرقمية في دول الخليج العربي خلال الأعوام السابقة، وإزداد الإهتمام به من قبل المستثمرين المهتمين بالأصول الرقمية، وإنتعش كثيراً بسبب الإرتفاعات التي حققتها العملات الرقمية خلال الأعوام السابقة؛ مما كان سبباً رئيسياً لإهتمام المستثمرين جميعهم به من أجل تنويع المحافظ الإستثمارية الخاصة بهم.

لمعرفة السبب وراء وصول العملات الرقمية لتصبح من الأصول المالية الهامة للتداول في الخليج، وبحسب ما أوردته «البيان»، تنشر مجلة «إتحاد المصارف العربية» هذا المقال حول تاريخ بداية تداول العملات الرقمية والتطوُّر الذي حدث في هذا القطاع.

تاريخ بدء تداول العملات الرقمية في دول الخليج

لم يبدأ تداول العملات الرقمية على نحو مفاجئ بل يرجع ذلك إلى العام 2010 عندما بدأت حكومات دول الخليج بالإهتمام بتقنية البلوكتشين المرتبطة بالعملات الرقمية، وفي العام 2018 أعلنت دولة الإمارات عن إطلاق إستراتيجية البلوكتشين لتحويل غالبية المعاملات الحكومية إلى البلوكتشين لتحسين الخدمات، وفي إحدى أهم الخطوات في العام 2022 عندما أطلقت دبي هيئة تنظيم الأصول الافتراضية VARY، وهي الهيئة المسؤولة عن الرقابة على مقدّمي خدمات الأصول الإفتراضية ومنحهم التراخيص والحفاظ على قواعد حماية المستهلك.

لماذا إنتعش تداول العملات الرقمية في الخليج؟

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على إنتشار تداول العملات الرقمية في الخليج ومنها:

التنظيم والجهات الرقابية

سعت دول الخليج، وفي مقدّمها دولة الإمارات في محاولة خلق بيئة عمل يثق بها المستثمرون من خلال توفير جهات رقابية على تداول العملات الرقمية مثل هيئة تنظيم الأصول المالية VARY، بالإضافة إلى التنظيم الخاص بسوق أبوظبي للأوراق المالية.

سياسات ضريبية مناسبة

تُتَدَاوَل العملات الرقمية في الإمارات على نحو خاص من دون فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية؛ مما يجعلها خياراً جيداً للمستثمرين، وهذه الميزة بالإضافة إلى البيئة التنظيمية ساعدت على إنتشار العملات الرقمية في الإمارات على نحو خاص.

الإنجذاب للإستثمار في التقنية

هناك العديد من المستثمرين الشباب في منطقة الخليج نظراً إلى إهتمامهم بالتقنية، حيث ساهم ذلك في إنجذابهم للإستثمار في أصول حديثة مثل العملات الرقمية. وقد شهد إستثمار العملات الرقمية إنتعاشاً كبيراً في دول الخليج خلال الأعوام الماضية.

المخاطر والتحدّيات

رغم إهتمام المستثمرين في الخليج بالإستثمار في العملات الرقمية، إلاّ أن هذا لا يمنع من وجود بعض المخاطر والتحدّيات، وتحذّر الجهات المختصة من المخاطر المرتبطة بتداول العملات الرقمية خاصة؛ بسبب التقلّبات العنيفة التي يشهدها دائماً سوق العملات الرقمية. كذلك هناك مخاطر أخرى مرتبطة ببعض الحملات الدعائية المضلّلة التي تنتشر على وسائل التواصل الإجتماعي، والتي بدورها تدفع المستثمرين الصغار بالبدء في الإستثمار في العملات الرقمية من دون معرفة حقيقة هذه الأسواق وأساسيات التداول بها.

ما الذي قد يحدث في العام المقبل؟

عند النظر إلى العام المقبل، هناك مجموعة من الإتجاهات المتوقّعة التي قد تُشكّل مستقبل تداول العملات الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي:

1. توسُّع المؤسسات المالية في السوق مع إستمرار تطوّر الأطر التنظيمية، إذ قد نشهد دخول المزيد من المؤسسات الكبيرة مثل مديري الأصول وصناديق التحوّط إلى سوق العملات الرقمية في المنطقة. وتشير التدفقات الإستثمارية التي ظهرت في السنوات الأخيرة إلى أن المؤسسات بدأت بالفعل تُظهر إهتماماً متزايداً بالأصول الرقمية.

2. إبتكار منتجات جديدة، إذ من المحتمل أن تظهر منتجات رقمية أكثر تطوراً ومصمّمة خصيصاً لإحتياجات المنطقة، مثل:

* العقارات المرمّزة (Tokenized Real Estate).
* الأصول الرقمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
* خدمات تداول ومنتجات Crypto Shariah-Compliant.

3. نماذج تعدين مستدامة، إذ قد تتجه بعض دول الخليج إلى تعزيز إستخدام الطاقة النظيفة في عمليات تعدين العملات الرقمية، وخصوصاً مع توافر مصادر طاقة متجدّدة وأطر تنظيمية تدعم هذا التوجّه، بما يتماشى مع خطط الإستدامة الوطنية.

4. زيادة الوعي والتعليم المالي، إذ يُتوقع أن تتوسّع الجهات الحكومية والشركات الخاصة في حملات توعية المستثمرين. وبسبب كون المستخدمين في المنطقة من فئة الشباب بشكل كبير، قد تصبح هذه الحملات، سواء عبر الإنترنت أو على أرض الواقع، جزءاً أساسياً من دعم النمو المستدام للسوق.

5. تطوّر تنظيمي أكبر، إذ قد تستمر الهيئات التنظيمية في تحسين وتحديث القوانين للتعامل مع مخاطر مثل حماية المستهلك، مكافحة غسل الأموال، وتعزيز نزاهة السوق. علماً أن بعض الدول التي كانت أكثر حذراً قد تبدأ تدريجياً في طرح أنظمة ترخيص أو رقابة أوضح.

6. نمو منظومة الأصول الرقمية إلى جانب التداول، إذ قد تتحوّل دول الخليج تدريجياً إلى مركز إقليمي للإبتكار القائم على تقنيات البلوك تشين، بما يشمل: ترميز الأصول الواقعية (Real-World Assets Tokenization)، ومشاريع التمويل اللامركزي (DeFi) وتجارب العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).

بناء عليه، يبدو أن العام المقبل قد يحمل مزيداً من النمو والنضج لسوق العملات الرقمية في منطقة الخليج، من دون الجزم بأيّ توقّعات إستثمارية محدّدة.

تتّجه أنظار المستثمرين إلى العديد من العملات الرقمية خلال العام 2026

مع التطوُّر السريع لتقنيات البلوك تشين، وتزايد الإهتمام الحكومي والمؤسّسي، أصبحت العملات الرقمية جزءاً مهماً من المشهد الإقتصادي في دول الخليج العربي. فبين بيئة تنظيمية متقدّمة، وحضور شبابي واسع، وسياسات داعمة للإبتكار، تواصل المنطقة تعزيز مكانتها كأحد أبرز مراكز تداول الأصول الرقمية عالمياً.

في الخلاصة، ورغم الفرص الكبيرة التي يتيحها هذا القطاع، فإن الحذر والوعي يظلاّن عنصرين أساسيين لأي مستثمر، خصوصاً في سوق معروف بتقلّباته ومخاطره. ومع الخطوات المتوقعة خلال العام المقبل، سواء على مستوى التنظيم، أو الإبتكار، أو إنتشار التعليم المالي، قد يشهد قطاع العملات الرقمية في الخليج المزيد من النضج والإزدهار، مع الحفاظ على نهج مسؤول يستفيد من الفرص من دون الإنجراف خلف المخاطر.

قراءة في إختيار كيفن وارش لرئاسة مجلس الإحتياطي الفيدرالي

قدمت «البيان» قراءة للصحافي الإقتصادي البريطاني مارتن وولف في إختيار كيفن وارش، لرئاسة مجلس الإحتياطي الفيدرالي، تنشرها مجلة «إتحاد المصارف العربية» كالتالي: إذا تمّت المصادقة على تعيين كيفن وارش رئيساً لمجلس الإحتياطي الفيدرالي، فهل سيكون من دعاة مكافحة التضخُّم أم من أتباع دونالد ترامب؟

تشير تصريحاته المتكرّرة حول السياسة النقدية وإلتزامات مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأوسع إلى الإحتمال الأول، لكن تصريحاته الأخيرة حول توقُّعات التضخُّم، وإختيار ترامب له، تشير بقوة إلى الإحتمال الثاني.

بشكل عام، تتكرّر أسئلة عدة حول وارش، هل هو رجل ذو قناعات خاصة وحكمة، أم أنه متقلّب المزاج؟ وهل سينجرف مع تيار الحزب الجمهوري، وتالياً يؤيد سياسة نقدية متساهلة عندما يكون الجمهوريون في السلطة، ثم ينقلب بعد ذلك إلى سياسة نقدية متشددة عندما يكون الديموقراطيون في السلطة؟

إن كلمات وارش تشير إلى أنه من دعاة سياسة «العملة الصعبة»، ففي خطاب ألقاه أمام لجنة الظل للسوق المفتوحة بنيويورك في مارس/آذار 2010، عندما كان الإقتصاد الأميركي لا يزال يعاني التداعيات العميقة للأزمة المالية لعام 2008، فقد عبّر آنذاك عن قلقه حيال مصداقية مجلس الإحتياطي الفيدرالي. وقد قام بطرح أربع نقاط رئيسية: أولاً، يقتصر إستقلال الإحتياطي الفيدرالي على السياسة النقدية فقط، ولا يشمل «السياسة التنظيمية، أو حماية المستهلك، أو غيرها من المسؤوليات الممنوحة له». ثانياً، «يجب على الإحتياطي الفيدرالي، بوصفه المستجيب الأول، أن يقاوم بشدّة إغراء أن يكون المنقذ النهائي». ثالثاً، «قد تميل الحكومات إلى التأثير على البنك المركزي لإبقاء السياسة النقدية متساهلة لفترة أطول لتمويل الدين وتحفيز النشاط الإقتصادي». لكن «الشعبية الوحيدة التي ينبغي أن يسعى إليها محافظو البنوك المركزية، إن سعوا إليها أصلاً، هي تلك التي تخلّد في التاريخ». رابعاً، «عملت البنوك المركزية، محلياً ودولياً، لعقود من الزمن لخفض التضخُّم إلى مستويات تتوافق مع إستقرار الأسعار. لذلك، لا ينبغي لنا أن نخاطر بهذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس». وعلى الصعيد الفكري على الأقل، يبدو وارش مماثلاً لوارش في العام 2010. ففي محاضرته أمام صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2025، لم يشر فقط إلى «الإنجراف المؤسسي» للإحتياطي الفيدرالي، بل أيضاً إلى «فشله في الوفاء بجزء أساسي من مهامه القانونية، ألا وهو إستقرار الأسعار. كما ساهم

في تضخُّم الإنفاق الفيدرالي. وقد أدّى دور الإحتياطي الفيدرالي المبالغ فيه وأداؤه المتدني إلى إضعاف الحجّة المهمّة والجدارة لإستقلال السياسة النقدية».

كما وجّه إنتقادات أخرى، أبرزُها أن «الإحتياطي الفيدرالي كان أهم مشترٍ لديون الخزانة الأميركية، وغيرها من الإلتزامات المدعومة من الحكومة الأميركية، منذ العام 2008»، مؤكداً أنه «لطالما إعتبر الإقتصاديون الهيمنة المالية، حيث تقيّد ديون الدولة صانعي السياسة النقدية، حالة نهائية محتملة».

من جانبي، أرى أن الهيمنة النقدية، حيث يصبح البنك المركزي هو الحكم النهائي في السياسة المالية، هي الخطر الأوضح والأكثر إلحاحاً. إذن، بالنسبة إلى وارش، فإن التيسير النقدي هو طريق الهلاك. وعليه، ما الذي أقنع ترامب، الذي يُعد تجسيداً للهيمنة المالية، والذي لطالما إنتقد جاي باول بشدة ووصفه بـ «الأحمق لعدم خفضه أسعار الفائدة بوتيرة أسرع» بتعيين وارش رئيساً لمجلس الإحتياطي الفيدرالي، بصرف النظر ربما عن وسامته؟ قد يكون أحد الأسباب إعجابه بموقف وارش العدائي تجاه تجاوزات الإحتياطي الفيدرالي. وقد يكون السبب الثاني إعجابه بميل وارش نحو تحرير القطاع المالي، وربما يكون السبب الثالث أنه يُعد خياراً تقليدياً نسبياً، ومن المفترض أن يهدّئ تعيينه الأسواق المتوترة (كما حدث حتى الآن)، والنقطة الحاسمة، من وجهة نظري، هي أن وارش إستنتج، بشكل ملائم، أن التضخُّم لم يعد يشكل تهديداً، بفضل نمو الإنتاجية المدفوع بالتكنولوجيا، وقد يكون هذا صحيحاً.

وكما يشير وارش، فقد راهن آلان غرينسبان رهاناً مماثلاً حول تأثير الإنترنت في التسعينيات من القرن الماضي، لكن ذلك يعتبر قفزة جريئة من رجل كان يخشى التضخُّم في العام 2010، في خضم ركود إقتصادي حاد.

ولو سارت الأمور كما يشتهي، فإنه سيتحوّل من إعتماد الإحتياطي الفيدرالي على البيانات إلى الحدس. ونظراً إلى العجز المالي والديون الضخمة في الولايات المتحدة، والنمو الإقتصادي السريع، فإن ذلك يُعد مقامرة كبيرة، بالتأكيد.

لكن كيف ستكون نتائج إختيار وارش رئيساً للاحتياطي الفيدرالي؟ في الواقع، أتفق مع بعض إنتقادات وارش للإحتياطي الفيدرالي، لا سيما إنزلاق المجلس إلى مجالات خارجة عن نطاق وظائفه الأساسية، كما أتفق معه في أن التضخُّم الذي أعقب الجائحة كان جزئياً بسبب أداء المجلس: فقد فشل، إلى جانب بنوك مركزية أخرى، في الأخذ في الإعتبار أن الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي في العام 2020 يُمكن أن تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار. وقد أتفق مرة ثالثة مع وارش على أن إطار السياسة النقدية الذي يعتمد على الماضي، والذي طبّق في العام 2020، كان خطأً مفاهيمياً وعملياً (ناهيك عن توقيته غير المناسب تماماً).

ومن المطمئن هنا تذكّر أن الإحتياطي الفيدرالي مؤسسة راسخة، فهو ليس مجرّد رئيس، بل إن قياداته بالغة الأهمية، وهو ما يعني أن وارش لن يتمكّن من تجاوز صلاحيات أعضاء لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية أو حتى موظفيها، على الأقل في المدى القريب.

ومع ذلك، تبقى هناك بعض المخاوف، فوارش قد يكون مستعدّاً تماماً للدفاع عن أي شيء يريده ترامب، حتى لو كان ذلك يعني قبول هيمنة مالية واسعة النطاق.

ويبدو أنه يعتزم تبرير ذلك بموازنة إنخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل بارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل، في ظل تقليص ميزانية الإحتياطي الفيدرالي بشكل حاد.

في الوقت نفسه، يُرجّح أن تتجه وزارة الخزانة الأميركية أكثر نحو التمويل قصير الأجل. ومع ازدياد ميل منحنى العائد الأميركي نحو الأعلى، ستكون النتيجة المرجحة زيادة الطلب على التمويل بالدولار في المدى القصير، وإنخفاضه في المدى الطويل.

الإصلاح المالي في العراق... طريق لا بديل منه للإستقرار الإقتصادي

بقلم: أ.د صادق راشد الشمري

باحث واستشاري دولي

كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة والإستيرادات. هذا الإعتماد جعل الإقتصاد هشّاً أمام أي إنخفاض في أسعار النفط، وعرّض المالية العامة إلى أزمات متكرّرة، إنعكست على العجز المالي، الديون، سعر الصرف والإستقرار المصرفي.

فحين ترتفع أسعار النفط، تتوسّع النفقات دون تخطيط طويل الأمد، وحين تنخفض، تبدأ الأزمات. هذه الحلقة المفرغة تؤكد أن المشكلة ليست في النفط نفسه، بل في غياب الإصلاح المالي الحقيقي.

إقتصاد ريعي ومشكلات مزمنة

الإقتصاد الريعي، كما هي الحال في العراق، لا ينتج بقدر ما يُوزّع، ويعتمد على مورد واحد سريع التقلُّب. ومع ضعف التحصيل الضريبي، وضيق القاعدة الضريبية، وإرتفاع الإنفاق غير الإنتاجي، أصبح العجز المالي ظاهرة شبه دائمة.

إلى جانب ذلك، يُعاني الجهاز المصرفي ضعف دوره في تمويل القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة، وهو ما حرم الإقتصاد من محرّك أساسي للنمو وخلق فرص العمل.

لماذا الإصلاح المالي ضرورة؟

الإصلاح المالي لم يعد خياراً سياسياً، بل ضرورة إقتصادية وطنية. الهدف منه هو بناء موازنة مرنة قادرة على إمتصاص الصدمات، وتقليل الإعتماد على النفط، وتحقيق إستقرار طويل الأمد.

ويبدأ هذا الإصلاح من:

- توسيع القاعدة الضريبية بعدالة، من دون تحميل الفئات الضعيفة أعباء إضافية.
- مكافحة التهرب الضريبي وتطوير الإدارة الضريبية.

• ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه نحو الإستثمار في البنية التحتية، التعليم، والصحة.

• إدارة العجز والدين العام ضمن حدود آمنة.

كما أن إنشاء صندوق إستقرار مالي يُمكن أن يحمي الموازنة في فترات إنخفاض أسعار النفط، بدلاً من اللجوء إلى الإقتراض المكلّف.

إصلاح المصارف... ركيزة الإستقرار

لا يُمكن تحقيق إستقرار مالي دون جهاز مصرفي قوي. المطلوب هو:

• تعزيز إستقلالية البنك المركزي.

• تحديث القوانين المصرفية.

• حماية أموال المودعين.

• مكافحة الفساد المالي.

• إعادة هيكلة المصارف الحكومية الكبرى مثل الرافدين والرشيد.

مصارف قوية تعني تمويلاً حقيقياً للإنتاج، وليس مجرّد خزائن لتجميع الرواتب.

ماذا تقول التجارب الدولية؟

تجارب دول مثل ماليزيا وسنغافورة تُثبت أن الإصلاح ممكن، إذ إن ماليزيا إنتقلت من إقتصاد يعتمد على الموارد إلى إقتصاد متنوع، بينما ركزت سنغافورة على الحوكمة الصارمة والمؤسسات القوية.

الدرس واضح:

التنويع الإقتصادي والحوكمة الجيدة هما أساس الإستقرار المالي.

مقترحات عملية للعراق

الإصلاح المالي في العراق يتطلّب خطوات واضحة، من أهمها:

• تنويع مصادر الدخل (الزراعة، الصناعة، السياحة، الصحة، التكنولوجيا).

• إنشاء صندوق ثروة سيادي للأجيال المقبلة.

• دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة.

• إصلاح هيكل الإنفاق العام وتقليص الإمتيازات غير الضرورية.

• خلق فرص عمل في القطاع الخاص بدلاً من التوظيف العشوائي.

رؤية للمستقبل

العراق يمتلك كل المقومات: موارد طبيعية، موقع جغرافي، طاقات بشرية، وما يحتاجه هو إدارة مالية رشيدة، وتكامل بين السياسات المالية والنقدية، وإستثمار الغاز والطاقة، وتحويل العراق إلى ممر تجاري وسياحي إقليمي.

في المحصّلة، إن الإصلاح المالي في العراق لم يعد ترفاً فكرياً أو شعاراً سياسياً، بل هو الطريق الوحيد نحو الإستقرار الإقتصادي، وحماية الأجيال المقبلة، وبناء دولة قادرة على الصمود أمام الأزمات.

تقديراً لإسهاماته في الإشراف العلمي وتكثيف جهود الإبداع والتميُّز

تكريم الخبير والإستشاري المصرفي الدولي أ.د. صادق الشمري

بدرع الإبداع والتميُّز من جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية

كرّمت جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية، الأستاذ الدكتور صادق راشد الشمري، بمنحه درع الإبداع والتميُّز، وذلك إحتفاء بإسهاماته المميّزة في الإشراف العلمي، ودعم وتكثيف جهود الإبداع والتميّز، وتقديم الخدمات العلمية والمحاضرات التخصُّصية والإشراف والمناقشات العلمية المتواصلة على مدى 15 عاماً.

ويأتي هذا التكريم تتويجاً للعطاء العلمي المستمر، وتقديراً للجهد البحثي والشراكة المؤسسية في ظل خبرات وكفاءة القطاع المصرفي الخاص.

وقد قدّم درع التميّز، إلى الدكتور الشمري، الأستاذ المساعد الدكتور علي محمد ثجيل المعموري، عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

في هذه المناسبة، إن مجلة إتحاد المصارف العربية تبارك للدكتور صادق الشمري هذا الإستحقاق الذي يكرّس قيمة العلم، ويُتوّج مسيرة حافلة بالعطاء والإنجاز.

القمّـة المصرفية لعام 2026: «صناعة مســتقبل الإبتكار المالي»

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس:

مرونة الإقتصاد ومنعته يعكسان التزام الحكومة بأجندة الإصلاح الشامل

نظّمت جمعية البنوك في الأردن القمة المصرفية لعام 2026 بعنوان «صناعة مستقبل الإبتكار المالي»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، بمشاركة واسعة من قيادات القطاع المصرفي والمالي وخبراء ومختصّين من مؤسسات محلية ودولية.

ويأتي إنعقاد القمّة في وقت يشهد فيه العالم تغيُّرات إقتصادية متسارعة، تستدعي الحاجة لتعزيز المرونة والقدرة على التكيُّف مع تلك التغيُّرات. وقد تم خلال القمّة مناقشة مجموعة من القضايا الإقتصادية والمالية على المستويين العالمي والإقليمي.

وأكد د. شركس، «أن الإقتصاد العالمي واجه خلال العام 2025 ظروفاً متشابكة، شملت تحوُّلات في السياسات التجارية، خصوصاً المرتبطة بالتعريفات الجمركية، إلى جانب إضطرابات جيوسياسية إقليمية ودولية»، مُشيراً إلى «أن هذه الظروف لا تزال تُعيد تشكيل المشهد الإقتصادي العالمي في ظل سيناريوهات مفتوحة على إحتمالات متعدّدة، مما يستدعي من الجميع التحلّي باليقظة والمرونة، والتنسيق الوثيق بين مختلف السياسات، لتعزيز منعة الإقتصاد العالمي، والإستمرار في دعم التنمية المستدامة».

وأشار د. شركس، إلى «أن العام 2025 كان إختباراً لمرونة الإقتصاد الأردني ومنعته وقدرته على التكيُّف مع هذه الظروف الخارجية»، موضحاً «أن الإقتصاد الأردني واصل مسار التحسُّن في النمو الإقتصادي، مسجلاً نمواً بنسبة 2.7 % في الربع الأول من العام 2025، و2.8 % في كل من الربعين الثاني والثالث من العام ذاته، بعد أن سجل نمواً نسبته 2.6 % في العام 2024 كاملاً»، مؤكداً «أن هذا الأداء يعكس الإلتزام الثابت للحكومة والمؤسسات الوطنية بتنفيذ أجندة الإصلاح الشامل في المملكة، مدعوماً بالأداء الإيجابي للعديد من المؤشّرات الإقتصادية، وفي مقدّمها مؤشّرات القطاع الخارجي».

وأكد د. شركس «نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها بالحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي، ودعم قدرة الإقتصاد على النمو ضمن إطار متوازن»، مستشهداً بقوة أداء المؤشّرات النقدية، حيث إرتفعت الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي إلى 28.5 مليار

الدكتور عادل شركس

دولار في نهاية كانون الثاني/يناير 2026 ما يُغطي مدة أكثر من 10 أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، كما إنخفض معدّل الدولرة إلى 17.6 % في نهاية العام 2025».

وأضاف د. شركس: «أن معدّل التضخُّم في العام 2025 جاء مُنسجماً مع تقديرات البنك المركزي، عند مستوى يقل عن 2 % ، مع توقُّعات بإستقراره حول هذا المعدّل في العام 2026، بما يحافظ على القوة الشرائية ويعزّز بيئة التخطيط والإستثمار»، مشيداً بجهود القطاع المصرفي الأردني في تطبيق الحوكمة الرشيدة والإنضباط المؤسسي والإدارة الواعية للمخاطر، مشيراً إلى «أن البنوك حافظت على متانتها وربحيتها وإستقرارها رغم تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي وتقلُّبات الأسواق وتسارع الإبتكار المالي، وهو ما إنعكس بوضوح على نتائجها المالية لعام 2025 وإستمرار دورها كقناة تمويل رئيسية للقطاعات الإقتصادية».

ولفت د. شركس إلى «نمو موجودات البنوك في نهاية العام 2025 بنسبة 6.0 % لتصل إلى 74.1 مليار دينار، وإرتفاع الودائع لديها بنحو 7.1 % لتبلغ 50 مليار دينار، إلى جانب نمو التسهيلات الإئتمانية بنسبة 3.7 % لتصل إلى 36.1 مليار دينار في نهاية العام 2025»، مشيداً بجهود الجهاز المصرفي في تبنّي الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية الحديثة، مستفيداً من

البنية التحتية الرقمية المتقدمة التي وفّرها البنك المركزي، ما جعل نحو 84 % من الخدمات البنكية يجري تنفيذها إلكترونياً من دون الحاجة لزيارة فروع البنوك.

وأشار د. شركس إلى «أن قيمة الحركات المنفّذة عبر أنظمة الدفع الوطنية (اي فواتيركم، كليك، جوموبي) تجاوزت 42 مليار دينار خلال العام 2025، أي أكثر من 100 % من الناتج المحلي الإجمالي»، موضحاً «أن البنك المركزي، وإدراكاً منه لأهمية مواكبة التطوُّرات التكنولوجية، أطلق في تموز/يوليو 2025 «الإطار التنظيمي لإستخدامات الذكاء الإصطناعي للقطاع المصرفي الأردني»، بهدف توفير إرشادات تنظيمية تساعد المؤسسات المالية على تبنّي تقنيات الذكاء الإصطناعي بشكل مدروس ومسؤول».

ولفت د. شركس إلى «أن البنك المركزي نجح في تحقيق كامل مشاريعه ضمن البرنامج التنفيذي الأول (2023–2025) لرؤية التحديث الإقتصادي»، مؤكداً «إستمرار دوره في تعزيز التحوُّل الرقمي، والأمن السيبراني، والتمويل الأخضر، والذكاء الإصطناعي، والإبتكار المالي، وتنمية المهارات المستقبلية ضمن مستهدفات البرنامج التنفيذي الثاني للرؤية (2026–2029)».

الأستاذ باسم السالم

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم السالم، «أن القمّة المصرفية باتت محطة سنوية رئيسية للحوار الإستراتيجي حول مستقبل القطاع المصرفي، ومنصّة لتبادل الرؤى حول التحدّيات الإقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، وعرض مسارات التطوُّر في صناعة المال».

ووجّه السالم الشكر لمحافظ البنك المركزي على رعايته ودعمه المتواصل للقطاع المصرفي، معتبراً «أن الإقتصاد الأردني أثبت خلال السنوات الماضية قدرته على الصمود والتكيُّف مع التحدّيات، مستنداً إلى سياسات نقدية ومالية حصيفة، وإصلاحات هيكلية متدرجة، وشراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، فيما يواصل القطاع المصرفي أداء دوره المحوري كرافعة أساسية للنمو من خلال تمويل القطاعات الإنتاجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتبنّي الحلول الرقمية الحديثة».

وأضاف السالم «أن التقارير الدولية وتقييمات وكالات التصنيف الإئتماني أكدت متانة الجهاز المصرفي الأردني وإستقراره وقدرته على مواجهة الصدمات، بما يعكس سلامة الأطر الرقابية وقوة رأس المال وجودة إدارة المخاطر»، مشدّداً على «أن المرحلة المقبلة تتطلّب مضاعفة الجهود لمواكبة التحوُّلات العالمية في التكنولوجيا المالية ومعالجة البيانات والتمويل الأخضر، بما يضمن الحفاظ على التنافسية وتحقيق التوازن بين الإستقرار والنمو».

محلّل التصنيفات السيادية في وكالة Moody's كريستيان فانغ يُذكر أن القمّة تضمّنت عدداً من الجلسات الحوارية، حيث شارك في الجلسة الأولى بعنوان «الآفاق الاقتصادية العالمية» محلّل التصنيفات السيادية في وكالة Moody's كريستيان فانغ، الذي أشار إلى «أن النظرة المستقبلية للإقتصاد العالمي في العام 2026 لا تزال سلبية، بفعل عدم اليقين في السياسات الإقتصادية العالمية وإرتفاع مستويات الدين، مقابل قدرة نسبية لبعض الإقتصادات على الصمود».

كما تناولت عالية مبيّض من مؤسسة Jefferies في الجلسة الثانية بعنوان «آفاق اقتصاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مسارات النمو في المنطقة، والتحدّيات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، إضافة إلى فرص التحوُّل الاقتصادي.

فيما ركّزت الجلسة الثالثة على «مستقبل العمل المصرفي» بما في ذلك الذكاء الإصطناعي والتقنيات الناشئة وتأثيرها على صناعة المال، بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين من مؤسسات مالية عالمية.

العاصمة البحرينية تنفّذ برامج ومبادرات نوعية تُسهم في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتمكين الشباب

«إعلان المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب»

بإعتمـاد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»

شارك الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثلاً جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، والشيخ خالد بن حمود آل خليفة محافظ محافظة العاصمة، في فعّاليات «المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب لعام 2026»، الذي نظّمته محافظة العاصمة، بإعتماد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، في حضور السيدة روان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب، وعدد من أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين وممثلي الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بريادة الأعمال وتمكين الشباب، وفي مقدمهم الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح.

وفي سياق الفعّاليات المشار إليها، أُقيمت جلستان حواريتان حول الإبتكار وريادة الأعمال، في مدينة المنامة، البحرين، في حضور عدد من المسؤولين المحليين والدوليين، وممثلي المؤسسات الداعمة، ونخبة من رواد الأعمال والمهتمين.

سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة

وأعرب المحافظ آل خليفة في كلمته عن خالص شكره وتقديره إلى سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب على تفضل سموه بتدشين مبادرة «المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب»، مؤكداً «أن دعم سموّه المتواصل للشباب البحريني والعربي يشكل ركيزة أساسية في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، وتحفيز الطاقات الشابة على الإبتكار، وتحويل الأفكار الخلاّقة إلى مشاريع مؤثرة تسهم في دعم مسارات التنمية المستدامة».

وأكد المحافظ آل خليفة «حرص محافظة العاصمة على تنفيذ برامج ومبادرات نوعية تُسهم في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال، وتمكين الشباب، ودعم منظومة الإبتكار»، مشيراً إلى «أن المنامة باتت منصّة حاضنة للأفكار الإبداعية والمشاريع الواعدة، بفضل ما توفره من بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، وشراكات فاعلة مع

مختلف القطاعات»، لافتاً إلى أن فعّاليات «المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب» تجسّد ترجمة عملية لرؤية القيادة الرشيدة في الاستثمار في طاقات الشباب، وبناء إقتصاد قائم على المعرفة والإبداع، مؤكداً «أن محافظة العاصمة ماضية في توسيع نطاق المبادرات التي تعزّز قدرات رواد الأعمال الشباب، وتربطهم بالخبرات الإقليمية والدولية، وتوفر لهم الأدوات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة ذات أثر إقتصادي وإجتماعي مستدام».

وأكد سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة «أن إختيار المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب يعكس الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، التي جعلت من الشباب محوراً رئيسياً في مسيرة التنمية الشاملة، وإستثماراً إستراتيجياً في الطاقات الشبابية البحرينية والعربية»، مشيراً إلى «أن ما تحقق من إنجازات في مجال ريادة الأعمال هو ثمرة الدعم والمتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث أسهمت توجيهاته في ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي داعم للابتكار والمبادرات الريادية».

وأضاف الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة «أن هذا الإختيار يمثل مسؤولية متجدّدة لتعزيز منظومة ريادة الأعمال، وفتح آفاق أوسع أمام الشباب العربي للإبداع والمنافسة وصناعة الفرص المستقبلية»، مشدّداً على «أهمية الدور الذي يضطلع به الشباب العربي في قيادة الإقتصاد الجديد وصناعة مستقبل أكثر إزدهاراً وإستدامة للمنطقة»، مبدياً فخره بالشباب العربي ورواد الأعمال، ومؤكداً «أن إبداعاتهم وطموحاتهم تشكل نبض المستقبل وأساساً لبناء إقتصاد مستدام ومجتمع مبتكر»، ومشيراً إلى «أن الشباب هم الركيزة الحقيقية للإبتكار وريادة الأعمال، وأن دعمهم وتمكينهم ليس خياراً بل إستثمار في مستقبل الأوطان العربية».

وكان قد قام سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة بجولة في المعرض المصاحب للحفل، والذي أُقيم بمشاركة عدد من الشركات المحلية والخليجية، ومنظمة «اليونيدو»، حيث إطّلع سموُّه على أبرز المبادرات والمشاريع الريادية المعروضة، وإستمع إلى شرح حول تجارب الشركات المشاركة ونماذجها المبتكرة.

سام ماغي

سام ماغي، مدير الإبتكار وريادة الأعمال في جامعة هارفارد

كما تضمّن برنامج الحفل كلمة ألقاها المتحدث الرئيسي في الحفل سام ماغي، مدير الإبتكار وريادة الأعمال في جامعة هارفارد، الذي أشاد بالنموذج البحريني وأهميته في تعزيز الإبتكار ومساعدة الشباب على إكتشاف قدراتهم الإبداعية والريادية.

كما تابع الحضور عرض فيلم قصير سلّط الضوء على المكانة المتقدّمة التي وصلت إليها مملكة البحرين في مجال ريادة الأعمال والإبتكار، والجهود التي أهّلتها لتكون عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب لعام 2026.

شهادة «إعتماد مدينة المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب لعام 2026»

وكان قد تسلّم الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، شهادة إعتماد مدينة المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب لعام 2026، من قبل الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» في مملكة البحرين.

وأعرب الدكتور هاشم حسين، عن فخره وإعتزازه بإعتماد مدينة المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب لعام 2026، مؤكداً «أن هذا الإختيار يعكس رؤية القيادة الحكيمة التي وضعت الطاقات البحرينية، وخصوصاً الشباب، في قلب عملية التنمية الشاملة، كما يجسّد المكانة المتقدّمة التي وصلت إليها مملكة البحرين على الصعيدين الإقليمي والدولي في دعم ريادة الأعمال والإبتكار وتمكين الشباب».

تتويج مدينة المنامة كأول عاصمة عربية لرواد الأعمال الشباب لعام 2026

وكان قد قام الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس مجلس أمناء المركز الدولي لريادة الأعمال والإبتكار، بزيارة إلى مكتب ترويج الإستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في مملكة البحرين، حيث إلتقى الدكتور هاشم حسين، رئيس المكتب، وذلك في إطار الإستعدادات الجارية للإعلان الرسمي عن تتويج مدينة المنامة كأول عاصمة عربية لرواد الأعمال الشباب لعام 2026.

جلستان حواريتان

وقد شهد اليوم الأول عقد جلستين حواريتين؛ جاءت الأولى بعنوان «العلامات التجارية العالمية»، بمشاركة كل من مازن الضراب الرئيس التنفيذي لشركة «زد»، وفهد الدرعي مؤسس شركةSyspos ، وعبدالله شويطر الرئيس التنفيذي لشركة «شويطر ديلايتس»، ورائدة الأعمال شهد الزاكي، وأدار الجلسة د. ثابت النابلسي.

فيما حملت الجلسة الثانية عنوان «الذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال»، بمشاركة محمد المعراج الرئيس التنفيذي لبنك «إلى»، وعبدالرحمن السعدون الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق «ويفز»، ورائدة الأعمال د. ريم الجنيبي، وعلي العلوي المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق «يونيبال»، وأدار الجلسة د. خالد الحنفي الأمين العام لإتحاد الغرف العربية.

وفي ختام اليوم الأول، كرّم المحافظ الراعيين الرئيسين للفعالية، وهما بيت التمويل الكويتي ومجموعة جي إف إتش المالية، إلى جانب المشاركين في الجلسات الحوارية، وكافة الجهات المساندة، تقديراً لدورهم في دعم هذه المبادرة الريادية ومساهمتهم في إنجاح الحدث.

يُذكر أن فعّاليات «المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب» والتي إستمرت على مدى أسبوع كامل، تضمّنت سلسلة من الندوات وورش العمل التدريبية، بالتعاون مع عدد من الجامعات والمعاهد، وحاضنات ومسرّعات الأعمال، والجمعيات المتخصّصة، بهدف تطوير مهارات رواد الأعمال الشباب، وتعزيز معارفهم في مجالات الإبتكار وريادة الأعمال، وربطهم بالخبرات الأكاديمية والعملية ضمن بيئة تفاعلية داعمة.

KIB
BANK FOR LIFE

Aqari

The First Integrated Banking App for Real Estate Management for Individuals & Corporates

Download App Now

GET IT ON Google Play

Available on the App Store

www.kib.com.kw | 1 866 866 | KIBpage

ورش عمل مصرفية لإتحاد المصارف العربية
في الدار البيضاء ودبي وطرابلس وعبر التواصل المرئي

نظم إتحاد المصارف العربية أربع ورش عمل مصرفية متخصّصة في كانون الثاني/يناير 2026 في كل من:
الدار البيضاء – المملكة المغربية، دبي – الإمارات العربية المتحدة،
طرابلس – دولة ليبيا وعبر التواصل المرئي (الأونلاين).

ورشة في الدار البيضاء عن:
«كشف أسرار الأمن السيبراني: أدوات وتقنيات متقدمة للمتخصّصين في الأمن السيبراني»

نظّم إتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الجمعية المهنية لبنوك المغرب، ورشة عمل مصرفية متخصّصة، في الدار البيضاء – المملكة المغربية، حول «كشف أسرار الأمن السيبراني: أدوات وتقنيات متقدمة للمتخصّصين في الأمن السيبراني»، لمدة ثلاثة أيام، (ما بين 26 كانون الثاني/يناير و28 منه 2026)، وقد شارك في هذه الورشة 31 مشاركاً من مصارف مغربية.

وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام، الخبير المصرفي اللبناني جان ميشال كوكباني، والذي يتمتّع بخبرة مصرفية لأكثر من 20 عاماً في نظم المعلومات، حيث يعمل حالياً كمدير في شركة ARCSHIELDS للأمن السيبراني.

ويهدف هذا التدريب إلى تسليط الضوء على أحدث التهديدات في العام 2024 وأهم القضايا في صناعة الأمن السيبراني. لذلك، فقد جمعت الجلسات بين أفضل الممارسات والأطر الأمنية، ودراسات الحالة الواقعية، والمعامل العملية التي يستوعب من خلالها المشاركون في التدريب، عقلية القراصنة بغية الإستعداد لمواجهتهم.

أما المشاركون المستهدفون فهم: المسؤولون عن أمن المعلومات CISO، ومدقّقو تكنولوجيا المعلومات، ومسؤولو المخاطر في تكنولوجيا المعلومات، والمخاطر التشغيلية، والأنظمة ودعم تكنولوجيا المعلومات.

ورشة عبر التواصل المرئي (الأونلاين): «التبادل التجاري بالوسائل الرقمية والأدوات المنظّمة المتقدّمة»

من جهة أخرى، نظّم الإتحاد، ورشة عمل مصرفية متخصّصة عبر التواصل المرئي (الأونلاين)، بعنوان: «التبادل التجاري بالوسائل الرقمية والأدوات المنظمة المتقدّمة»، على مدار ثلاثة أيام، (ما بين 19 كانون الثاني/يناير و21 منه 2026). وقد شارك في هذه الورشة 32 مشاركاً من مصارف لبنانية، أردنية، مصرية وسورية.
وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام الخبير الدكتور إلياس كسّاب، وهو خبير مصرفي لبناني يتمتّع بخبرة مصرفية طويلة في تمويل التجارة وإدارة المخاطر والسيولة والمدفوعات، وتُركّز خبرته أيضاً في التمويل الدولي، ويشغل حالياً منصب مدير أول في بنك سوسيتيه جنرال في لبنان (SGBL).
وقد تناولت هذه الورشة، الإتجاهات الرقمية الحديثة التي تعيد تشكيل عمليات تمويل التجارة والمدفوعات على مستوى العالم، والتوقيع الرقمي، ومنصّات تمويل التجارة التي تعزّز السرعة والإمتثال والرقابة التشغيلية، والعقود الذكية وخطابات الإعتماد الرقمية، والتي تُغيّر طريقة تبادلblockchain .
كما سلّطت الورشة الضوء على دور التكنولوجيا المالية، لا سيما المستندات وتدفق الأصول والتنفيذ الآلي للمدفوعات، حيث تساهم

هذه الإبتكارات في تقليص مدة المعالجة وتعزيز الشفافية وسرعة التسوية.
وقد ساعدت هذه الورشة المتخصّصة في تمكين المشاركين من تقديم فهم شامل لعملية التحوّل الرقمي في تمويل التجارة، والإنتقال من المعاملات الورقية إلى بيئات رقمية تعتمد على البيانات.

ورشة في دبي، دولة الإمارات عن «ضمان الحوكمة في القطاع المصرفي: المخاطر، الأدوار، الحقائق»

كذلك نظّم الإتحاد، ورشة عمل مصرفية متخصّصة، في دبي – دولة الإمارات العربية المتحدة، حول «ضمان الحوكمة في القطاع المصرفي: المخاطر، الأدوار، الحقائق» لمدة ثلاثة أيام (ما بين 27 كانون الثاني/ يناير و29 منه 2026). وقد شارك في هذه الورشة 20 مشاركاً من مصارف إماراتية، مصرية، عراقية، سعودية وكويتية.
وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام الخبير المصرفي اللبناني محمد قيسي، مدرّب ومستشار معتمد في التدقيق الداخلي، مكافحة الاحتيال، وغسل الأموال، والذي يمتلك خبرة واسعة في الحوكمة والمخاطر والإمتثال في الشرق الأوسط. ويقدّم حالياً تدريبات وإستشارات لتعزيز كفاءات المحترفين في مجالات التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر.

ورشة في طرابلس، ليبيا عن «تحدّيات الإلتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

كما نظم الإتحاد بالتعاون مع إتحاد المصارف الليبية، في العاصمة طرابلس، دولة ليبيا، على مدار خمسة أيام (ما بين 8 شباط وحتى 12 منه 2026)، ورشة عمل متخصّصة حول «تحدّيات الإلتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، بمشاركة 35 مشاركاً من العاملين في المصارف الليبية.

وقد رمت ورشة العمل إلى إكساب العاملين في الجهاز المصرفي الليبي مستوى عال من الوعي والإدراك لمفهوم عمليات غسل الأموال وتمويل الأموال، والتعرُّف على المخاطر المرتبطة بها، كذلك بغية إكسابهم المهارات الفنية لمكافحتها وفق القوانين والتشريعات الدولية والمحلية، مع التركيز على الممارسات العلمية والعملية لتنمية قدراتهم على إدراك العناصر السليمة للتعرُّف على العملاء ومتابعة عملياتهم، فضلاً عن مواجهة التحدّيات التي تواجههم في سبيل الإلتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد إفتتح أعمال الورشة هاني علي عبدالله المدير الإقليمي لمصر وليبيا والسودان، والدكتور حسين الزروق المدير العام لإتحاد المصارف الليبية، والدكتور عبد الستار النجار، الخبير الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل (AML / CFT /CPF) محاضر ورشة العمل.

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله يشهد توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق أول ديبلوم ذكاء إصطناعي في القطاع المصرفي

أكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، «أن المحافظ بشكل واضح ليس مسؤولًا عن قوة العملة أو تحديد سعرها، بل تتمثل مهمته الأساسية في وضع السياسات النقدية الهادفة إلى التحكُّم في معدّلات التضخُّم.

وأوضح المحافظ عبد الله خلال مشاركته في مؤتمر العلا، «أن البنك المركزي المصري يحرص على إنتهاج سياسات مرنة لإدارة العرض والطلب بهدف كبح التضخُّم، حيث هذه السياسات أسهمت في خفض معدل التضخم من 20 % إلى 12 % ، وهو ما عزّز الثقة في الإقتصاد المصري».

وأضاف عبد الله: «أن السيطرة على التضخُّم وخفضه لم تكن مهمة سهلة، إذ تطلّب الأمر بناء مصدّات وإجراءات وقائية لتحقيق هذا الهدف في ظل التحدّيات الإقتصادية القائمة».

المحافظ حسن عبدالله

أزمة كبرى عصفت بالبلاد وتسبّبت في تصنيف سيّئ للإقتصاد

من جهة أخرى، كشف المحافظ حسن عبد الله عن أزمة كبرى مرّت بها البلاد في وقت سابق تسبّبت في تصنيف الإقتصاد المصري بالسيء. وقال في المؤتمر عينه، «إن مصر مرّت في فترة سابقة بظروف إقتصادية صعبة نتيجة تقييد الإستيراد للحفاظ على موارد النقد الأجنبي»، مؤكداً «أن ذلك أدّى إلى تفاقم الأوضاع الإقتصادية وتصنيف السوق المصرية آنذاك بـ «السيئة».

مصر أثبتت قدرتها على تحمل الصدمات

وقال عبد الله: «إن مصر أثبتت قدرتها على تحمُّل الصدمات وإدارتها بكفاءة والعمل على التحوُّط منها قبل وقوعها»، موضحاً «أن «المركزي» يملك حزمة واضحة من الأدوات والإجراءات للتعامل مع معدّلات التضخُّم وسعر الصرف، في ظل التقلّبات الجيوسياسية الدولية الراهنة»، مشيراً إلى «أن فريق العمل داخل البنك المركزي يحرص على تطوير أدوات فعّالة لتحسين الأوضاع الإقتصادية، مستفيدين من تجارب دولية ناجحة، إلى جانب العمل المتواصل على إدارة توقُّعات الأزمات بشكل إستباقي»، مؤكداً «أن المؤشّرات الإقتصادية في مصر تبدو إيجابية، مع وجود فرص لتحسُّن إيرادات قناة السويس، وتعافي الإقتصاد الكلي، وتوسُّع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي».

إطلاق المبادرة الوطنية لدعم الطلاب المتميّزين في الجامعات المصرية

من جهة أخرى، قال المحافظ حسن عبد الله في كلمة ألقاها خلال إحتفالية إطلاق المبادرة الوطنية لدعم الطلاب المتميّزين في الجامعات المصرية «منحة علماء المستقبل» في حضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وعدد من الوزراء، والشخصيات الرسمية والمصرفية: «إن الشراكة الإستراتيجية أصبحت ضرورة، تفرضها تطلُّعات التنمية الشاملة ومتطلّباتها، بما يستدعي توحيد وتكامل الجهود بين مختلف مؤسسات الدولة، وفي مقدّمها القطاع المصرفي، لما له من دور محوري وما يمتلكه من أدوات وقدرات تسهم بفاعلية في دعم وتنفيذ مستهدفات التنمية الوطنية».

وفي هذا الإطار، يولي البنك المركزي المصري أهمية خاصة لدعم قطاع التعليم، بإعتباره أحد المحاور الرئيسية لسياسات المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وإيمانًا بأن التعليم هو المحرّك الأساسي للتقدم، وأحد أهم ركائز تحقيق رؤية الدولة المصرية 2030.

وأضاف المحافظ عبد الله: «من هذا المنطلق، تأتي مشاركتنا في إطلاق المبادرة الوطنية لدعم الطلاب المتميّزين في الجامعات المصرية «منحة علماء المستقبل»، بجهود مشتركة وتعاون مؤسسي فعّال بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والبنك المركزي المصري، وتحت الرعاية الكريمة للسيدة انتصار السيسي، قرينة السيد رئيس الجمهورية. وتهدف هذه المبادرة إلى إتاحة الفرصة لأبنائنا من الطلاب المتفوّقين غير القادرين، لإستكمال تعليمهم الجامعي بكرامة، بإعتباره حقاً أصيلاً، وتجسيداً عملياً لدور المسؤولية المجتمعية في تحقيق العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص، مع إعطاء أولوية لطلاب المحافظات الحدودية وذوي الهمم، بما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة في مختلف أقاليم الجمهورية».

مذكرة تفاهم للإطلاق أول ديبلوم ذكاء إصطناعي في القطاع المصرفي

على صعيد آخر، شارك المحافظ حسن عبدالله، والدكتور أحمد سامح فريد، رئيس جامعة الجيزة الجديدة، في مراسم توقيع مذكرة تفاهم لإطلاق أول ديبلوم متخصّصة في الذكاء الإصطناعى للمصرفيين تحت مظلّة الأكاديمية الرقمية «Digital Academy» التي أطلقتها «فينتك إيجيبت» التابعة لـ «المركزي المصري»، بهدف تطوير مهارات الكوادر المصرفية والمالية في مجالات التكنولوجيا المالية، وذلك بما يتماشى مع توجُّهات الدولة نحو التحوُّل الرقمي وترسيخاً لرؤية التطوير المستدام وتعزيزاً للقدرات التكنولوجية والإبتكارية للعاملين في القطاع المصرفي، في حضور الدكتور أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المجلس الإستشاري لجامعة الجيزة الجديدة، ورامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري، والدكتورة لميس رجب، نائب رئيس جامعة الجيزة الجديدة.

وقد وقّع مذكرة التفاهم كل من الدكتور خالد عبد العزيز حجازي، عميد كلية التجارة وإدارة الأعمال في جامعة الجيزة الجديدة، والدكتور عبد العزيز نصير، المدير التنفيذي للمعهد المصرفي المصري، والمهندس محمد الشريف، الرئيس التنفيذي لمجموعة إنجاز للإستشارات.

«فيتش» تتوقّع أن يحافظ الجنيه المصري على أداء قوي أمام الدولار في العام 2026

من جهة أخرى، توقّعت شركة الأبحاث «فيتش سوليوشنز» إرتفاع إحتياطات النقد الأجنبي لدى مصر إلى 52.6 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران 2026 بعد تخطّيها 50 مليار دولار في أكتوبر/تشرين الأول 2025، مرجّحة أن يتقلّص عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 % في عامي 2025 – 2026، وذلك بفضل إرتفاع صادرات السلع والخدمات، وقوة تحويلات العاملين في الخارج.

وترى شركة الأبحاث «فيتش سوليوشنز» أن الجنيه المصري سيُحافظ على أدائه القوي أمام الدولار خلال العام المقبل، مشيرة إلى أن الإستثمارات في سوق الأوراق المالية في مصر إرتفعت بشكل كبير منذ أغسطس/آب بفضل العوائد الجذابة، مما ساهم في تحسن أداء الجنيه أمام الدولار.

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية:
العملة السورية الجديدة لن تؤثر على قيمة الليرة

قال حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية: «إن إصدار العملة الجديدة وحذف الصفرين إجراء فني لتبسيط التعاملات المالية وعمليات البيع والشراء»، مشيراً إلى «أن هذا الإجراء ليس له تأثير على قيمة الليرة الحالية».

وقال الحصرية في لقاء إعلامي: «إن هذه الخطوة ستمكّن مصرف سوريا المركزي من تكوين كتلة نقدية محددة ومعروفة، وتسمح له بوضع سياسة نقدية واضحة»، مضيفا أنه «في الفترة السابقة لا أحد كان يعرف كم هو حجم الكتلة النقدية في البلاد»، لافتاً إلى «أن دفاتر مصرف سوريا المركزي تشير إلى وجود 42 تريليون ليرة سورية، لكن لا أحد يعرف أين هي على وجه التحديد بعد الحرب وتداعياتها».

إستقرار سعر الصرف

وقال الحصرية: «إن المصرف المركزي يركز على إستقرار سعر الصرف»، مضيفاً «أن سعر الليرة إنتعش بعد إصدار العملة الجديدة قبل أن يتّجه للإستقرار حالياً بسبب القلق لدى الناس حيال هذه العملة الجديدة وآلية استبدالها»، معتبراً «أن البنك المركزي قبل سقوط النظام كان ينتهج الطباعة على المكشوف، مما تسبّب في خفض سعر صرف الليرة».

وأعلن الحصرية أنه «في العام 2011 كان يوجد في سوريا تريليون ليرة (حجم الكتلة النقدية المطبوعة) وعند سقوط النظام أصبح في البلاد 39 تريليون ليرة، نتيجة «فساد في القطاع المصرفي والمصرف المركزي بسبب عدم الإنضباط المالي».

التضخم

وقال الحصرية: «إن التضخم وصل إلى 170 % قبل سقوط النظام السابق، لكنه تراجع بعد التحرير، حيث تم فتح الإستيراد مما زاد من المعروض من السلع وخفض الأسعار»، مضيفاً «أن سعر الصرف تحسن بنحو 30 % »، مؤكداً «أن العودة إلى التداول بالليرة السورية ووقف تسعير السلع والخدمات بالدولار يُسهم في كبح إرتفاعات الأسعار».

وعن آلية عمل المضاربين، قال الحصرية: «إن المضاربين على العملات يخالفون القانون»، مضيفاً أنهم «يرفعون الأسعار من دون وجود طلب حقيقي، ما يخلق حالة من التنافس في السوق للحصول على العملات الأجنبية ويرفع سعرها، وهنا يُمكن للمصرف أن يواجه الأمر بخفض سعر صرف العملات الأجنبية، ما يكبّدهم خسائر فينتهون عن هذه المضاربات».

الدكتور عبدالقادر الحصرية

العودة إلى نظام سويفت

وأكد الحصرية «أن العودة إلى نظام سويفت (SWIFT) لا تكفي وحدها لدمج الإقتصاد السوري في النظام الإقتصادي العالمي، إذ يحتاج العالم إلى التأكد من أن سوريا ملتزمة أنظمة مكافحة غسل الأموال العالمية من أجل إقامة علاقات مع النظام المصرفي السوري».

وأضاف الحصرية: «أن الإلتزام بأنظمة مكافحة غسل الأموال والإندماج في النظام العالمي هو ما يفسّر سرعة أو بطء وصول التحويلات المالية، فثمّة دول لا يستغرق وصول آلاف التحويلات إليها أكثر من 10 دقائق في حين تصل هذه المدة إلى 3 أشهر في دول أخرى»، مشيراً إلى «أن المصرف المركزي سيحضر الإجتماعات السنوية لنظام سويفت العالمي (سايبوس) بالإضافة إلى إجتماعات مع جهات مصرفية دولية في تركيا وبريطانيا وكندا، وذلك في إطار دمج النظام المصرفي السوري عالمياً».

إستراتيجية الدفع الإلكتروني

وقال الحصرية: «إن لدى المصرف المركزي إستراتيجية للرقمنة وتطوير نظام المدفوعات»، موضحاً «أن كافة الشركات سيكون لها مجال لتقديم هذه الخدمات المالية في البلاد»، مشيراً إلى «أن إرساء نظام دفع إلكتروني في سوريا يحتاج إلى بنية تحتية ومنح ترخيص للشركات المفترض أن تعمل في البلد، وهو ما يعمل عليه المصرف حالياً».

يُذكر أنه من المقرر أن تفتح شركة «ماستر كارد» مكتباً لها في سوريا في مارس/ آذار 2026.

البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank of Egypt

مكافحة الاحتيال مسئولية مشتركة..
تبدأ بالوعي وتنتهي بالحماية

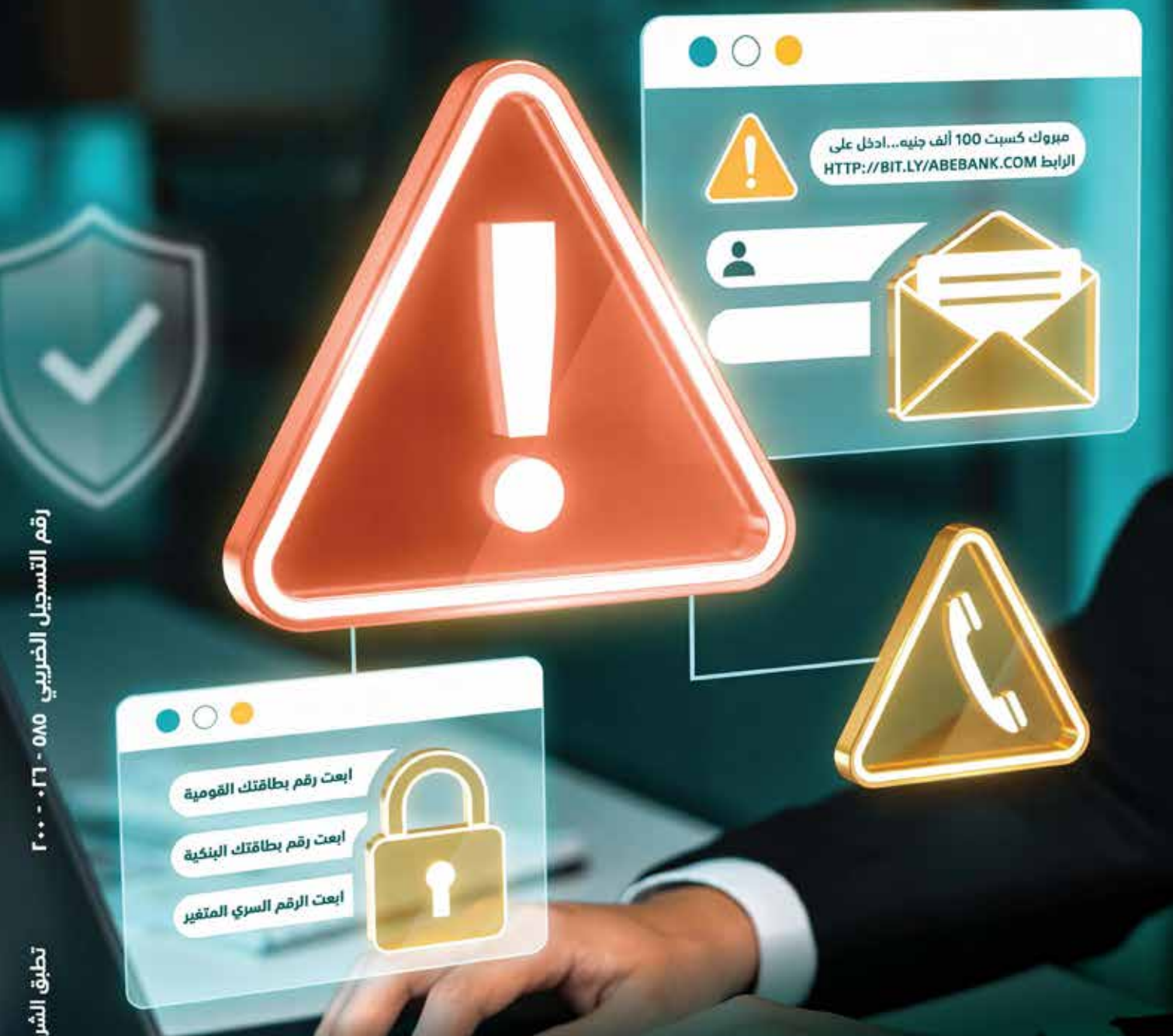

نؤمن بأن مكافحة الاحتيال المصرفي هي عملية تكاملية تبدأ بوعي العميل وتنتهي بمنظومة الحماية البنكية المتطورة لدينا.

رقم التسجيل الضريبي ٥٨٥ - ٠٢٦ - ٢٠٠

تطبق الشروط والأحكام

19080

«مصارف البحرين» عضواً في لجنة المصارف الإسلامية لدى إتحاد المصارف العربية

إنضمت جمعية مصارف البحرين إلى عضوية لجنة المصارف الإسلامية التي تم إنشاؤها مؤخراً لدى إتحاد المصارف العربية. وتهدف هذه اللجنة إلى دعم توحيد الجهود بين المصارف الإسلامية، وتعزيز تطبيق أفضل الممارسات المصرفية والشرعية، والمساهمة في تطوير الأُطر التنظيمية والمعايير المهنية التي تحكم هذا القطاع الحيوي.

ويُمثّل جمعية مصارف البحرين في عضوية اللجنة كل من الدكتور عبدالناصر عمر آل محمود، رئيس لجنة المعايير المصرفية الإسلامية والشرعية في جمعية مصارف البحرين، والدكتور حمد فاروق الشيخ، نائب رئيس لجنة المعايير المصرفية الإسلامية والشرعية في الجمعية.

ومن خلال هذه المشاركة، تدعم جمعية مصارف البحرين عمل لجنة المصارف الإسلامية لدى إتحاد المصارف العربية في مناقشة التحدّيات المشتركة التي تواجه المصارف الإسلامية، وإقتراح حلول عملية تُعزّز الإستدامة والحوكمة والإمتثال الشرعي، إلى جانب دعم الإبتكار في المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، بما يُواكب المتغيّرات الإقتصادية والتقنية في المنطقة.

وأكدت السيدة زيبا عسكر، الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين، «أن مشاركة الجمعية في عضوية لجنة المصارف الاسلامية تمثل إمتداداً لدور البحرين الريادي في صناعة الصيرفة الإسلامية، كما تأتي في إطار دورها المؤسسي في تمثيل القطاع المصرفي البحريني، ونقل خبراته المتراكمة في مجال الصيرفة الإسلامية، لا سيما أن البحرين تُعدُّ من المراكز الإقليمية الرائدة في هذا المجال، وتضم عدداً من المؤسسات المصرفية الإسلامية ذات الحضور الدولي»، مؤكدة «أن الجمعية حريصة على الإسهام الفاعل في صوغ الرؤى والمبادرات التي تدعم تطور المصارف الإسلامية العربية، وتعزّز التكامل بين المؤسسات المصرفية في الدول العربية».

من جهته، أكد الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، «أن إنضمام جمعية مصارف البحرين إلى عضوية لجنة المصارف الإسلامية يُشكّل إضافة نوعية ومهمة لأعمال اللجنة، لما تتمتع به مملكة البحرين من خبرة عريقة ومكانة ريادية في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي»، موضحاً «أن الإتحاد يعمل على إطلاق لجنة المصارف الإسلامية كإطار مؤسسي متخصّص يهدف إلى تلبية إحتياجات القطاع المصرفي والمالي الاسلامي، وتطويره ودعم قدراته البشرية بأعلى المؤهلات والكفاءات وفق أعلى المعايير التنافسية، وإعداد مادة علمية متخصّصة تقدم بموجبها شهادات مهنية معتمدة دولياً لإعداد خبراء في مجالات الصيرفة والتمويل الاسلامي».

شيخة العيسى أمينة عامة لإتحاد مصارف الكويت

أعلن رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، حمد عبدالمحسن المرزوق، أن مجلس إدارة الإتحاد وافق بالإجماع على تعيين شيخة العيسى أمينة عامة لإتحاد مصارف الكويت، في خطوة تعكس ثقة المجلس بالكفاءات الوطنية، وتجسّد التوجّه المؤسسي الداعم لتمكين المرأة الكويتية، وتعزيز حضورها في مواقع القيادة وصناعة القرار، ولا سيما في القطاع المصرفي.

وأوضح المرزوق «أن هذا التعيين يأتي في إطار رؤية إتحاد مصارف الكويت الهادفة إلى الإرتقاء بالأداء المؤسسي للإتحاد، وتعزيز فاعليته في تمثيل البنوك الأعضاء، ومواكبة المتغيّرات المتسارعة في القطاعين المصرفي والمالي، عبر الإستعانة بقيادات وطنية، تمتلك الخبرة والكفاءة والقدرة على قيادة المرحلة المقبلة بكفاءة وإقتدار».

وتقدّم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد بخالص التهنئة إلى الأمينة العامة الجديدة شيخة العيسى لمناسبة توليها هذا المنصب، ومؤكدين دعمهم الكامل لجهودها في تعزيز دور الإتحاد والتعاون بين البنوك الأعضاء بما يخدم القطاع المصرفي الكويتي والإقتصاد الوطني.

ومن جانبها، أعربت شيخة العيسى عن بالغ شكرها وتقديرها لمجلس إدارة الإتحاد على الثقة التي أولاها إياها، مؤكدة إلتزامها بالعمل على مواصلة مسيرة الاتحاد وتعاونه مع البنوك الأعضاء لتحقيق المزيد من التطوُّر والنجاحات والإنجازات خلال المرحلة المقبلة.

بيت التمويل الكويتي يفوز بجائزة «أكبر بنك من حيث القيمة» من «فوربس»

حصد بيت التمويل الكويتي جائزة «أكبر بنك من حيث القيمة» من مجلة فوربس الشرق الأوسط (Forbes Middle East)، خلال حفل جوائز «قمة كبار المستشارين والمستثمرين»، الذي أقيم في أبوظبي، في حضور نخبة من القيادات المصرفية والاقتصادية ورجال المال والأعمال والمستثمرين في المنطقة.

وقد تسلَّم الجائزة نائب المدير العام للأسواق العالمية للتداول والإستثمارات في بيت التمويل الكويتي، خالد الرخيص، بالنيابة عن الرئيس التنفيذي للمجموعة خالد يوسف الشملان.

وذكرت مجلة فوربس الشرق الأوسط أن البنك واصل تصدّره للقطاع المصرفي الكويتي من حيث القيمة السوقية، حيث حل في المركز الأول محلياً، والخامس إقليمياً في قائمة أكبر 30 بنكاً بالشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام 2025.

وتبلغ القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي أكثر من 15 مليار دينار، مما يضعه بين أكبر المؤسسات المصرفية في المنطقة وأكثرها تأثيرا. ويمثل هذا التصنيف وهذه الجائزة إضافة نوعية جديدة إلى سجل البنك الحافل بالإنجازات، بما يعزّز مكانته الريادية على مستوى المنطقة، ويؤكد الثقة المحلية والإقليمية والدولية الراسخة في أدائه ومتانة مركزه.

كما تعكس الجائزة قدرة البنك على مواصلة تحقيق النمو المستدام، وتوسيع مفهوم التمويل الإسلامي عالميا، ودعم القطاعات الحيوية التي تساهم في تنويع الاقتصادات الإقليمية.

أول بنك مصري في السعودية
«الأهلي المصري» يفتتح فرعه الجديد في الرياض

الشخصيات الرسمية والمصرفية المشاركة في حفل إفتتاح البنك الاهلي المصري في العاصمة الرياض

إحتفل البنك الأهلي المصري، بإفتتاح فرعه الأول في المملكة العربية السعودية في العاصمة الرياض، حيث بدأ في العمل الفعلي في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2025، وذلك بعد حصول البنك على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي «ساما» على مزاولة العمل المصرفي في المملكة، في حضور الدكتور خالد بن وليد الظاهر نائب محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وإيهاب أبو سريع سفير مصر في المملكة، وسهى التركي، ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام السفطي، رئيس المؤسسات المالية والخدمات المالية الدولية التنفيذي، وفرق العمل المختصة في البنك الأهلي المصري.

وأكد محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أن افتتاح «الأهلي المصري» في العاصمة الرياض جاء في إطار إستراتيجية البنك لتوسيع نطاق خدماته وتعزيز تواجده الدولي وتتويجاً للعلاقات المتميّزة بين البلدين، حيث تجمع مصر والسعودية شراكات إقتصادية وإستثمارية قوية، كما يشهد التعاون الإقتصادي والإستثماري بين البلدين تطوراً كبيراً في كافة المجالات والأصعدة».

من جهتها، أوضحت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، «أن إختيار البنك للتواجد في المملكة العربية السعودية في فرع الرياض هو إمتداد طبيعي لتلك العلاقات المتميّزة، حيث تُعد المملكة من أكبر الشركاء الإقتصاديين لمصر، وهي من أكبر الدول العربية من حيث حجم الإستثمارات في مصر، تغطي كافة المجالات الإنتاجية والخدمية»، مؤكدة «أن التواجد الإستراتيجي للبنك الأهلي المصري في السعودية يدعم بشكل كبير العلاقات الإقتصادية والإستثمارات بين البلدين إستناداً إلى الفرص المتوقع الإستفادة منها في السوق السعودية، حيث إن تلك العلاقات تستمد قوتها من ثوابت ظلت تشكل ركنًا أساسياً في تعزيز الترابط بين البلدين».

من جانبه، أشار يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إلى «تطبيق أحدث التقنيات في العمل المصرفي في البنك الأهلي المصري في الرياض، كذلك إختيار أفضل الكوادر البشرية في سوق العمل، حيث تم تدريب تلك الكوادر لضمان أعلى معدّلات الجودة في الخدمة التي سيقدمها البنك، إضافة الى الحفاظ على الهوية المؤسسية المتميّزة للبنك في كافة تصميمات الفرع وتأثيثه»، لافتاً إلى حرص البنك على

«التواجد في المملكة من خلال إفتتاح فرع له، يهدف الى خدمة الشركات المصرية والسعودية العاملة في المملكة، خصوصاً في ضوء وجود إستثمارات متبادلة بين السعودية ومصر».

أما هشام السفطي رئيس المؤسسات المالية والخدمات المالية الدولية التنفيذي، فأوضح «أن هذا الفرع لا يتمّيز بموقعه الحيوي فقط، بل يُعدّ جزءاً من رؤية البنك الأهلي المصري لتواجده الإستراتيجي في المنطقة العربية، كما يُعد حجر الزاوية لتحقيق الإتساق والتناغم في سياسة البنك الساعية إلى تحقيق الإنتشار خارج مصر، إضافةً إلى الخدمات التي سيقدّمها كونه ليس مجرّد فرع مصرفي تقليدي، بل مركزاً متكاملاً يقدم مجموعة متنوّعة من الخدمات التي تلبي إحتياجات العملاء في المملكة من خلال خدمات مصرفية مقدمة للشركات، إضافة الى عمليات تمويل التجارة، حيث يطمح البنك من خلال هذا الفرع إلى دعم المستثمرين من الشركات المصرية والسعودية والعربية لتحقيق متطلّباتهم المصرفية، وتوسيع نطاق الخدمات والتواجد في أسواق جديدة، كذلك تسهيل وتعزيز العمليات التجارية والإستثمارات البينية بين مصر والسعودية، مما سيُسهم في تعزيز الشراكة بين البلدين، وتقديم مختلف الخدمات المصرفية للشركات الراغبة في الإستثمار».

«الأهلي المصري» ومصر لتأمينات الحياة يُطلقان حزمة جديدة من منتجات التأمين البنكي

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق باقة جديدة من منتجات التأمين البنكي، وذلك إستكمالاً للنجاح المثمر بين الجانبين منذ إنطلاقه في العام 2020، وإستكمالاً لما حققه نشاط التأمين البنكي على مدار السنوات الماضية، حيث بلغ إجمالي المحققات ما يقرب من 11 مليار جنيه، بما يعكس نجاح نموذج التكامل بين الخدمات المصرفية والتأمينية ودورهما في تعزيز الشمول المالي وتلبية الإحتياجات المتنوّعة للعملاء، في حضور محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ويحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي ومصطفى القماش العضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة، وكريم سوس رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي، ونادر سعد رئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الأعمال التنفيذي، وهاله حلمي رئيس المنتجات والشمول المالي، وأحمد الملاح رئيس قطاعات الخدمات المركزية في البنك الأهلي المصري، إلى جانب فرق العمل المتخصّصة من الجانبين وذلك تقديراً لمجهوداتهم خلال الفترة الماضية وتحفيزاً لهم على الإستمرار في تحقيق أعلى معدّلات الكفاءة والجودة في تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية للعملاء.

وعلى هامش الإحتفالية تم توقيع بروتوكول تعاون جديد مع شركة مصر لتأمينات الحياة، لتطبيق نظام التأمين الجماعي على حياة عملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يمثل نقلة نوعية في أعمال التأمين على قروض المشروعات في القطاع المصرفي، بما يُسهم في تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز تجربة العملاء ويدعم فرص البنك في التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكد محمد الإتربي، «أن شراكة البنك الأهلي المصري مع شركة مصر لتأمينات الحياة تأتي في إطار إستكمال إستراتيجية البنك الهادفة إلى تقديم حلول مالية وتأمينية متكاملة»، مشيراً إلى «حرص البنك على التوسع في طرح منتجات تأمين بنكي مبتكرة تجمع بين الحماية التأمينية والعائد الاستثماري، بما يدعم التخطيط المالي طويل الأجل للأفراد والأسر».

إفتتاح وحدة المراقبة المركزية لمخازن البنك

من جهة أخرى، إفتتح البنك الأهلي المصري وحدة المراقبة المركزية للمخازن الخاصة به في المنطقة الصناعية في «السادس من أكتوبر»، في حضور يحيى أبو الفتوح نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإداري، والمهندس خالد عبد الله رئيس مجموعة نظم المعلومات، والمهندس أحمد كمال رئيس مجموعة الإتصالات، واللواء أحمد العشري رئيس قطاع الأمن في البنك الأهلي المصري، والمهندس عمر صبور رئيس المكتب الإستشاري المشرف على التنفيذ، والمهندس إيهاب يوسف رئيس شركة هيرب تريد، وكيل شركة هاني ويل العالمية، المورد الرئيسي للكاميرات وأنظمة المراقبة، ومجموعة من قيادات البنك وممثلي الشركات المنفذة للمشروع.

«الأهلي المصري» ومحافظة الجيزة يوقعان بروتوكول تعاون

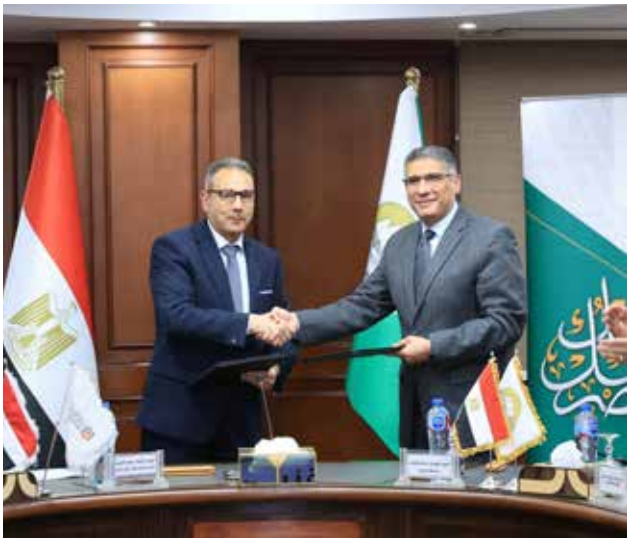

على صعيد آخر، وفي إطار توجيهات الدولة لدعم التنمية الصناعية وتعزيز الإستثمار، وقّع البنك الأهلي المصري ومحافظة الجيزة بروتوكول تعاون استراتيجي يهدف إلى دعم وتطوير المناطق الصناعية بمحافظة الجيزة، وتوفير حلول تمويلية متكاملة لأصحاب الورش والمصانع، ولا سيما في منطقتي عرب أبو ساعد بالصف وجرزا بالعياط، بما يُسهم في تقنين أوضاعهم ودعم توسعاتهم الإنتاجية وتعزيز قدرتهم التنافسية.

ويأتي هذا البروتوكول في ضوء قرارات تخصيص الأراضي لإقامة مناطق صناعية متكاملة، وحرص محافظة الجيزة على تحويل هذه المناطق إلى نماذج صناعية متطوّرة، إلى جانب الدور المحوري الذي يقوم به البنك الأهلي المصري بإعتباره أكبر بنك في مصر ورائداً في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حزمة متنوعة من برامج التمويل والخدمات غير المالية.

على صعيد غير متصل، **أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق مبادرة «شباب شامل» بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة**، والتي تعد برنامجاً متكاملاً يهدف إلى رفع الوعي المالي وتنمية مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية التي تناسب إحتياجاتهم لتمكينهم إجتماعياً وإقتصادياً وتعزيز دورهم في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم تفعيل المبادرة داخل مجموعة من الأندية في محافظة القاهرة، في حضور الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، ومحمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وسهى التركي، ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وشريف لقمان وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي والإستدامة، ومصطفى عبد الحميد رئيس الإدارة المركزية للشؤون المالية والإدارية في وزارة الشباب والرياضة، وعدد من المسؤولين من البنك والوزارة.

400 مليون جنيه من جهاز تنمية المشروعات لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عبر فروع بنك القاهرة

في إطار سياسات بنك القاهرة الداعمة للشمول المالي وتعزيز التمويل الموجه لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أعلن البنك عن توقيع إتفاقية تمويل جديدة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة 400 مليون جنيه مصري، وذلك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف محافظات الجمهورية من خلال بنك القاهرة.

وقّع الإتفاقية كل من باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، وبهاء الشافعي نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، في حضور حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وأحمد عفت، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وأيمن خطاب، رئيس قطاع المؤسسات المالية في البنك، وناديا علاء الدين إبراهيم، القائم بأعمال رئيس مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في البنك، فيما حضر عن الجهاز محمد مدحت نائب الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، ومحمد أسامة بكري، رئيس القطاع المركزي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وأكد حسين أباظة «أن إستمرار التعاون مع جهاز تنمية المشروعات يعكس الثقة المتبادلة والشراكة الإستراتيجية الممتدة بين الجانبين»، لافتاً إلى «أن الإتفاقية الجديدة تُسهم في توفير مصادر تمويل مستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم التوسُّع في الإنتاج ويُوفر مزيداً من فرص العمل».

وأضاف أباظة «أن بنك القاهرة يضع دعم هذا القطاع الحيوي في صدارة أولوياته، عبر منظومة متكاملة من الحلول التمويلية وغير التمويلية، مستنداً إلى خبرات تراكمية على مدار سنوات، بما يساعد أصحاب المشروعات على النمو ورفع قدرتهم التنافسية، إلى جانب الإسهام في تحقيق مستهدفات الدولة المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة».

من جانبه أشاد باسل رحمي بالتعاون المستمر بين الجهاز وبنك القاهرة لدعم مختلف أنواع المشروعات «حيث سبق وأن تم توقيع عقود بين الجانبين بما يزيد على 5 مليارات جنيه منها 28 عقداً لتمويل المشروعات الصغيرة بإجمالي قيمته 507 ملايين جنيه، بالإضافة إلى 20 عقداً للتمويل المتناهي بإجمالي قيمته 4.5 مليارات جنيه».

السيدان باسل رحمي وبهاء الشافعي يوقعان الاتفاقية

وأضاف رحمي «أن العقد الجديد سيُساهم في إتاحة التمويلات اللازمة لمختلف أنواع المشروعات في جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بالإستفادة من شبكة الفروع الكبرى التي يحظى بها البنك»، مشيراً إلى أنه «سيتم التركيز في منح التمويلات على المشروعات الصناعية والإنتاجية وريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك في إطار إستراتيجية الدولة لتمكين المنتجات المحلية وتأسيس المزيد من المشروعات لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة للشباب وخصوصاً الخرّيجين الجدد».

ويعكس هذا التعاون إلتزام بنك القاهرة دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفه أحد أولوياته الإستراتيجية، كما يدعم مكانته الريادية كأحد البنوك البارزة في تمويل هذا القطاع داخل السوق المصرفية المصرية، مستفيداً من خبراته المتراكمة وسجلّه الحافل وإنتشاره الجغرافي الواسع. ويأتي ذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحلول التمويلية وغير التمويلية المصمّمة لتلبية إحتياجات مختلف شرائح المشروعات، بما يُعزّز قدرتها على النمو، ويرفع طاقتها وكفاءتها التشغيلية، ويدعم إستدامتها، بما يقوي تنافسيتها ويُسهم في تحقيق المستهدفات الإقتصادية والتنموية للدولة.

بنك مصر يُطوّر نموذج تشغيله لتسريع إتخاذ القرار وتمكين التحوُّل الرقمي

عمرو منصور: التحوُّل الرقمي يحتاج إلى فكر مؤسسي مختلف وليس مجرّد رقمنة

السيد عمرو منصور متحدثاً

خلال الجلسة الأولى لمؤتمر الأهرام للتكنولوجيا المالية والتمويل Fintech & Finance 2026، أكد عمرو منصور، رئيس قطاع التحول الرقمي في بنك مصر، «أن تطوير نموذج التشغيل داخل البنك يهدف إلى تسريع عملية إتخاذ القرار وتمكين التحوُّل الرقمي بفكر مؤسسي مختلف».

وقال منصور خلال الجلسة التي أدارها هاني حمدي، العضو المنتدب لشركة «مباش تريد»، في المؤتمر: «إن تغيير نموذج التشغيل كان قراراً صعباً وشجاعاً من الإدارة العليا لدعم التحوُّل الرقمي»، مشيراً إلى «أن المؤسسات الكبيرة التي تضم عشرات الآلاف من الموظفين تواجه تحدّياً كبيراً يتمثل في إختلاف رؤى الإدارات تجاه التحول الرقمي»، موضحاً «أن غياب نموذج تشغيل موحّد كان سيحول دون نجاح أي إستراتيجية للتحوُّل الرقمي».

وأكد منصور «أن الإعتماد على الرقمنة من دون تغيير الفكر المؤسسي، يؤدي إلى تمكين الفشل، وأن التحوُّل الرقمي الحقيقي يتطلّب إتمام العمليات بفكر مختلف وليس مجرّد نقل الوضع القائم إلى أنظمة رقمية».

وختم منصور مؤكداً «أن نموذج التشغيل السريع يُمثل عنصراً أساسياً في تطوير المؤسسات المالية المصرية»، مشيراً إلى «أن تجربة بنك مصر تمتد أيضاً إلى بنوك حكومية أخرى، في ظل دعم القيادات المؤسسية للتحوُّل الرقمي».

مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40 %

الأرباح الصافية لمجموعة البنك العربي ترتفع لتصل إلى 1.13 مليار دولار في نهاية العام 2025

أعلنت مجموعة البنك العربي عن نتائجها المالية للعام 2025 محققة أداءً مالياً متميّزاً ونمواً في مختلف قطاعات الاعمال، حيث بلغت أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصّصات 1130.4 مليون دولار مقارنة بـ 1007.1 مليون دولار للعام 2024 وبنسبة نمو بلغت 12 % ، كما حافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي لتصل حقوق الملكية الى 13.2 مليار دولار.

وقد واصلت مجموعة البنك العربي النمو خلال العام 2025 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها المنتشرة في العديد من الدول، كما إرتفعت أصول المجموعة كما في نهاية العام 2025 بنسبة 10 % لتصل الى 78.2 مليار دولار، في حين إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 6 % ليصل إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار، وإرتفع إجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 8 % ليصل الى 41.2 مليار دولار، في حين إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 10 % لتصل إلى 57.2 مليار دولار.

وفي ضوء هذه النتائج المالية الأولية والخاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني، فقد أوصى مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40 % للعام 2025.

وقال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي: إستكمالاً لمسيرة مجموعة البنك العربي الحافلة بالإنجازات، حقّقت المجموعة خلال العام 2025 نتائج متميّزة، حيث إستمر النمو في الأرباح التشغيلية ضمن العديد من المناطق التي تعمل بها المجموعة، وتحقيق أرباح مستدامة لمساهميها مرتكزة بشكل واضح على تعدُّد أنشطة أعمالها وتنوُّع منتجاتها ومصادر التمويل وموارد الإيرادات».

وأضاف المصري «أن مجموعة البنك العربي إستمرّت في تعزيز إنتشارها الجغرافي، حيث باشر المصرف العربي العراق خلال العام 2025 ممارسة أعماله المصرفية في جمهورية العراق من خلال فرعين في بغداد، وجاري العمل على إفتتاح فروع جديدة في العديد من المحافظات العراقية».

وأكد المصري «مواصلة المجموعة تركيزها على دمج الإستدامة بمفهومها الشامل ضمن جميع أنشطة البنك»، مشيراً الى الدور

الريادي الذي يلعبه البنك على صعيد المسؤولية المجتمعية عبر جميع المجتمعات التي يعمل بها.

ولفت المصري إلى «أن العام 2025 شهد إطلاق البنك لهويته البصرية المؤسسية المحدّثة والتي تأتي في إطار مسيرة التطور المتواصل التي يتبنّاها البنك لتعزيز مكانته الريادية كواحدة من أكثر المؤسسات المالية عراقة ونجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث جاءت الهوية البصرية المؤسسية المحدثة للبنك والمنبثقة عن جوهر هويته المؤسسية العريقة التي بدأت منذ تأسيسه في العام 1930 لتجمع ما بين الحداثة والبساطة والإنسيابية، وتجسّد الجاهزية الرقمية والتطوّر المستمر والممنهج للبنك بشكل يُوسّع من شمولية هويته البصرية وملاءمتها لمختلف الفئات بما في ذلك جيل الشباب، حيث يواصل البنك بذلك تعزيز مكانته كمؤسسة عصرية ديناميكية ومهيأة رقمياً قادرة على مواكبة أحدث التطوُّرات على صعيد الصناعة المصرفية وتلبية الإحتياجات المتجددة لعملائها في مختلف القطاعات والمناطق، في عالم يشهد تغيُّراً مستمراً وتحوّلاً رقمياً هائلاً في جميع القطاعات».

من جهتها أشارت الآنسة رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي إلى «أن النتائج القوية التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الملحوظ في مصادر الدخل المتنوعة من مختلف القطاعات وأسواق عملها الرئيسية، بالإضافة الى النهج المنضبط في إدارة التكاليف والمخاطر، حيث حقّقت المجموعة نمواً جيداً في صافي الأرباح التشغيلية مدفوعاً بنمو صافي الفوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات الإقراض وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل والإستفادة من إنتشار المجموعة في العديد من الاسواق».

وأضافت الصادق: «أن البنك إستمر بتسجيل مؤشرات أداء جيدة، بالإضافة الى التحسُّن في جودة محفظته الائتمانية ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة والتي تفوق الـ 100 % من دون إحتساب قيمة الضمانات»، مشيرة إلى «أن المجموعة تحتفظ بمستويات سيولة جيدة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72 % ، بالإضافة الى قاعدة رأسمال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17 % حسب تعليمات بازل 3 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأكدت الصادق «أن البنك العربي ماض في مسيرة التحوُّل الرقمي، حيث إن البنك مستمر بالعمل على إيجاد حلول مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي عبر كافة مسارات العمل، مما يُحسّن الأداء ويُقلّل من المخاطر التشغيلية، بالإضافة الى توظيف منظومة رقمية متكاملة تتيح تجربة مصرفية تفاعلية سلسة، تُواكب إحتياجات العملاء اليومية عبر مختلف مراحل حياتهم، وتُوفّر حلولاً مالية متكاملة، بما يصبُّ في خدمة نهج البنك الذي يضع العميل في صدارة أولوياته».

يُذكر أن مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرّها نيويورك، كانت قد منحت البنك العربي جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2025» تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.

ويشار إلى أن هذه النتائج أولية وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.

16.6 % نسبة نمو الإيرادات

أرباح البنك الإسلامي الأردني ترتفع إلى 113.6 مليون دينار قبل الضريبة لعام 2025

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن تحقيقه لنتائج مالية قوية في نهاية العام 2025، مدعومة بنمو مستدام في مختلف مؤشراته المالية حيث بلغ إجمالي الإيرادات لعام 2025 حوالي 365.6 مليون دينار مقابل حوالي 313.7 مليون دينار وبنسبة نمو 16.6 % وبلغت الأرباح قبل الضريبة حوالي 113.6 مليون دينار مقابل حوالي 99.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة نمو 14.3 % ، وبلغ صافي الربح بعد الضريبة حوالي 71.1 مليون دينار مقابل حوالي 66.1 مليون دينار العام الماضي، وبنسبة نمو 7.6 % مدعومة بزيادة النشاط في الأعمال المصرفية الأساسية وتوسيع قاعدة المتعاملين.

وبناءً على النتائج المالية الأولية أوصى مجلس الادارة في إجتماعه بتاريخ 2026/2/12 للهيئة العامة العادية التي ستعقد بتاريخ 2026/4/27 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25 % من القيمة الاسمية للسهم عن العام 2025 وبمبلغ اجمالي خمسين مليون دينار، علماً بأن هذه النتائج خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.

وأشاد عبد الله الهويش، رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني بالنتائج المتميّزة التي حققها البنك خلال العام 2025 والتي تؤكد قوة المركز المالي للبنك وكفاءة أدائه المؤسسي، وتُعدُ تتويجاً لمسيرة جهد جماعي من مجلس إدارة وإدارة تنفيذية وعاملين في كفاءة الإلتزام بتنفيذ إستراتيجية البنك التي ترتكز على تحقيق نمو مستدام في مختلف المؤشّرات المالية وتعزيز الكفاءة والتكيف مع المتغيّرات والتحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة الى جانب تحقيق أرباح مستدامة لمساهميه وعوائد مجزيه لمودعيه، مدعوم بإطار عمل مؤسسي على مستوى جميع قطاعات الأعمال.

وأوضح عبد الله الهويش «أن العام 2025 شكّل محطة إستثنائية مليئة بالإنجازات في مسيرة البنك حيث شهد إنطلاق إستراتيجية (2025-2029) والتي إلتزمت بالتميّز ودعم ثقافة الإبتكار لتحقيق إنجازات متوافقة مع رؤية البنك في الريادة بالعمل المصرفي الإسلامي».

من جهته، قال الدكتور حسين سعيد، الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني «إن النتائج القوية التي حققها البنك خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الواضح في مصادر الدخل المتنوّعة من مختلف القطاعات وسياسة إدارة التكاليف والمخاطر، وتحقيق نمو قوي في صافي الأرباح مدفوع بنمو في العوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات التمويل وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل، حيث بلغت الموجودات بما فيها (الحسابات خارج الميزانية – تحت الادارة) حوالي 7.7 مليارات دينار مقابل حوالي 7.0 مليارات دينار في نهاية العام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.7 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 10.1 % ».

وأكد الدكتور حسين سعيد إهتمام البنك بتنمية تمويلاته وإستثماراته من خلال تنويع توظيفات الأموال في مختلف القطاعات من افراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وتوزيعها الجغرافي، حيث بلغت التمويلات والإستثمارات بما فيها (الحسابات خارج الميزانية – تحت الإدارة) حوالي 6.4 مليارات دينار مقابل حوالي5.7 مليارات دينار في نهاية العام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.7 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 11.4 % .

وتأكيداً على ثقة المتعاملين مع البنك وبخدماته المتميّزة، وصلت ودائع العملاء بما فيها (الحسابات خارج الميزانية – تحت الادارة) الى حوالي 6.9 مليارات دينار مقابل حوالي 6.3 مليارات دينار في نهاية العام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.6 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 10.2 % .

كما حافظ البنك على صلابة مركزه المالي، حيث بلغت حقوق الملكية في نهاية العام 2025 حوالي 584 مليون دينار مقابل حوالي 562 مليون دينار في نهاية العام 2024 وبلغ العائد على حقوق الملكية حوالي 12.4 % وبلغت نسبة كفاية رأس المال حوالي 19.3 % ، كما بلغت نسبة الديون غير العاملة حوالي 2.5 % مما يدل على جودة ومتانة المحفظة الإئتمانية وفعّالية إدارة المخاطر والتي تعزّز من قدرة البنك في دعم خططه الإستثمارية المستقبلية.

وأشار الدكتور حسين سعيد إلى أن البنك يولي أهمية كبيرة للإستثمار في التقنيات الرقمية وتطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، بما يضمن تقديم تجربة متميّزة لمتعامليه، ويُعزّز قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام في ظل التحوُّلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، إلى جانب تعزيز دور البنك في الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة وبناء ثقافة الإستدامة والعمل على تطبيقها في مختلف الأصعدة.

QNB يرسم ملامح مستقبل التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي في قطر

بينما تستعد دولة قطر لإستضافة النسخة المقبلة المرتقبة من قمّة الويب قطر 2026، ترسّخ مجموعة QNB، الراعي الماسي للقمّة، مكانتها بصفتها ركيزة أساسية لمسيرة التحوُّل الرقمي في البلاد. وتساهم المجموعة في تعزيز مكانة قطر باعتبارها مركزاً رائداً للتكنولوجيا المالية في المنطقة، بما يتماشى مع الطموحات الواردة في رؤية قطر الوطنية 2030، مستفيدةً في ذلك من خبراتها المصرفية والمالية التي تمتد لعقود طويلة وحلولها المبتكرة والمتطورة.

وقالت فاطمة الباكر، نائب الرئيس التنفيذي لخدمات البنية التحتية في مجموعة QNB: «لا يقتصر التحوُّل الرقمي على تبنّي التكنولوجيا فحسب، بل يتعدّاه إلى إعادة تصور العمل المصرفي بإعتباره عاملاً محفّزاً للنمو والمرونة المصرفية».

وأضافت الباكر: «ينصبُّ تركيزنا في QNB على ضمان قدرة أنظمتنا على التكيُّف والتوسُّع والإبتكار بما يمكّن الأفراد والشركات والمنظومة المالية إجمالاً، ويدفع عجلة التقدم الإقتصادي ويحقق الأهداف الوطنية».

ونظراً إلى دوره الحيوي بصفته إحدى الركائز المالية لاقتصاد دولة قطر، يقود QNB عملية تحويل الممارسات المصرفية التقليدية عبر الإستثمار في بنية تحتية مرنة وقابلة للتطوير، ويشمل ذلك تحديث تجربة العملاء، وتبنّي تقنية الحوسبة السحابية، وتحسين العمليات، ومنح الأولوية للمنصّات الرقمية المتقدمة بهدف تقديم خدمات سلسة وآمنة وقابلة للتطوير.

وتابعت الباكر قائلة: «يعتمد مستقبل القطاع المصرفي في قطر على مؤسسات قادرة على تحقيق التوازن بين الإستقرار والمرونة المصرفية. وعبر مكتب التحوُّل الرقمي وشراكاتنا الإستراتيجية، يساهم البنك في بناء مستقبل رقمي قوي يتمحور حول الإنسان، ويدعم رؤية قطر الوطنية 2030 والإقتصاد القائم على المعرفة».

ومن خلال دوره الذي يمتد لسنوات عدة بصفته الراعي الماسي لقمة الويب قطر، يوفر QNB منصّة للتعاون مع المبتكرين العالميين، وشركات التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة، بما يُسهم في بناء منظومة مالية حيوية تُسرِّع الإبتكار، وتعزّز الشراكات، وتدعم الإقتصاد على نطاقٍ أوسع.

إحرص على زيارة QNB في قمة الويب قطر 2026

يُذكر أن QNB إستضافت معرضاً خاصاً وجلسات نقاشية رائدة خلال قمة الويب قطر 2026، حيث قدمت رؤى قيّمة من فرق الإبتكار والبنية التحتية في البنك. وقد تعرّف الحضور على كيفية توظيف QNB لتقنيات مثل المنصّات السحابية والذكاء الإصطناعي لتقديم تجارب مصرفية نوعية تتمحور حول الإنسان، بما يُساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي على المدى الطويل.

80.2 مليـار درهم أرباح 12 بنكاً إماراتياً في العام 2025 بنمو 10.8 %

«الإمارات دبي الوطني» و«أبوظبي الأول» في الصدارة

إرتفع صافي أرباح 12 بنكاً إماراتياً مدرجاً في أسواق المال المحلية في دولة الإمارات العربية المتحد، إلى 80 ملياراً و200 مليون درهم خلال العام الماضي 2025، بما يعكس قوة ملاءتها المالية، وتمتعها بإيرادات قوية وسيولة مرتفعة، مستفيدة من إنتعاش الإقتصاد الوطني. وأظهر مسح لـ «البيان»، تنشره مجلة «إتحاد المصارف العربية» إستناداً إلى إفصاحات البنوك المدرجة المعلنة على مواقع الأسواق المالية، أن الأرباح الصافية للبنوك ما بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2025، زادت بنسبة 10.8 % ، أو ما يعادل 7.8 مليارات درهم، مقابل أرباح صافية بلغت 72 ملياراً و400 مليون درهم خلال العام 2024.

وقد بلغت أرباح 4 بنوك مدرجة في سوق دبي المالي نحو 35 مليار درهم في العام 2025، مقابل 35 ملياراً و450 مليون درهم في العام 2024.

وقد وصلت أرباح 8 بنوك مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام الماضي إلى 45 ملياراً و180 مليون درهم، بزيادة بمقدار 22.4 % ، مقارنة بأرباح بقيمة 36 ملياراً و930 مليون درهم في العام 2024.

الإمارات دبي الوطني

وقد إستحوذ بنك «الإمارات دبي الوطني» على النصيب الأكبر من الأرباح الإجمالية، بعد أن سجّل نمواً بنسبة 4 % ، حيث سجّل البنك أرباحاً قدرها 23.98 مليار درهم، وزادت الأصول 16.8 % ، إلى 1.164 تريليون درهم، وإرتفعت القروض 26.8 % ، إلى 632.85 مليار درهم، ونمت الودائع 18 % ، إلى 786 مليار درهم.

«أبوظبي الأول»

وحقق بنك أبوظبي الأول أرباحاً بـ21.1 مليار درهم، بزيادة 22.9 % ، كما إرتفعت الأصول 15.7 % ، إلى 1.4 تريليون درهم، وزادت القروض بنسبة 16.5 % ، إلى 616.3 مليار درهم، وإرتفعت الودائع 7.5 % ، إلى 840.77 مليار درهم.

«أبوظبي التجاري»

ونمت الأرباح الصافية لـ «أبوظبي التجاري» بنسبة 21.5 % ، إلى 11.45 مليار درهم، كما إرتفعت الأصول 18.5 % ، إلى 773.65 مليار درهم، والقروض 15.5 % ، إلى 406 مليارات درهم، والودائع 18.7 % ، إلى 499.78 مليار درهم.

بنك المشرق

كما بلغت أرباح بنك المشرق قبل الضريبة 8.3 مليارات درهم في 2025، مع صافي ربح بعد الضريبة 7 مليارات درهم، بإنخفاض 23 % ، وبلغ الدخل التشغيلي للبنك 12.6 مليار درهم في العام 2025، محقّقاً نمواً بنسبة 3 % على أساس سنوي، مع إستبعاد المكاسب الإستثنائية من البيع الجزئي لحصة في شركة «IDFAA» في العام 2024، مدعوماً بإرتفاع حجم عمليات الإقراض، وزيادة مساهمة الدخل عبر مختلف قطاعات «المشرق».

«أبوظبي الإسلامي»

وقد حقّق مصرف أبوظبي الإسلامي أرباحاً عائدة إلى المساهمين بقيمة 6.67 مليارات درهم، بزيادة 15.5 % ، وزادت الأصول 24 % ، إلى 280.75 مليار درهم، والقروض 27 % ، إلى 181.38 مليار درهم، والودائع 25.4 % ، إلى 229.1 مليار درهم.

«دبي التجاري»

وبلغ صافي ربح بنك دبي التجاري 3.5 مليارات درهم، بنمو 15.5 % ، وإرتفعت الأصول 14.4 % ، إلى 160.3 مليار درهم، وزادت القروض 8.6 % ، إلى 101 مليار درهم، والودائع 14 % ، إلى 111.35 مليار درهم.

«رأس الخيمة الوطني»

وقد حقق بنك رأس الخيمة الوطني ربحاً قدره 2.5 مليار درهم، بنمو 25 % ، وزادت الأصول 18.9 % ، إلى 105 مليارات درهم، وإرتفعت القروض 18.4 % ، إلى 55.9 مليار درهم، والودائع 18.2 % ، إلى 70.5 مليار درهم.

بنـــك أبـوظبـــي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

«الشارقة الإسلامي»

كذلك سجّل ربح مصرف الشارقة الإسلامي مبلغ 1.3 مليار درهم، بزيادة 25.7 % ، كما ارتفعت الأصول بنسبة 14 % ، إلى 90.3 مليار درهم، وزادت القروض 19.7 % ، إلى 45.6 مليار درهم، والودائع بنسبة 7.6 % ، إلى 55.7 مليار درهم.

بنك الفجيرة

وقد إرتفعت أرباح بنك الفجيرة 41.8 % ، إلى 1.21 مليار درهم، والأصول 13.9 % ، إلى 69.37 مليار درهم، والقروض 16 % ، إلى 37.47 مليار درهم، والودائع 11,4 % ، إلى 50.98 مليار درهم.

بنك أم القيوين الوطني

وأعلن بنك أم القيوين الوطني عن تحقيق صافي أرباح بعد الضريبة بقيمة 580.75 مليون درهم خلال العام 2025، وهو أعلى بنسبة 15 % من أرباح العام 2024، البالغة 506 ملايين درهم.

مصرف عجمان

وسجّل مصرف عجمان صافي ربح بمبلغ 500 مليون درهم، بزيادة على أساس سنوي 24.8 % ، كما إرتفعت الأصول 43.8 % ، إلى 32.86 مليار درهم، والقروض 36.8 % ، إلى 17.73 مليار درهم، والودائع 31.5 % ، إلى 23.75 مليار درهم.

«التجاري الدولي»

وبلغ صافي ربح البنك التجاري الدولي 249 مليون درهم، بزيادة 23.6 % ، وإرتفعت الأصول 5 % ، إلى 21.95 مليار درهم، في حين سجّلت القروض إنخفاضاً على أساس سنوي نسبته 4.8 % ، إلى 12.93 مليار درهم، مقارنة بمبلغ 13.58 مليار درهم خلال العام 2024، كما إرتفعت الودائع 3.1 % ، إلى 15.91 مليار درهم.

أكـد أن الحلول يجب ألا تقتصر على الترتيبات الثنائية

المبعـوث الأممي لتمويل التنمية د. محمود محيي الدين: الديون تمثل «تحدياً مركزياً» للبلدان النامية

قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية د. محمود محيي الدين: «إن أزمة الديون الدولية تمثل تحدّياً مركزياً للبلدان النامية وتتطلب حلولاً جماعية».

وأضاف د. محيي الدين في مقابلة مع «العربية Business»: «أن العالم أمام أزمة مديونية خانقة تعانيها العديد من الدول النامية»، مؤكداً «أن الحلول يجب ألا تقتصر على الترتيبات الثنائية».

وتابع د. محيي الدين: «الدعوات في دافوس إلى نظام إقتصادي دولي أكثر عدالة وإتزان ليست جديدة، إنما الجديد اليوم أن تصدر هذه الشكوى عن رئيس وزراء كندا، وهي دولة عضو في مجموعة السبع، ومن الإقتصادات الكبرى، بل ومن الدول التي أسهمت أصلاً في بلورة النظام الدولي الحالي، بما في ذلك فكرة مجموعة العشرين على المستوى الوزاري في أعقاب أزمات الأسواق الناشئة في تسعينيات القرن الماضي، كما أنها الدولة الجارة القريبة والوفية للولايات المتحدة، وهذا ما يعطي الكلام ثقله».

وحذر د. محيي الدين من «أن الدولار لا يزال مدعوماً بقوة الإقتصاد الأميركي وبالتفوّق التكنولوجي والعسكري»، مؤكداً «أن واشنطن ترفض التخلّي عن هيمنة الدولار، فيما أيّ محاولة جادة لخلق بديل للدولار تُقابل بتهديدات أميركية تجارية»، مشيراً إلى تراجع نسبي في موقع الدولار، وإستشراف لتراجع أكبر مستقبلاً. وقال: «إن الدولار سيبقى على العرش، لكن عرشه سيكون أصغر حجماً مما هو عليه اليوم، لأن البدائل ليست جاهزة بعد. فاليورو، على سبيل المثال، حاول لسنوات طويلة، ولم يتجاوز نصيبه 20 % من التعاملات الدولية، وأكثر من 90 % من تداوله يتم داخل الإتحاد الأوروبي نفسه. أما العملة الصينية، الرينمينبي، فلا تتمتع حتى الآن بصفة العملة الدولية الكاملة، فضلاً عن كونها ليست عملة احتياط».

وختم د. محيي الدين قائلاً: «هناك بعض الترتيبات لتسوية المعاملات التجارية عبر آليات ثنائية، وأبرزها ما يجري في إطار مجموعة «بريكس»، لكن ذلك لا يرقى بعد إلى بديل شامل».

القمّة العالمية للحكومات 2026 في دبي
ناقشت مستقبل الحوكمة في ظل التحوُّلات الاقتصادية والتقنية والجيوسياسية المتسارعة

كان للتحوّلات العميقة التي يشهدها العالم الحديث، أثر بالغ في مناقشات محاور فعّاليات القمّة العالمية للحكومات 2026 التي إنعقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، تحت شعار «إستشراف حكومات المستقبل»، وسط مشاركة واسعة من قادة دول ومسؤولين دوليين وصنّاع قرار وخبراء، حيث تطرّقت إلى مستقبل الحوكمة في ظل التحوُّلات الاقتصادية والتقنية والجيوسياسية المتسارعة.

القرقاوي: العالم على أعتاب تحوّل غير مسبوق

وقد استُهلّت أعمال القمة بكلمة إفتتاحية لرئيس القمّة العالمية للحكومات محمد القرقاوي، والتي أكد فيها «أن الذكاء الإصطناعي بات المحرّك الأساسي لإعادة تشكيل مستقبل الحكومات والمجتمعات»، لافتاً إلى «أن العالم يقف أمام مرحلة تاريخية جديدة من التطوُّر التكنولوجي، وأن قدرات الذكاء الإصطناعي مرشّحة للإرتفاع بمقدار مليون مرّة خلال السنوات المقبلة، وأنه سينتقل من كونه أداة داعمة للإنسان إلى مرحلة يصبح فيها قادراً على إتخاذ القرار، وهو ما سيُحدث تغييرات جذرية في مختلف القطاعات».

وأوضح القرقاوي «أن تطبيقات الذكاء الإصطناعي ستطاول مجالات حيوية، من الطب المتقدّم القادر على الإكتشاف المبكر للأمراض، إضافة إلى توسيع قدرات الإنسان عبر تقنيات متطوّرة مثل زرع الشرائح الذكية في الدماغ، إضافة إلى نشوء بيئات رقمية جديدة ستُغيّر مفاهيم العمل والتعليم والخدمات العامة»، مشدّداً على «أن هذه التحوُّلات تفرض على الحكومات الإنتقال من منطق الإدارة إلى منطق الإستباق»، معتبراً «أن الحكومات التي لا تعيد تصميم أنظمتها وفق سرعة التغيير مهدّدة بالتراجع أو الإندثار».

وفي سياق متصل، لفت القرقاوي إلى الدور المتنامي لجيل

محمد القرقاوي

«زد» الذي سيشكّل خلال عقد واحد نحو 40 % من صانعي القرار عالمياً، ويمثل قوة ضغط إيجابية بإتجاه مزيد من الشفافية والإبتكار»، مؤكداً «أن خدمة الإنسان ستبقى جوهر العمل الحكومي، لكن التحدّي الحقيقي يكمن في إعادة تعريف هذا الدور بعد التحوّل الجذري في طبيعة الإنسان نفسه، وهو السؤال المحوري الذي ستناقشه القمّة خلال أيامها».

بومبيو: السلام يمر عبر النمو الإقتصادي

أما وزير الخارجية الأميركي الأسبق مايك بومبيو فتناول في جلسة بعنوان «إعادة ضبط الجغرافيا السياسية»، موقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب في النظام العالمي المتغيّر، مؤكداً «أن النمو الإقتصادي هو الطريق الفعلي لتحقيق السلام».

وأشار بومبيو إلى «أن الولايات المتحدة لم تعد معنية بإتخاذ قرارات بالنيابة عن الدول الأخرى، مع التشديد في الوقت نفسه على إستمرار الشراكات مع الحلفاء في الخليج وأوروبا، ضمن مقاربة تقوم على تحمّل كل دولة مسؤولية أمنها».

مايك بومبيو

أبو الغيط ودور جامعة الدول العربية

وفي سياق متصل، رأى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أن «الجامعة تتعامل مع الأزمات العربية عبر إجتماعاتها الدورية وقراراتها التوافقية، إلاّ أن دورها يبقى مقيّداً بإرادات الدول المنخرطة في النزاعات، والتي غالباً ما ترفض أيّ تدخل أو وساطة مباشرة».

أحمد أبو الغيط

الإقتصاد والأسواق: الخليج في موقع تنافسي متقدّم

من جهة أخرى، إعتبرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا أن «المنافسة في أسواق رأس المال الخليجية مشروعة وتعكس قوة هذه الإقتصادات الناشئة»، مشدّدة على «أن المرحلة المقبلة تتطلب تجاوز الخلافات وبناء رؤية عالمية مشتركة».

وفي السياق ذاته، أكد وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني عامر بساط أهمية مشاركة لبنان في القمة، لافتاً إلى «أن التحوّلات التكنولوجية تمثّل فرصة وتحدّياً في آن واحد، ما يستدعي سياسات حكومية توازن بين تحفيز الإنتاجية وحماية سوق العمل».

كريستالينا غورغييفا

لنا الوريكات

طلال الهلالي

البُعد الإنساني: التكنولوجيا لخدمة الأطفال

وفي بُعدٍ إنساني، وعلى هامش القمّة، شدّدت مديرة «اليونيسف» لدول مجلس التعاون الخليجي لنا الوريكات، على «أن أجندة المنظمة تركز على الأطفال واليافعين والعائلات الهشّة، خصوصاً في مناطق النزاع»، وقالت: «نعمل مع حكومات دول الخليج العربي ومنها الإمارات في مجال توظيف الذكاء الإصطناعي لحماية الأطفال وتحسين التعليم والصحّة، لأن التكنولوجيا مهمّة جدّاً في تحسين التقديمات الإجتماعية للعائلات، لكن يجب أن نتذكّر أن هناك دولاً كثيرة لا تملك وصولاً للتقنيات، وهذا يُمكن أن يزيد من الفجوة وعدم المساواة».

الإستثمار في سوريا: قانون جديد ورسائل طمأنة

بدوره، أعلن رئيس هيئة الاستثمار السورية طلال الهلالي أن «سوريا أصدرت قانوناً إستثمارياً جديداً يُصنّف ضمن أفضل عشرة قوانين إستثمارية عالمياً، موفّراً ضمانات واسعة للمستثمرين، وحق التملّك الكامل، مع تسجيل 56 مليار دولار إستثمارات في العام 2025 في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والطيران»، مشيراً إلى أن القانون الحالي، قد أتاح لصاحب المشروع إمكان إستقطاب ما يصل إلى 40 % من اليد العاملة الأجنبية غير السورية، وهو بند بالغ الأهمية في المرحلة الراهنة، خصوصاً في ظل وجود شريحة واسعة من السوريين خارج البلاد. ويُعدّ هذا الإجراء إحدى الركائز الأساسية التي ساهمت في جذب الإستثمارات، وخصوصاً من دول الخليج».

خالد الفالح توقّع وصول حجم الإســتثمارات الأجنبية إلى 40 مليار دولار

الإقتصاد السعودي يقفز أكثر من الضعف في أقل من عقد

أعلن **وزير الاستثمار السعودي، المهندس خالد الفالح**، عن تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 4.7 تريليون ريال (1.25 تريليون دولار) في نهاية العام 2024، مقارنة بـ2.6 تريليون ريال (693 مليار دولار) في العام 2016 تاريخ إنطلاق «رؤية 2030»، أي أكثر من الضعف في أقل من عقد.

وأوضح الفالح، خلال مؤتمر صحافي حكومي، في الرياض، أن هذه القفزة التنموية لم تكن رقمية فحسب، بل رافقتها إصلاحات جذرية انعكست على سوق العمل، وتنافسية القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الإقتصاد السعودي نجح في إستحداث 800 ألف وظيفة جديدة، مما يعكس حيوية القطاعات الناشئة وقدرتها على توليد الفرص، مؤكداً أن الإستثمارات الأجنبية تضاعفت 4 مرات حتى نهاية العام 2024، متوقعاً وصولها في العام 2025 إلى 150 مليار ريال (40 مليار دولار).

تراخيص المستثمرين

وقال الفالح: «إن عدد المستثمرين السعوديين تجاوز 1.86 مليون مستثمر، في دلالة على الإقبال على ممارسة الأنشطة الإقتصادية والأعمال، وتوفر محفّزات النمو، لا سيما للمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، ذاكراً «أن عدد المستثمرين الأجانب المسجلين وصل إلى 62 ألف مستثمر»، مؤكداً في الوقت ذاته «أن المواطن السعودي لا يزال الممارس الأكبر لقطاع الأعمال؛ إذ يقابل هذا الرقم نحو 1.8 مليون سجل تجاري سعودي»، معلناً عن حصول أكثر من 700 شركة عالمية على ترخيص لمقرها الإقليمي في السعودية حتى نهاية العام 2025.

السعودية تجمع قادة العالم لرسم ملامح أسواق العمل الجديدة

من جهة أخرى، وبرعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، إفتتح **وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية السعودي المهندس أحمد الراجحي في مدينة الرياض**، أعمال النسخة الثالثة من المؤتمر الدولي لسوق العمل، بمشاركة واسعة من وزراء العمل وصنّاع القرار والخبراء من مختلف دول العالم في حدث يعكس تصاعد الدور السعودي في قيادة الحوار العالمي حول تحوّلات أسواق العمل وتحدياتها المستقبلية.

وشكّل المؤتمر الذي عُقد على مدار يومين، منصّة رفيعة المستوى

المهندس خالد الفالح

لمناقشة قضايا مفصلية تتصدّرها التحولات التقنية المتسارعة والذكاء الإصطناعي وتغيُّر أنماط التجارة ونظم المهارات وبناء أسواق عمل أكثر مرونة واستدامة مع تركيز خاص على تمكين الشباب بوصفهم ركيزة اقتصادات المستقبل.

منصّة عالمية

وأكد الوزير أحمد الراجحي في كلمته «أن أسواق العمل العالمية تمرّ بمرحلة تحوّل غير مسبوقة نتيجة التطوُّر التقني والتحوُّلات الديموغرافية وتغيُّر متطلّبات المهارات مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي وتكثيف تبادل الخبرات»، موضحاً «أن المؤتمر تجاوز مرحلة تبادل الرؤى إلى العمل على تطوير حلول عملية قائمة على الأدلة تعزز جاهزية أسواق العمل لمتغيّرات المستقبل لا سيما في ظل التوسُّع المتسارع في إستخدام التقنيات الحديثة والذكاء الإصطناعي»، مشيراً إلى «أن محاور النسخة الحالية تشمل تحوّلات التجارة وتأثيرها على فرص العمل والإقتصادات غير الرسمية ونظم المهارات العالمية وتأثير الذكاء الإصطناعي على الوظائف، إضافةً إلى التوظيف في أوقات الأزمات وبناء أسواق عمل مرنة»، مؤكداً «أن إستضافة المملكة للمؤتمر تأتي في سياق الإسهام الفاعل في الحوار العالمي، بالتوازي مع عرض تجربتها ضمن إطار «رؤية 2030».

بندر الخريف

أحمد الخطيب

أدوار متكاملة

وعلى هامش المؤتمر، **شدّد وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف**، خلال جلسة حوارية، على أن دور الحكومات بات أكثر أهمية في وضع الأطر المنظمة للتعامل مع الوظائف الجديدة والتقنيات الحديثة ونماذج الأعمال المتغيّرة وبناء منظومة متكاملة تنسق الجهود بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم والقوى العاملة.

السياحة وخفض البطالة

من جهته، أكد **وزير السياحة أحمد الخطيب** أن قطاع السياحة كان من أبرز المحركات في خفض معدّلات البطالة في السعودية إلى مستويات قياسية منخفضة تنافس دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين، موضحاً أن القطاع وفّر 250 ألف وظيفة جديدة للسعوديين منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في العام 2019، ليتجاوز إجمالي العاملين فيه حاجز المليون موظف بنهاية العام الماضي، مشيراً إلى أن التحوُّل الهيكلي الذي تقوده «رؤية 2030» عبر تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الناعمة مثل السياحة والثقافة والترفيه جعل الإنسان محور التنمية، مؤكداً أن توطين الوظائف السياحية وتمكين الكوادر الوطنية يمثلان أولوية لضمان تقديم تجربة تعكس الثقافة السعودية الأصيلة، وأن القطاع يعد من أكثر القطاعات جذباً للشباب والنساء.

الإستثمار المستدام

بدورها أكدت نائبة الرئيس لشؤون الناس في مجموعة البنك الدولي، **مامتا مورثي**، أن منظومات القوى العاملة بحاجة إلى التطوُّر بما يتماشى مع التحوُّلات السريعة في الإقتصاد العالمي، مؤكدةً أن التعاون بين السعودية والبنك الدولي يُمثل نموذجاً لتحويل السياسات القائمة على الأدلّة إلى فرص إقتصادية ملموسة للشركات في مختلف أحجامها مع تعزيز نمو الوظائف الشاملة، مشدّدة على أن الإستثمار المستدام في الإنسان يُعد عنصراً محورياً في إطلاق إمكانات رأس المال البشري ويتطلّب تحوُّلاً جوهرياً في هيكلة التمويل وآليات تنفيذ التحوُّل في القوى العاملة.

مامتا مورثي

السعودية تحصد أعلى التصنيفات الإئتمانية العالمية و 5.5 تريليونات درهم محفظة ممتلكات البنوك الإماراتية

نجحت المملكة العربية السعودية في الحصول على تصنيفات إئتمانية مرتفعة من قبل كبرى الوكالات الائتمانية العالمية مثل «فيتش»، و«موديز» و«ستاندرد آند بورز»، حيث أشادت جميعها بالتنوُّع الإقتصادي الذي حقّقته المملكة بعيداً عن الإقتصاد النفطي، ودورها في بقاء الدين العام تحت السيطرة وإمتلاكها إحتياطات مالية كبيرة.

السعودية في عيون وكالات التصنيف الائتماني

وأبقت وكالة موديز العالمية للتصنيف الإئتماني في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 على تصنيف السعودية عند الدرجة Aa3 مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أشادت بالنمو الإقتصادي المتوقع في السعودية خلال العام 2026، مدعومة بالنمو القوي للأنشطة غير النفطية بفضل جهود التنويع الإقتصادي المستمرة والسياسات المالية المتماسكة.

ورفعت وكالة التصنيف الإئتماني «ستاندرد آند بورز» (S&P) في آذار/مارس 2025، تصنيف المملكة الائتماني بالعملات المحلية والأجنبية إلى A+ مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

ومنحت وكالة «فيتش» للتصنيفات الإئتمانية السعودية في تموز/يوليو 2025، تصنيفA+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث ذكرت في تقريرها أن «رصيد الأصول العامة الخارجية للمملكة، وانخفاض مستوى الدين السيادي، يوفران دعماً صلباً للتصنيف»، مشيرة إلى أن صافي الأصول الأجنبية السيادية سيظل عند مستوى قوي يبلغ 35.3 % من الناتج المحلي في حلول العام 2027.

الإستثمار الأجنبي تضاعف 5 مرات

وقال وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، في تصريحات على هامش أعمال المنتدى الإقتصادي العالمي 2026، إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة تضاعفت بنحو 5 مرات منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016، مؤكداً أن المملكة أصبحت اليوم من بين أكثر الاقتصادات جذباً لرؤوس الأموال على مستوى الأسواق الناشئة، موضحاً أن نسبة تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية باتت تضاهي المستويات المسجلة في إقتصادات كبرى مثل الصين والهند، في إشارة إلى تسارع وتيرة الإستثمار وتوسُّع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد السعودي، مؤكداً أن المملكة ماضية في تنفيذ إصلاحاتها الإقتصادية والإستثمارية، بما يضمن إستدامة النمو وتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني، رغم التحدّيات التي تحيط بالإقتصاد العالمي.

5.5 تريليونات درهم محفظة ممتلكات البنوك الإماراتية

من جهة أخرى، أضافت البنوك الإماراتية 900 مليار درهم جديدة إلى محفظة ممتلكاتها، متضمّنة الأصول والإستثمارات بنمو 22 % على أساس سنوي حيث ترفع الرصيد التراكمي لممتلكات 23 بنكاً وطنياً إلى 5.5 تريليونات درهم في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وبحسب بيانات المصرف المركزي، شكّلت حصة البنوك الوطنية 90 % من إجمالي الرصيد التراكمي لممتلكات 61 بنكاً تعمل في القطاع المصرفي في الإمارات.

كما أضافت البنوك الوطنية الإماراتية 100 مليار درهم إلى قاعدة الإستثمارات الخاص بها ليناهز رصيدها التراكمي 800 مليار درهم بارتفاع 15.5 % على أساس سنوي، فيما إستقطبت ودائع جديدة بقيمة 394 مليار درهم خلال العام بنمو 16 % على أساس سنوي إلى رصيد تراكمي 2.876 تريليون درهم نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

وجاء نمو الودائع مدفوعاً بزيادة ودائع المقيمين 15.2 % على أساس سنوي بحصة 93 % من قاعدة الودائع لدى البنوك الوطنية فيما شكلت ودائع غير المقيمين حصة 7 % .

رئيس البنك الأهلي السعودي: 117 % نمو في التمويل ليتجاوز 213 مليار دولار في 5 أعوام

القطاع المصرفي السعودي يضيف 24 مليار دولار للقروض العقارية الجديدة

طارق السدحان

أكد الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي، طارق السدحان، «أن القطاع المصرفي في المملكة نجح في إضافة نحو 90 مليار ريال (24 مليار دولار) من القروض العقارية الجديدة من ديسمبر (كانون الأول) 2024 حتى نوفمبر (تشرين الثاني) من العام ذاته».

وأبان السدحان، خلال جلسة حوارية تابعة لـ «منتدى مستقبل العقار»، في الرياض، «أن ركائز التمويل العقاري تظل قوية رغم التباطؤ النسبي الذي رصدته البيانات الأخيرة للأشهر الـ4 الماضية للبنك المركزي السعودي»، موضحاً «أن فترة الأشهر الـ4 الماضية تعد قصيرة للحكم على أداء السوق، بالنظر إلى أن السنوات الـ5 الماضية شهدت نمواً قياسياً بنسبة 117 % في التمويل العقاري، ليصل الإجمالي إلى ما يزيد على 800 مليار ريال (213 مليار دولار) في الدفاتر المصرفية»، موضحاً صلابة القطاع، وقدرته على تدارك التذبذبات الشهرية.

ولفت السدحان إلى «الإنخفاض الذي سجَّلته أرقام نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، بوصول إصدارات القروض الجديدة إلى 4.5 مليارات ريال وتراجعها بنسبة 56 % على أساس سنوي، يمثل حالة مؤقتة من «الإنتظار والترقب» لدى المقترضين وليس تراجعاً في رغبة البنوك في التمويل»، معتبراً «أن السوق تمر بمرحلة إستيعاب للإصلاحات التصحيحية الحكومية، بما في ذلك تنظيم الإيجارات وتوفير الأراضي بأسعار ميسّرة، حيث يراقب المستهلكون مدى تأثير هذه الخطوات على مستويات الأسعار المستقبلية قبل إتخاذ قرار الشراء».

وفي سياق تحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، أشار السدحان إلى «أن الوصول إلى نسبة 70 % لتملّك المنازل يظل أمراً قابلاً للتحقيق رغم كونه «هدفاً متحركاً» بفعل التركيبة الديموغرافية الشابة للمجتمع السعودي»، مسنداً تفاؤله إلى «المحفّزات الحالية، مثل خفض أسعار الفائدة، ومعروض تعمل عليه الشركة الوطنية للإسكان، التي تقدم منازل ميسرة التكلفة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي المرتقب لفتح باب الملكية الأجنبية للعقارات في السعودية، وهو ما سيخلق تدريجياً سوقاً صحيةً للتمويل».

تتصدّر السعودية قائمة أكبر الدول العربية إمتلاكاً لإحتياطات النقد الأجنبي بحوالى 463 مليار دولار

من هي أكبر الدول العربية إمتلاكًا لإحتياطات النقد الأجنبي في العام 2025؟

تُعدّ إحتياطات النقد الأجنبي من أبرز المؤشرات على متانة الإقتصادات الوطنية، إذ تعكس قدرة الدول على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية، وحماية عملاتها المحلية، وإمتصاص الصدمات الإقتصادية والمالية. ومع دخول العام 2025، تُظهر بيانات البنوك المركزية تفاوتاً واضحاً بين الدول العربية في حجم هذه الإحتياطات، ما يعكس إختلاف نماذجها الإقتصادية ومصادر دخلها ومستوى استقرارها السياسي.

السعودية في الصدارة

وفق جريدة «النهار» اللبنانية، تتصدّر المملكة العربية السعودية قائمة أكبر الدول العربية إمتلاكاً لإحتياطات النقد الأجنبي، بحوالى 463 مليار دولار. ويعود هذا الرقم الضخم إلى عائدات النفط، وحجم الصادرات، إضافة إلى السياسات المالية والنقدية الحذرة التي إنتهجتها المملكة خلال السنوات الماضية، ما منحها هامشاً واسعاً لمواجهة تقلّبات أسعار الطاقة والإضطرابات العالمية.

الإمارات: قوة مالية وتنويع اقتصادي

في المرتبة الثانية، تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة بإحتياطات تُقدَّر بنحو 256.9 مليار دولار. ويعكس هذا الرقم نجاح نموذجها الاقتصادي القائم على التنويع، خصوصاً في قطاعات التجارة والخدمات والسياحة والمال، إلى جانب دورها كمركز إقليمي وعالمي للأعمال والإستثمار.

العراق وليبيا: ثروة موارد رغم التحدّيات

يحلّ العراق ثالثاً بإحتياطات تبلغ 112 مليار دولار، مستفيداً أساساً من إيرادات النفط، رغم التحدّيات السياسية والإقتصادية التي لا تزال تؤثر على الإستقرار المالي. أما ليبيا فتأتي في المرتبة الرابعة بنحو 99 مليار دولار، وهو رقم لافت قياساً بحجم إقتصادها، ويعكس تراكماً سابقاً للإيرادات النفطية، رغم الإنقسام السياسي وعدم الإستقرار المؤسسي.

قطر: احتياطات مدعومة بالطاقة والإستثمار

تحتل قطر المرتبة الخامسة بإحتياطات تُقدّر بنحو 71.7 مليار دولار، مدعومة بعائدات الغاز الطبيعي المُسال، إضافة إلى إستثماراتها السيادية الخارجية، التي تشكّل رافعة أساسية لقوتها المالية.

مصر: إحتياطات تحت ضغط

في المرتبة السادسة، تأتي مصر بإحتياطات نقد أجنبي تبلغ نحو 50.2 مليار دولار. ورغم أهمية هذا الرقم في دعم إستقرار الجنيه المصري وتمويل الواردات، إلاّ أنه يبقى عرضة للضغط في ظل إرتفاع تكلفة الدين الخارجي، وتحدّيات التضخُّم، وتراجع تدفقات العملة الصعبة في بعض الفترات.

دلالات الأرقام

تعكس هذه الأرقام فجوة واضحة بين الإقتصادات العربية المصدّرة للطاقة وتلك الأكثر إعتماداً على الإستيراد والخدمات. كما تُظهر أن إحتياطات النقد الأجنبي لم تعد مجرد أرقام في ميزانيات البنوك المركزية، بل أصبحت أداة إستراتيجية لحماية الإستقرار النقدي ولتعزيز ثقة المستثمرين ومواجهة الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

في المحصّلة، في العام 2025، تؤكد خريطة إحتياطات النقد الأجنبي في العالم العربي أن القوة المالية لا تنفصل عن تنويع الإقتصاد، وحسن إدارة الموارد، والإستقرار السياسي. وبينما تتمتع بعض الدول بهوامش أمان واسعة، تبقى دول أخرى أمام إختبار دائم لقدرتها على تعزيز إحتياطاتها وتحويلها إلى رافعة تنمية مستدامة، لا مجرّد خط دفاع مؤقت في مواجهة الأزمات.

هل أدمن الإقتصـاد العالمي الديون الحكومية؟

أعلنت رئيسة الوزراء اليابانية ساناي تاكايتشي خطة لزيادة الإنفاق وخفض ضريبة الإستهلاك قبل الإنتخابات المبكرة، ما أدى إلى إرتفاع عوائد السندات الحكومية لمستويات قياسية وإنتقال أثّر ذلك على الأسواق العالمية ودفع عوائد سندات الخزانة الأميركية للصعود.

وقال كبير الإقتصاديين في مؤسسة كابيتال إيكونوميكس في لندن، نيل شيرينغ، فى تصريحات لـ «وول ستريت جورنال»: إن هذه التطورات تمثل «إشارة خطر» وتعكس ضعف الطلب في القطاع الخاص وتراجع الإنتاجية.

أوروبا تحت الضغط.. والإنفاق يتوسّع

ومع تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتصعيد الحرب التجارية حول غرينلاند، تبدو أوروبا أكثر هشاشة مع إعتمادها على الإنفاق الحكومي كأحد مصادر النمو القليلة.

في أميركا وألمانيا، يُتوقع أن يضيف الإنفاق المالي نحو نقطة مئوية واحدة للنمو هذا العام، بينما في اليابان سيضيف نصف نقطة، بينما الصين تستعد لتسجيل عجز يقارب 9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي، وهو ضعف معدل نموها المتوقع.

أسباب العجز

يسعى الساسة لدعم الشركات المهدّدة بنماذج أعمالها بسبب الذكاء الإصطناعي والرسوم الأميركية والصادرات المدعومة من الصين، كما يُوجهون الإنفاق نحو إعادة التسلح، التحوُّل إلى الطاقة النظيفة، ورعاية السكان المسنين.

في الماضي كان ذلك يعني زيادة الضرائب، لكن اليوم يتجنّب القادة تحميل الناخبين الفاتورة. وفق بيانات صندوق النقد الدولي، بلغ متوسط العجز 4.6 % في الإقتصادات المتقدمة و6.3 % في الأسواق الناشئة العام الماضي، مقارنة بـ 2.6 % و4 % قبل عقد.

أميركا وألمانيا في الواجهة

في أميركا، العجز المتوقع هذا العام يصل إلى 6 % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الإبقاء على الضرائب منخفضة، بينما بنك غولدمان ساكس يتوقع نمو الاقتصاد الأميركي 2.5 % هذا العام مقابل 2 % العام الماضي.

وفي ألمانيا، حزمة إنفاق دفاعي وبنية تحتية بقيمة تريليون يورو ستدعم النمو، لكن الضرائب المرتفعة تحد من إمكانية زيادتها. رغم ذلك، يبقى الدين العام الألماني منخفضًا مقارنة بغيره.

الديون العالمية تتجاوز 100 % من الناتج

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز الدين العام العالمي 100 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2029، وهو أعلى مستوى منذ 1948.

وشهدت الأسواق المالية إضطراباً عندما إقترحت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة ليز تراس خفضاً ضريبياً غير مموّل في العام 2022، ما أدى لاحقاً إلى إستقالتها. وفي فرنسا إرتفعت أسعار الفائدة مع صعوبة تمرير الموازنة.

وقال أستاذ الإقتصاد في كلية لندن للإقتصاد، ريكاردو ريس: «إن الحكومات تعلّمت خلال الجائحة أن الإنفاق الكبير لا يؤدي فوراً إلى أزمة، رغم أن التضخُّم أضرّ بالمستهلكين لكنه جعل الدين أكثر قابلية للإدارة على المدى القصير».

تحوُّل إستراتيجي بعد الأزمة المالية

بعد الأزمة المالية العالمية، شدّدت الدول سياساتها المالية لطمأنة المستثمرين، لكن اليوم أدرك القادة أن التقشُّف غير شعبي وأدى إلى ضعف الجيوش وتدهور البنية التحتية. وقد أدت حرب روسيا وأوكرانيا إلى زيادة الإنفاق العسكري عالمياً.

وفي كندا، وافق البرلمان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2025 على إنفاق جديد بقيمة 140 مليار دولار كندي خلال خمس سنوات، وصفه رئيس الوزراء مارك كارني بأنه «إستثمار جيل»، لزيادة الصادرات بعيداً عن السوق الأميركية.

وقال مسؤول الميزانية السابق في البرلمان الكندي، سهير خان، إن «الجغرافيا السياسية تغيّرت» مع سياسات ترامب التي دفعت كندا لتعزيز سيادتها.

الإنفاق يتوسع في اليابان وأوروبا

أعلنت اليابان حزمة تحفيز مالي تعادل 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 لتخفيف تكاليف المعيشة ودعم الإستثمار والإنفاق العسكري. وفي أوروبا، حتى الأحزاب اليمينية المتطرّفة التي كانت تدعو إلى الانضباط المالي باتت تكسب أصواتاً بوعود زيادة الإنفاق. ويعارض حزب التجمع الوطني الفرنسي رفع سنّ التقاعد، وحزب البديل من أجل ألمانيا يريد زيادة معاشات التقاعد.

الصين وأميركا في دائرة العجز الكبير

الصين تستمر في تسجيل عجز يقارب 9 % من الناتج المحلي الإجمالي للعام الثاني على التوالي. وفي أميركا، العجز الكبير يعكس الإنفاق على الضمان الإجتماعي وسياسات إدارة ترامب لخفض الضرائب.

وقالت كبيرة الاقتصاديين السابقة في مكتب الميزانية بالكونغرس، ويندي إدلبيرغ: «إن المستثمرين يعتقدون أن أميركا تملك ثروة كافية لتمويل ديونها، وأن يوم الحساب بعيد جداً».

تكاليف خدمة الدين تتضاعف

وقد أجبرت موجة التضخم الأخيرة البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة، ما زاد تكاليف الإقتراض. أما مدفوعات الفائدة على الدين الأميركي فقد تضاعفت أكثر من مرتين خلال أربع سنوات.

وفي ألمانيا واليابان تضاعفت تكاليف خدمة الدين خلال نفس الفترة، وقال كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، موريس أوبستفيلد: «إن فقدان ثقة المستثمرين أو إعادة تقييم فوائد الذكاء الاصطناعي قد يكون الشرارة التي تُجبر الحكومات على رفع الضرائب أو خفض الإنفاق».

إحتلت المرتبة 34 على مؤشـر الثورة الصناعية الخامسـة

الإمـارات ضمن الـ 10 الكبار في «مرونة الذكاء الإصطناعي»

كشف تقرير «أوليفير وايمان» عن تبوُّؤ الإمارات المرتبة السادسة عالمياً في إستثمارات الحكومة والشركات لتطوير مهارات كوادر الذكاء الاصطناعي، والتاسعة عالمياً في المرونة القائمة على الذكاء الإصطناعي، وذلك في مؤشر «الصناعة 5.0»، في تصنيفات تُعزّز ريادتها التكنولوجية، مسلّطاً الضوء على قدرة تقدم تقنيات «الصناعة 5.0» على ضخّ نحو تريليون دولار إضافية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأصدرت شركة «أوليفير وايمان»، وهي شركة استشارات إدارية عالمية، «مؤشر الصناعة 5.0»، الذي يصنّف 92 دولة بناء على قدرتها على توظيف التقنيات الحديثة، مثل الذكاء الإصطناعي والطاقة النظيفة، لتحقيق عوائد، تتجاوز مفاهيم الإنتاجية والربح التقليدية، لتشمل رفاهية المجتمع.

وذكر التقرير أن الخطط الطموحة للذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية المتطورة تُعزّز ريادة الإمارات إقليمياً ودولياً في مشهد «الثورة الصناعية الخامسة»، ويتحقق ذلك من خلال مساهمة التقنيات الحديثة في زيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الحياة، وبناء مستقبل أكثر مرونة.

ويقيّم المؤشّر، الذي طوره «منتدى أوليفير وايمان»، بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا ببركلي، الجاهزية الوطنية لما يعرف بـ «الثورة الصناعية الخامسة»، وهي حقبة تركز على إستخدام التكنولوجيا لدعم رفاهية الأفراد وحماية البيئة وبناء إقتصادات أقوى، ويقدّر أن التقدم في هذه المجالات قد يضيف قرابة تريليون دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً، بعيداً عن التأثير المباشر للتقنيات الجديدة على الإيرادات.

ويُحلّل المؤشر 30 معياراً موزعة على ثلاث ركائز أساسية هي: المواهب، وتغطي المهارات الرقمية والذكاء الإصطناعي، وتجهيز القوى العاملة لسوق وظائف المستقبل، وركيزة الإستدامة، وتشمل الإبتكار الأخضر، وحماية البيئة، والتحوُّل نحو الإقتصاد الدائري، وركيزة المرونة، التي تهتم بسلاسل الإمداد، والبنية التحتية، والأمن السيبراني.

وحلّت الإمارات في المرتبة 34 عالمياً في المؤشر العام، بين 92 دولة شملها التقرير، متفوّقة على المعدّلات العالمية والإقليمية، خصوصاً في ركيزة «المرونة»، ويعكس هذا الترتيب الإستثمارات الضخمة للدولة في البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني.

وأكد بوركو هاندجيسكي، الشريك في «أوليفير وايمان»، «أن الإمارات تميّز نفسها واحدة من أكثر الدول طموحاً في تبني تقنيات المستقبل، من خلال تطوير قدراتها في «الذكاء الإصطناعي السيادي»، وبناء بنية تحتية رقمية بمواصفات عالمية، وتعزيز الاستثمار في مهارات الكوادر ومشاريع الطاقة النظيفة».

وتسعى دولة الإمارات إلى تحقيق الريادة العالمية في مجال الذكاء الإصطناعي، وتوفير بيئة ملائمة لرعاية الإبتكارات الجديدة، وتشير التقديرات المرتبطة بإستراتيجية الإمارات للذكاء الإصطناعي إلى مساهمة التكنولوجيا في تحقيق نمو إقتصادي بنحو 91 مليار دولار، بينما يتوقع خبراء إستراتيجيون في الحكومة أن يُسهم الذكاء الإصطناعي بنحو 20 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات في حلول العام 2031، كما تسعى دولة الإمارات لتكون أول حكومة تعتمد بالكامل على الذكاء الإصطناعي في العالم في حلول العام 2027، وذلك من خلال الانتقال إلى بنية تحتية سيادية سحابية إلى جانب أتمتة جميع العمليات الحكومية، وهو ما يُمكن أن يوفّر للسكان والشركات خدمات عامة أسرع وأكثر تخصيصاً، ويقلّل الوقت المستغرق في المعاملات الورقية، بالإضافة إلى تزويد العاملين في القطاع العام بمهارات وأدوات رقمية جديدة.

وتركز دولة الإمارات على الإستثمار في تطوير مهارات العاملين، فقد إنضم أكثر من 22,000 شخص إلى المخيم الصيفي الوطني المتخصّص بالذكاء الإصطناعي، كما أن 83 % من سكان الإمارات يستخدمون الذكاء الإصطناعي في العمل مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وفق بحث أجراه «منتدى أوليفر وايمان»، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 61 % ، ما يعني أن فوائد الذكاء الإصطناعي بدأت تصل إلى العاملين، وليس فقط المتخصّصين في التكنولوجيا.

وتستثمر دولة الإمارات بشكل كبير في مشاريع الطاقة النظيفة، بهدف دعم تقنيات الذكاء الإصطناعي من دون زيادة الإنبعاثات، فهي من أبرز الجهات الممولة للإبتكار في مجال البيئة، وقد أعلنت عن إنشاء أول محطة في العالم تعمل بالطاقة الشمسية والبطاريات، ومصمّمة لتوفير 1 جيغاواط من الطاقة المتجددة على مدار الساعة، بقيمة تتجاوز 6 مليارات دولار. وتهدف مثل هذه المشاريع إلى تحويل معظم إمدادات الطاقة في دولة الإمارات إلى مصادر نظيفة، بما يتيح للنمو في مجالات الذكاء الإصطناعي ومراكز البيانات مواكبة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المناخية.

غرفة الشـــارقة تسجّل أكثر من 76 ألف عضوية خلال العام 2025 بزيادة بلغت 14 %

أعلنت غرفة تجارة وصناعة الشارقة عن الإنجازات المهمة التي حققتها خلال العام 2025، بما يعكس إلتزامها في تحقيق مستهدفاته الإستراتيجية على صعيد دعم مجتمع الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، وبما يجسّد حرصها على مواصلة جهودها لتعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة لإمارة الشارقة، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، وترسيخ مكانة الإمارة كوجهة رائدة للإستثمار والتجارة وبيئة حاضنة لريادة الأعمال والإبتكار.

وقد شهدت غرفة الشارقة نمواً كبيراً في إجمالي عدد العضويات المسجلة خلال العام 2025، والتي بلغت 76,110 عضوية، بعدما سجلت 8,385 عضواً جديداً، وبنسبة نمو وصلت إلى 14 % ، مقارنة بالعام 2024، الذي بلغ عدد أعضائه 65 ألف عضو، فيما وصل عدد العضويات المجددة في العام 2025 إلى 67725 عضوية تنوّعت بين الصناعية والتجارية والمهنية، وبلغ عدد عضويات المناطق الحرة الجديدة والمجددة 2288 عضوية، في حين بلغ عدد شهادات المنشأ 90.983 شهادة منشأ بقيمة صادرات وإعادة صادرات وصلت إلى نحو 21 مليار درهم.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري الأول للعام الحالي، لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة الذي عُقد في مقر الغرفة برئاسة عبد الله سلطان العويس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، وفي حضور الشيخ ماجد بن فيصل القاسمي النائب الأول لرئيس الغرفة، ووليد عبد الرحمن بوخاطر النائب الثاني لرئيس الغرفة وأعضاء مجلس الإدارة، ومحمد أحمد أمين العوضي مدير عام غرفة الشارقة، ومريم سيف الشامسي مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المساندة، وعبد العزيز الشامسي مساعد المدير العام لقطاع الاتصال والأعمال، وعدد من مسؤولي الأجهزة والإدارات التابعة للغرفة.

وقد تم خلال الإجتماع عرض أبرز أعمال غرفة الشارقة خلال العام 2025، إلى جانب بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ومن ضمنها الجهود المبذولة في تطوير البنية التحتية للمناطق الصناعية بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الإستراتيجيين، كما إطلع المجلس على نتائج المشاركات الدولية للغرفة ونجاحاتها في تأسيس شراكات إقتصادية دولية، وتطوير منظومة التبادل التجاري الخارجي وجذب الإستثمار.

«يجب تعزيز تنافسية الإتحاد الأوروبي لمواجهة الصين والولايات المتحدة عالمياً»

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يدعو إلى إصدار ديون أوروبية مشتركة لتقليص هيمنة الدولار

دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الإتحاد الأوروبي إلى «إصدار ديون مشتركة عبر سندات أوروبية «يوروبوند» موجّهة لتمويل الإستثمارات الإستراتيجية»، معتبراً أن هذه الخطوة «ضرورية لتعزيز السيادة الإقتصادية الأوروبية وتقليص هيمنة الدولار في النظام المالي العالمي».

وقال ماكرون، في مقابلة مع «لوموند» وصحف أوروبية عدّة، إنّ «الإتحاد متأخر إستثمارياً عن الولايات المتحدة والصين في مجالات الأمن والدفاع، وتقنيات التحوّل المناخي، والذكاء الإصطناعي والحوسبة الكمية»، محذّراً من أنّ أوروبا «قد تفقد موقعها الصناعي والتكنولوجي خلال ثلاث إلى خمس سنوات إذا لم يجرِ التحرُّك بسرعة وبحجم تمويلي واسع».

وأشار ماكرون إلى تقديرات رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق ماريو دراغي، «التي تضع إحتياجات الإستثمار في التقنيات الخضراء والرقمية عند نحو 800 مليار يورو سنوياً، وترتفع إلى قرابة 1.2 تريليون يورو عند إضافة الأمن والدفاع»، مؤكداً أن «ترك هذه الإستثمارات لميزانيات الدول منفردة سيؤدي إلى مزيد من تفتت السوق الموحّدة، بينما يُوفّر التمويل المشترك أداة لتعزيز التكامل الإقتصادي»، داعياً قادة الإتحاد الأوروبي إلى «إستغلال القمّة الأوروبية في بروكسل لضخّ طاقة جديدة في الإصلاحات الإقتصادية لتعزيز تنافسية الإتحاد الأوروبي وتقوية قدرته على مواجهة الصين والولايات المتحدة على الساحة العالمية».

وقال ماكرون: «عندما يكون هناك عمل عدواني واضح، أعتقد أن ما يجب أن نفعله ليس الخضوع أو محاولة التوصُّل إلى تسوية، إذ إننا جرّبنا هذه الإستراتيجية على مدى أشهر، وهي ليست ناجحة»، معتبراً أن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب «معادية لأوروبا صراحةً» وتسعى إلى «تفكيك» الإتحاد الأوروبي.

وتابع ماكرون: «من المؤكد أن الولايات المتحدة ستهاجمنا في الأشهر المقبلة حيال تنظيم القطاع الرقمي»، محذّراً من إحتمال أن يفرض ترامب رسوماً جمركية على الواردات إذا إستخدم الإتحاد الأوروبي قانون الخدمات الرقمية للتحكُّم في شركات التكنولوجيا».

وأضاف ماكرون: «أن أوروبا تمتلك مدّخرات تقدّر بنحو 30 تريليون يورو، إلّا أن جزءاً كبيراً منها يُموّل ديوناً أو يتّجه إلى الخارج»، مشيراً إلى «أن نحو 300 مليار يورو سنوياً تذهب لتمويل شركات أميركية»، معتبراً «أن إصدار دين أوروبي مشترك وآمن يُمكن أن يُلبّي طلب الأسواق العالمية على الأصول المستقرّة، ويُوفّر بديلاً جزئياً للأصول المقوّمة بالدولار»، مشدّداً على «أن أوروبا بحاجة إلى أن تكون أكثر مرونة في مواجهة التحدّي المزدوج من الولايات المتحدة والصين»، مستطرداً بالقول: «نُواجه تسونامي صينياً على الجبهة التجارية، كذلك نواجه عدم إستقرار لحظة بلحظة على الجانب الأميركي، لذا فإن هاتين الأزمتين تشكلان صدمة عميقة للأوروبيين».

A Legacy of National Pride and Progress

For over a century, Banque Misr has stood as a symbol of economic strength, cultural identity, and unwavering commitment to future generations

- As a pioneer in national projects, structured finance, and acquisitions, the bank has been a trusted partner in driving large-scale developments and supporting diverse sectors of the economy
- Banque Misr serves a wide client base with an innovative portfolio of products and services, including a full suite of Shariah-compliant solutions offered through its Islamic banking network, "Kenana"
- Renowned for excellence, the bank has received recognition from leading global institutions for its leadership across various business sectors
- With a strong regional and international presence, Banque Misr operates one of the largest banking branch networks in Egypt and the Middle East
- Banque Misr is a pioneer in sustainability, consistently upholding the highest standards of responsible banking

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

Tax number 200-005-316

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية